جامعة الأزهر
قطاع أصول الدين
قسم التفسير وعلوم القرآن

فهم
جذور البيان
للشيخ غزلان

بقلم
أ.د/ محمد سالم أبو عاصي
عميد كلية الدراسات العليا السابق

مكتبة الإيمان

من أصول الدين
مادة علوم القرآن
فصل أول

فهم جذور البيان

للشيخ غزلان

بقلم

أ.د/ محمد سالم أبو عاصي

عميد كلية الدراسات العليا السابق

مدخل لقراءة كتاب (البيان في مباحث من علوم القرآن) للشيخ غزلان

الحمد لله ولي كل نعمة، والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وآله وأصحابه، ربِّ ألهمني ما يرضيك، وجنِّبني عثرات القلم واللسان.

وبعد؛

فمن الصدق مع النفس أن تعترف بأنَّ كتاب البيان في مباحث من علوم القرآن مصدرٌ من أنفس وأسرى المصادر العلمية في علوم القرآن، وفضيلة العلَّامة الشيخ الدكتور/عبد الوهاب غزلان – رحمه الله – من النجوم العالية السواطع في سماوات القران الكريم وعلومه، فهو شيخ لمشايخنا فنحن في العلم أحفادٌ له؛ إذ تتلمذ له شيوخنا: الأستاذ الدكتور/ إبراهيم خليفة، و الأستاذ الدكتور/ محمد عبدالمنعم القيعي، والشيخ/ نور الدين عتر، فضلًا عن أنَّ ألمع تلاميذه يتربع الآن علي عرش مشيخة الأزهر الشريف، وهو فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور/ أحمد الطيب – حفظه الله.

ومن المفارقات العجيبة أنَّ هذا المؤلَّف القيِّم ذاع صيته، وانتشرت أنواره بصورةٍ تُعجب وتروق، بينما لم يحالفنا التوفيق في معينٍ نمتدح منه ما يشكل تعريفنا بالشيخ غزلان وبحياته العلمية الحافلة، وإن كان ذلك لا يزن شيئًا ذا بالٍ فيما يتصل بخصوصية الكتاب وثرائه وشموله

وعلميته، فقد تناول فيه – رحمه الله – موقف القرآن من بناء العقيدة، وتحرير العقول وتوجيهها إلى الانتفاع بنعم الله في الكون، ووضع الضوابط الكافية لإصلاح الحياة.

ثم تناول الشيخ أسماء القرآن، وتعريف علوم القران، وموضوعها، وفوائدها، ثم عرج – في مبحث علمي مستوعبٍ بدقةٍ نزول القرآن وما يتصل بذلك من قضايا، وبمناسبة النزول كانت له وقفاتٌ علمية منهجية مع أسباب النزول، وما يتصل بذلك من مباحث وقضايا.

وقد كان الشيخ سبَّاقًا في ردِّ شبهات المبطلين الذين يريدون أن ينتهوا بالقرآن إلى مصيرٍ مُتحفيٍّ كأنَّه كان جزءً من التاريخ، أدَّى الشيخ ذلك بمهارةٍ فائقةٍ، وهذا كان منطلقًا لنا في كتابنا : (أسباب النزول.... تحديد مفاهيم.... ورد شبهات)، والذي عُني بالتخصص في هذه القضايا.

كما عرض عالمنا النحرير إلى المكي والمدني بشيءٍ من الجدَّة والتحقيق، ثم في جمع القرآن الكريم صال الرجل وجال يرصد بنظرٍ ثاقبٍ خطى سلفنا الصالح في تحقيق ذلك، وانتهى إلى إثبات أنَّ المصاحف التي بأيدينا الآن هي نصٌّ ما نزل على سيدنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم.

كما عرض الشيخ لآيات القرآن وسوره، ومريئات العلماء في عدد الآيات وترتيبها وترتيب السور.

وعلى مشارف الشاطئ الآخر للكتاب يُطالعنا مبحثٌ علميٌّ بديع يتناول كتابة القرآن بشيء من الربط والتفصيل، ليس فيه إيجازٌ مخلٌ ولا إطنابٌ مملٌ، ولا دعوى لا تستند إلي صحةٍ أو برهانٍ، ثم يلقي المؤلف الفاضل

– رحمه الله – عصا التسيار بعد أن دبَّج المبحث الأخير في الكتاب بعنوان (آداب تلاوة القرآن وآداب حملته) بأسلوب علمي رصين يحمل في طيَّاته معاني عميقة وضافية.

وإن تكن ثمت بعض وجهات النظر التي اختلفت عن وجهة نظر العالم الفاضل، فذلك انعكاسٌ لبشرية الجميع، وتجسيدٌ لسنة الاختلاف بين البشر، ومن الأصول العلمية: أنَّ الاجتهاد لا يُنقض باجتهادٍ مثله.

هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أ.د/ محمد سالم أبو عاصي

عميد كلية الدراسات العليا السابق

[مقدّمة الشيخ غزلان]

في التعريف بالقرآن الكريم، وأنواع هدايته إجمالًا، وبيان أنه حرر العقول ووجهها إلى الانتفاع بما أودع الله في الكون من بدائع صنعه، وأن القرآن كوّن خير أمة عرفتها الدنيا، وأن واجب الخلق جميعًا -لا سيما العرب- الذين نزل القرآن بلغتهم على رسول منهم أن يتمسكوا بألوان هدايته؛ ليتوفر لهم صفو الحياة وأمنها، وبلوغ غاية مجدها.

القرآن الكريم: هو كتاب الله المعجز الذي تحدى به الإنس والجنّ جميعًا حيث يقول: ﴿**قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا**﴾ [الإسراء: ٨٨].

ولقد بهر هذا القرآن العرب -وهم أرباب الفصاحة والبيان- بأسلوبه العجيب، فعجزوا جميعًا عن الإتيان بمثله، أو بمثل سورة منه، فإنه تعالى يسّر عليهم في التحدّي حتى وصل بهم إلى هذا القدر، كما عجز عن ذلك أيضًا كلّ من دخلوا في الإسلام من غير العرب وتعلّموا العربية ومهروا فيها حتى صاروا كالعرب الخُلَّص، وسيبقى الخلق جميعًا عاجزين عن معارضته إلى آخر الدهر، لا فرق بين أن تكون المعارضة بلغته أو بغير لغته كما يدل على ذلك ما في الآية الكريمة من عموم التحدي لجميع الإنس والجن، فهو المعجزة الخالدة التي تقوم في كل زمان دليلًا بيّنًا على صدق النبي ﷺ في دعوى الرسالة.

القرآن والعقيدة

قد حوى هذا الكتاب الكريم من الدلائل البينة ما يهدي إلى العقائد الصحيحة التي ترفع شأن الإنسان، وتلائم كرامته، وتحمله على سلوك طريق الخير طمعًا في ثواب الله وخوفًا من عقابه، فقد حارب الشرك وقوّض دعائم الوثنية بأدلته الدامغة التي تثبت أن هذه العقيدة واضحة البطلان، وأنه لا يصح أن يقيم عليها من له أدنى عقل: ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ**﴾ [الحج: ٧٣].

﴿**وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا**﴾ [الفرقان: ٣].

﴿**أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ**﴾ [النحل: ١٧].

﴿**وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ**﴾ [الفرقان: ٥٥].

﴿**وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ**﴾ [الأحقاف: ٥].

إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة التي تدل على فساد هذه العقيدة وبطلانها.

وأقام البراهين الساطعة على وجود الإله، ووحدانيته، وكامل قدرته، وبالغ حكمته، وشمول علمه، فقد لفت القرآن أنظار الناس إلى ما بين أيديهم من آثار القدرة الدالة على وجود خالق حكيم مدبر لهذا العالم.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠].

وقوله: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١، ٢٢].

ومن أوضح البرهين على وجود الخالق هذه الآية الكريمة على إيجازها، وهي قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥].

فإنه لا يعقل حصول أثر بلا مؤثر كما لا يعقل أن يكون الأثر عين المؤثر[1].

ويقول في صدد إثبات الوحدانية: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١].

---

[1] في هذه الآية الأدلة الكبرى على وجود الخالق سبحانه وتعالى، فقوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾ [الطور: ٣٥]. فيه بطلان الرُّجحان دون مرجِّح، وقوله: ﴿أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]. فيه بطلان الدور، وهو أن يكون الشيء مخلوقًا وخالقًا.

إلى غير ذلك من الآيات الواردة في هذا المعنى، والآيات الواردة في تقرير كمالاته -من قدرة وإرادة وعلم، وعدل وحكمة ورحمة، وغير ذلك من كمالاته تعالى- كثيرةٌ لا تحصى، وقد بيّن القرآن الكريم أنه لا بد من البعث والجزاء وإلا لزم أمران محالان:

أحدهما: أن يكون خلق الناس عبثًا.

وثانيهما: الإخلال بالعدل الإلهي.

يقول الله تعالى: ﴿**أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ**﴾ [المؤمنون: ١١٥، ١١٦].

أي: تقدَّس عن أن يكون عابثًا في خلقكم، تاركًا لبعثكم وجزائكم على أعمالكم، فإنه الملك الحق المنزَّه عن ذلك.

ويقول جل شأنه: ﴿**وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ**﴾ [ص: ٢٧، ٢٨].

يقول ابن كثير في تفسير هاتين الآيتين ما نصه:

(يخبر تعالى أنه ما خلق الخلق عبثًا، وإنما خلقهم ليعبدوه ويوحدوه، ثم يجمعهم يوم الجمع، فيثيب المطيع، ويعذب الكافر، ولهذا قال تبارك وتعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ [ص: ٢٧]. أي: الذين لا يرون بعثًا ولا معادًا، وإنما يعتقدون

هذه الدار فقط ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾[ص: ٢٧]. أي: ويل لهم يوم معادهم ونشورهم من النار المعدّة لهم.

ثم بيّن تعالى أنه عز وجل من عدله وحكمته لا يساوي بين المؤمنين والكافرين، فقال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، أي: لا نفعل ذلك، ولا يستوون عند الله، وإذا كان الأمر كذلك، فلا بد من دار أخرى يثاب فيها هذا المطيع ويعاقب فيها هذا الفاجر.

وهذا الإرشاد يدل العقول السليمة والفطر المستقيمة على أنه لا بد من مَعاد وجزاء؛ فإنّا نرى الظالم الباغي يزداد ماله وولده ونعيمه ويموت كذلك، ونرى المطيع المظلوم يموت بكمده فلا بد في حكمة الحكيم العليم العادل الذي لا يظلم مثقال ذرة من إنصاف هذا من هذا، وإذا لم يقع هذا في هذا الدار فتعيَّن أن هناك دارًا أخرى لهذا الجزاء)[1].

ولما أنكر الكفار عقيدة البعث، واحتجوا بمثل قولهم: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَآبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الصافات: ١٦، ١٧] جاء في الرد عليهم وإبطال شبهتهم آيات كثيرة: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ [ق: ١٥].

﴿لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: ٥٧].

---

[1] تفسير ابن كثير (٦٣/٧).

﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٨، ٧٩].

التعريف بعلوم القرآن[1]

تعريف العلم:

عرّفه المتكلمون بأنه: صفة توجب لمحلها تمييزًا لا يحتمل النقيض، وهو قريب من المعنى اللغوي.

وعند علماء التدوين يطلق على معانٍ ثلاثة:

١- المسائل المختلفة المضبوطة بجهة واحدة، والمسائل تنضبط بموضوعها، وتنضبط بغايتها وفائدتها، فمسائل النحو مثلًا موضوعها واحد، وهو الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء، وغايتها صون اللسان عن الخطأ في الكلام، ومسائل الفقه موضوعها واحد، وهو فعل المكلَّف من حيث الحِلّ والحرمة ونحوهما، وغايتها العمل بما شرع الله تعالى، والفوز بسعادة الدارين.

٢- إدراك تلك المسائل.

---

[1] قلتُ: (أ.د/ محمد سالم): كلمة "علوم القرآن" قبل نقلها علمًا لهذا الفرع من فروع العلم، كان مركبًا إضافيًّا يخضع لما يخضع له تركيب المركب الإضافي بعامة؛ فننظر في دلالة المضاف "علوم"، ثم في دلالة المضاف إليه "القرآن"، ثم يكون النظر بعد ذلك في العلاقة أو الملابسة بين طرفي المركب في ضوء العلاقة بين دلالتهما.

٣-ملَكة استحضارها، وهي الكيفية الراسخة في النفس، الحاصلة من مُزاولة تلك المسائل التي يمكن بها استحضارها عند الحاجة من غير تكلّف كسب جديد.

والأوّل والثالث من هذه المعاني عرفيان، والثاني لغوي.

والذي يتعين هنا من هذه المعاني الثلاثة هو المعنى الأول، دون الثاني والثالث؛ فإن بحثنا إنما هو في علوم القرآن بمعنى الفن المدوَّن، والذي يدوَّن إنما هو المسائل لا الإدراكات ولا الملكات، فالمعنى المقصود إذنْ من علوم القرآن هو المباحث والمسائل المتنوِّعة المختصة بالقرآن[1] .

---

[1] قلتُ: (أ.د/ محمد سالم): كلمة "علوم": جمع علم، والعلم في لغة العرب: إدراك حقيقة الشيء فيتعدَّى الفعل بذلك إلى مفعولٍ واحد: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وتفيد أيضًا: إدراك الحكم على الشيء فيتعدَّى الفعل إلى مفعولين: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠].

غير أنَّ الذي ينبغي أن نعلمه هنا، أن كلمة "المعرفة" أخصُّ من كلِمة "العلم" حيث هي: إدراك للشيء بتفكرٍ وتدبُّرٍ لأثره، وأن العلم يضادّه الجهل، والمعرفة يضادها الإنكار، إلى آخر ما هنالك من الفروق التي لا تجعل العلم والمعرفة من المترادف البتَّة.

هذا هو المعنى العام للعلم، وهناك معنى خاصّ وهو مسائل مخصوصة من المعارف منضبطة بموضوعها وغايتها وقد تعارف الناس على هذا التعريف بعد تدوين العلوم واختصاص كل طائفة من المعارف تضبطها جهة واحدة، هي جهة موضعها وغايتها باسم يخصها.

هذا ما يتعلق بلفظ (علم) لغة واصطلاحًا على اختلاف الاصطلاحات فيه، وبقي أن نعرف ما يتعلَّق بكلمة (قرآن).

القرآن لغة وشرعًا

المختار في لفظ (القرآن) من حيث اللغة أنه مصدر لـ"قرأ" على زنة الغُفران والرُّجحان، فهو بمعنى القراءة، وهمزته أصلية، ونونه زائدة، فإذا حذفت همزته كما في قراءة ابن كثير فإنَّما ذلك من باب التخفيف، وهذا الوجه من التخفيف مألوف في اللغة.

ثم نُقل في عرف الشارع من هذا المعنى، وجُعل علَمًا على مقروءٍ معيَّن، وهو الكتاب الكريم؛ تسمية للمفعول بالمصدر، وهذا القول هو الجدير بالقبول؛ لخلوِّه من التكلُّف، وجريانه على أسلوب مألوف في اللغة، وهو إطلاق المصدر مرادًا به اسمُ المفعول[1].

---

[1] وقيل: هو في اللغة وصف على فُعْلان، مأخوذ من القَرْء بمعنى الجمع، ومنه: قرأت الماءَ في الحوض؛ أي: جمعته، سُمّي به الكتاب الكريم؛ لما فيه من جمع السور والآيات، أو لأنه جمع ثمرات الكتب السماوية، ويرد على هذا القول أن هذه الصيغة غير مألوفة في المشتقّات، فتكون سماعيّة أو نادرة، ولا يلجأ لمثل هذا إلا عند الضرورة بأنْ لا يمكن تخريج اللفظ على وجه مألوف، ولا ضرورة ههنا.
وقال جماعة: هو علم مرتجل خاص بكتاب الله، غير مهموز كما في قراءة ابن كثير، فنونه أصلية وهمزته زائدة، ثم اختلفوا؛ فمنهم من قال: هو غير مشتقٍّ من شيء، ومنهم من قال: هو مشتقٌّ من قرنتُ الشيء بالشيء -أي: ضممته إليه- لقِران السور والآيات والحروف فيه بعضها إلى بعض، ومنهم من قال: هو مشتق من القرائن؛ لأن آياته يصدق بعضها بعضًا، ويشابه بعضها بعضًا، فهي قرائن،

ويشهد لكونه في اللغة مصدرًا بمعنى القرءاة وروده بهذا المعنى في موضعين من قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ﴾ [القيامة: ١٦، ١٧] أي: إن علينا جمعه لك في صدرك بواسطة الوحي إليك ﴿وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٦، ١٧] أي: وأن تقرأه بعد ذلك بلسانك، فهو مصدر مضاف إلى مفعوله ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ﴾ [القيامة: ١٨] أي: أتممنا قراءته عليك بلسان جبريل المبلغ عنّا، فالإسناد مجازى ﴿فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٨] أي: قراءته.

قال الآلوسيُّ في معنى قوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٨] "أي: فكن مقفِّيًا له لا مباريًا، وقيل: أي: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ﴾ بذهنك وفكرك ﴿قُرْآنَهُ﴾ أي: فاستمع وأنصت"[1].

وصح هذا من رواية الشيخين وغيرهما عن ابن عباس، والآلوسي يشير بذلك إلى ما رُوي عنه في سبب النزول، وقد ذكره في تفسيره "روح المعاني" حيث قال:

"أخرج الشيخان وغيرهما عن ابن عباس أنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من التنزيل شدّةً، فكان يحرّك به لسانه وشفتيه؛ مخافة أن ينفلت منه يريد أن يحفظه، فأنزل الله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ

وهذا القول بوجوهه الثلاثة يرد عليه أن القرّاء ما عدا ابن كثير مُطبقون على إثبات الهمزة، فما وجه إثباتها عند القائلين بأنه غير مهموز؟ ولذلك قال **الزجاج**: "هذا القول سهو، والصحيح أن ترك الهمزة فيه من باب التخفيف".

[1] "روح المعاني" (١٥/١٥٧).

لِسَانَكَ﴾ [القيامة: ١٦] إلخ، فكان رسول الله ﷺ بعد ذلك إذا أتاه جبريل عليه السلام أطرق، وفي لفظ: استمع، فإذا ذهب قرأه كما وعد الله عز وجل"[1].

فاتضح من كلّ ما تقدرم: أن القول بأنه في الأصل مصدر بمعنى القراءة نُقل في عرف الشارع من هذا المعنى، وجعل علَمًا على مقروءٍ معيَّن وهو الكتاب الكريم، قولٌ وجيهٌ، يؤيّده الأسلوب المألوف في اللغة من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، ويشهد بصحته وروده مصدرًا بمعنى القراءة في موضعين من الآية الكريمة المتقدمة.

---

[1] في المصدر السابق نفسه. والحديث: رواه البخاري، باب بدء الوحي، رقم (٥)، ومسلم باب الاستماع للقراءة رقم (٤٤٨).

أسماء القرآن

يسمى القرآن فرقانًا أيضًا؛ لأنه فارق بين الحق والباطل، فهو من تسمية اسم الفاعل بالمصدر، قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، وقد قال بعض المفسرين: إن جميع أسمائه ترجع إلى هذين الاسمين؛ كما ترجع صفات الله تعالى كلُّها إلى صفتي الجلال والجمال.

ويسمى أيضًا بهذه الأسماء الثلاثة وهي: الكتاب والتنزيل والذكر، يقال مثلًا: هذا الحكم وارد في الكتاب، أو في التنزيل، أو جاء به الذكر الحكيم.

قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١].

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الشعراء: ١٩٢].

وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وسمي كتابًا وتنزيلًا وإنما هو مكتوب ومنزَّل تسمية للمفعول بالمصدر، وأمّا تسميته ذكرًا فلأنه مذكِّر، أي: مرغِّب ومحذِّر ومبيِّن لما يجب اتباعه، ويجيء الذكر أيضًا بمعنى الشرف.

قال الزركشي: "وأما تسميته ذكرًا فلما فيه من المواعظ والتحذير وأخبار الأمم الماضية، وهو مصدر ذكرت ذكرًا، والذكر الشرف،

قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠] أي: شرفكم"[١].

وهذه الأسماء الخمسة هي التي شاع على ألسنة العلماء استعمالها أسماءً للنظم الكريم[٢]، وكلُّها أعلام بالغلبة، ولا ريب أن القرآن أشهرها وأكثرها جريانًا على الألسنة.

وقد جاء للقرآن أوصاف كثيرة مثل: كونه مُبينًا، وكريمًا، ومجيدًا، وحكيمًا، ومباركًا، وهدىً، ورحمة، وشفاءً، وتبيانًا .... إلى غير ذلك من أوصافه الكريمة.

وقد تساهل بعضهم فجعلها كلَّها أسماء، ولم يُعنَ بالتمييز بين ما جرى منها مجرى الأسماء وبين ما هو باقٍ على الوصفية، ومن هؤلاء من جمعها وأفردها بالتأليف، وبلغ بها نيّفًا وتسعين اسمًا[٣].

---

[١] "البرهان في علوم القرآن" (١/٢٧٩).

[٢] وقد اقتصر ابن جرير على أربعة منها؛ فإنه لم يذكر التنزيل، وذكر الشيخ الجزائري في كتابه "التبيان" (ص ١٢٣) هذه الأسماء الأربعة، وضمّ إليها الاسم الخامس وهو التنزيل، قال: "وقد كثر تداول العلماء لهذا الاسم، فنراهم يقولون: ورد في التنزيل كذا، ولم يرد في التنزيل كذا..... إلى غير ذلك، وهم يعنون بالتنزيل القرآن".

[٣] قلتُ (أ.د/محمد سالم): يقرر شيخنا غزلان – رحمه الله – هنا: أنَّه ليس لفظ القرآن هو الاسم الأوحد لهذا الكتاب الكريم، بل إن لهذا الكتاب فوق هذا الاسم الذي هو أشهر أسمائه أربعة أسماءٍ أخرى؛ فتتم له بجملتها مع اسم القرآن خمسة أسماء فقط، وهي: القرآن، وفيه دلالة إلى

حفظه في الصدور نتيجة لكثرة قراءته وترداده على الألسن؛ لأنَّ القرآن مصدر "قرأ"، وفي القراءة استكثارٌ واستظهار لنصه.

"الكتاب": قال تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وفيه إشارة إلى الترابط بين مضامينه ووحدتها في الهدف والتجاه بالنحو الذي يجعل منها كتابًا واحدًا.

ومن جهة أخرى يشير هذا الاسم إلى جميع الكلام الكريم في السطور؛ لأن الكتابة جمعٌ "للحروف ورسمٌ للألفاظ؛ فالوحي الإلهي القرآني له ميزة الكتابة والحفظ معًا، ولم يكتف في صيانته وضمانه بالكتابة فقط، ولا الحفظ والقراءة فقط؛ ولهذا فالوحي الأعلى من حيث هو آيات متلوّة: قرآن، ومن حيث هو كلمات مسطورة: كتاب، وكلاهما علمٌ على ما في المصحف.

"الفرقان": قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، ومادة هذا اللفظ تفيد معنى التفرقة، فكأنه التسمية تشير إلى أن القرآن هو الذي يفرق بين الحق والباطل، أو المفروق فيه بين الحق والباطل باعتباره المقياس الإلهي للحقيقة في كل ما يتعرض له من موضوعات.

"الذكر": قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ...﴾ [الحجر: ٩]، ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠]؛ وذلك لأنه يذكر الناس بالله تعالى وأسمائه وصفاته ولقائه وحسابه ومنهجه وهداياته، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ

لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]؛ ولأنه الذاكر لفضل وشرف من آمن به.

وقال الشيخ محمد الغزالي رحمه الله في بيان وجه تسميته ذكرًا: "لأنه لا يجيء بتعاليم جديدة على الفطرة الأصلية تعد معرفتها علمًا بعد جهل مطبق، لا، إنَّها تذكير للعقل بما لا يليق أن يعزب عنه، تذكير للضمير بما ينتظر أن يحكم به، تذكير للمرء بماضيه الأول ونسبه العريق وصلته الموثقة بمن أحياه واستبقاه إلى أجل مسمى"[يُنظر: من معالم الحق في كفاحنا الإسلامي الحديث ص١٤٨ ط، نهضة مصر].

شبهتان ورَدُّهما:

الأولى: زعم بعض المستشرقين أن كلمة "القرآن" ليست من أصل عربي، وإنما هي دخيلة عبرانية أو نبطية أو حبشية، وقد جاراهم في هذا الزعم الكثير من المفكرين العرب دون تحقيق [ينظر: "مباحث في علوم القرآن" د. صبحي الصالح ص١٧ إلى ص٢٠ ط: بيروت].

ونحن لا نرى لهذا الزعم أيَّ مسوغٍ؛ لأن كلمة "اقرأ" ومشتقاتها كانت من أكثر الكلمات استخدامًا وجريانًا على الألسنة قبل نزول القرآن، فلما نزل القرآن حرص المسلمون على حفظه وقراءته وتلاوته وترديد ما استقرَّ في نفوسهم من آياته قارئين لأنفسهم، أو مقرئين غيرهم، ومما يوضح هذا الأمر الإلهي للنبي ﷺ بقراءة ما ينزل عليه من كلمات الله وآياته على الناس ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦].

ثم إن جذر "قرأ" أصيل في لغة العرب على ما بذل أدنى جهد في مطالعة المعاجم في هذه المادة ومشتقاتها.

الثانية: ومؤدّاها: أن القرآن شيء، والكتاب شيء آخر، والذكر شيء ثالث، والفرقان شيء غير هذه كلها، ومن ثمَّ اخترعت مضامين لكل منها، لا تقرها لغة العرب، ولا أصول الشريعة الإسلامية.

والجذع الذي تفرع منه هذا الوهم: أن القرآن ليس فيه ترادف بمعنى أن كل كلمة فيها لها معناها ومدلولها الخاص بها، وهذا صحيحٌ من حيث المفهوم، وليس بالنسبة للمصداق الخارجي؛ فكلمة "القرآن، والفرقان، والكتاب، والذكر: ذاتٌ واحدة، من حيث كونه الوحي الأعلى النازل على سيدنا محمد ﷺ، لكن كلًّا من هذه الأسماء ينظر إليه بصفة غير الأخرى على ما سبق بيانه؛ فالمعاني الوضعية مختلفة، لكن المصداق أي الأفراد الخارجية شيءٌ واحدٌ فقط.

قال تعالى: ﴿**الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾ [يوسف: ١، ٢]. والضمير في قوله "أنزلناه" يعود إلى الكتاب؛ إذ الأصل في الضمير أن يعود إلى أقرب مذكور، ومثله قوله: ﴿**حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾ [الزخرف: ١ – ٣]. وإذ قد استبان لك بما ذكرناه: أن القرآن الكريم آياتٌ منزلةٌ بألفاظها ومعانيها من لدن الله الكبير المتعال.

تعريف القرآن بالمعنى الشرعي[1]، وذكر محترزات القيود

يعرَّف بأنه: كلام الله المنزل على محمد ﷺ، المعجز بسورة منه، المتعبَّد بتلاوته، المكتوب في المصحف، المنقول إلينا بين دفّتي المصحف تواترًا[2].

فـ"المنزَّل على محمد ﷺ" خرج به المنزل على غيره من الأنبياء؛ كالتوراة والإنجيل وغيرهما[1].

---

[1] قلتُ (أ.د/محمد سالم): ينظر إلى القرآن في التعريف الشرعي له باعتبارين:

الأول: اعتبار كونه نقشًا مرقومًا؛ فيكون التعريف هو ذلك المكتوب في المصحف من أول سورة الحمد إلى آخر سورة الناس.

الثاني: باعتبار كونه لفظًا منطوقًا، فيكون تعريف القرآن بهذا الاعتبار: أنه القول المنزَّل على محمد ﷺ المعجز بسورة منه المنقول إلينا بين دفتي المصحف نقلًا متواترًا. المتعبَّد بتلاوته.

[2] قلتُ (أ.د/محمد سالم): هذا هو تعريف القرآن بالمعنى الشرعي باعتباره لفظًا منطوقًا، وأما باعتباره نقشًا مرقومًا، فهو أظهر ما يكون، لا يحتاج منا إلى أدنى شرح حيث هو ذلك المكتوب في المصحف من أول سورة الحمد إلى آخر سورة الناس.

و"المعجز بسورة منه" خرج به الأحاديث القدسية فإن ألفاظهما منزلة من عند الله تعالى على قول الجمهور، ولكنها ليست معجزة[٢].

---

[١] قلتُ (أ.د/محمد سالم): المنزَّل: قيدٌ أوَّل، خرج به الأقوال غير المنزَّلة سواءٌ أكانت من كلام الله، أم كانت من كلام غيره، مَلَكًا أو جِنًّا، أو بشرًا، أو ما شاء الله من خلقه.

فيخرج بهذا القيدِ جميع أحاديثه ﷺ والأحاديث القدسية على القول بأنَّ ألفاظها ليست منزّلة من عند الله تعالى، وهذا هو أظهر القولين فيها ،على ما حقَّقه ذاك الرجل الذي ذاق القرآن وعلومه الأستاذ العلامة: محمد عبد الله دراز، في كتابه "النبأ العظيم".

[٢] قلتُ (أ.د/محمد سالم): المعجز بسورة منه: قيدٌ ثالثٌ، يخرج به أمران: الأول: الأحاديث القدسية؛ لأنها غير معجزة على القول بأن ألفاظها منزلة، وهو قول الجمهور، والتحقيق خلافه.

الثاني: منسوخ التلاوة؛ إن قلنا بوجود هذا النوع في الواقع وهو قول الجمهور أيضًا، وإلا فإنه لا يوجد من هذا المنسوخ سورة بتمامها حتى تكون معجزة؛ كما لا يعرف منه ما هو كلامٌ تامٌ قدر سورة، ولو كأخضر سورة، على القول بتوقف التمام المقصود على عدد ثلاث آيات متوالية على الأقل، أمَّا عند من لا يشترط عدد ثلاث آيات فلا يخرج منسوخ التلاوة بهذا القيد، بل بقيدٍ آخر آتٍ إن شاء الله.

وهذا الكلام في منسوخ التلاوة إنما يكون إذا أردنا بقولنا منه جنسه الصادق بما دون المجموع الكلي للقرآن، أما إذا أردنا من هذا الضمير

و"المتعبَّد بتلاوته" خرج به منسوخ التلاوة، فإنه بعد النسخ لا يُتعبَّد بتلاوته، كما خرج به القراءات الشاذة[1].

وبهذه القيود الثلاثة خرج من القرآن كلّ ما عداه، واندرج فيه كل ما هو منه، فيكون القيدان الباقيان –وهما: الكتابة في المصحف، والنقل على سبيل التواتر[2]– لبيان الواقع، لا للاحتراز.

شخصه القاصر على إرادة المجموع الكامل للقرآن، والذي يعتبر لفظ القرآن له علم شخص لا اسم جنس، فإن قيد الإعجاز بسورة منه يُخْرُج على هذا منسوخ التلاوة بكل اعتبار قطعًا، بل يَخْرُج به كذلك ما دون سورة بكمالها من القرآن؛ لأن القرآن بهذا المعنى الأخير لا ينقسم إلى سور حتى يصلح أن يقال بسورة منه.

[1] قلتُ (أ.د/محمد سالم): المتعبَّد بتلاوته: ليس قيدًا في التعريف، وإنما هو حكم من أحكام القرآن يذكرونه لتمام الإيضاح فحسب، يعنون به: أن هذا الكتاب العظيم قد تعبدنا الله سبحانه وتعالى بتلاوته؛ أي: جعل تلاوته عبادة يثاب عليها في الصلاة وفي غيرها.

[2] قلتُ (أ.د/محمد سالم): المنقول إلينا بين دفتي المصحف نقلًا متواترًا: قيد رابع، خرج به منسوخ التلاوة عند من يقول بوجوده في الواقع ثم لا يشترط عدد ثلاث آيات، ويقصد بالضمير "منه" في القيد السابق: جنس القرآن؛ لأن منسوخ التلاوة لم ينقل في المصحف فصلًا عن أن يكون نقله متواترًا.

هذه القيود الخمسة التي اشتمل عليها التعريف هي خصائص القرآن ومميزاته، ومن الواضح أن تمييزه عن غيره لا يتوقف عليها كلها، بل لو قيل: في تعريفه: هو المعجز بسورة منه، أو هو المتعبَّد بتلاوته، أو هو المكتوب في المصحف، لكان ذلك تعريفًا جامعًا مانعًا كافيًا في تمييزه عن غيره، مخرجًا لما عداه عنه، شاملًا لكل ما هو منه، ولذلك اقتصر بعض العلماء في التعريف على بعض هذه القيود المميزة له عن غيره، واختار بعضهم أن يذكرها كلَّها قصدًا إلى زيادة البيان والإيضاح.

وقد ذكر السعد[1] ذلك مبيِّنًا السرَّ في اقتصار من اقتصر على بعض القيود، فقال ما نصه: "ثم كلٌّ من الكتاب والقرآن يطلق عند الأصوليين على المجموع، وعلى كل جزء منه؛ لأنهم إنما يبحثون عنه من حيث إنه دليل على الحكم، وذلك آية آية، لا مجموع القرآن، فاحتاجوا إلى تحصيل صفات مشتركة بين الكل والجزء مختصة

أما عند من لا يقول بوجود منسوخ التلاوة، أو يقول بوجوده ولكنه يشترط عدد ثلاثِ آيات متواليات، أو يقصد بالضمير "منه": شخص القرآن الصادق على جميع القرآن، فإن هذا القيد الذي معنا لا يكون للإخراج بل يكون لبيان واقع أمر القرآن فحسب؛ لكونه مكتوبًا في المصاحف منقولًا بالتواتر الشامل كلياته وجزئياته.

[1] سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (المتوفى : ٧٩٣هـ).

بهما؛ ككونه معجزًا منزلًا على رسول الله مكتوبًا في المصاحف منقولًا بالتواتر.

فاعتبر في تفسيره بعضُهم جميع الصفات لزيادة التوضيح.

وبعضهم الإنزال والإعجاز؛ لأنه الكتابة والنقل ليسا من اللوازم؛ لتحقق القرآن بدونهما في زمن النبي ﷺ.

وبعضهم الكتابة والإنزال والنقل؛ لأن المقصود تعريف القرآن لمن لم يشاهد الوحي، ولم يدرك زمن النبوة، وهم إنما يعرفونه بالنقل والكتابة في المصاحف، ولا ينفك عنهما في زمانهم، فهما بالنسبة إليهم من أبين اللوازم البينة، وأوضحها دلالة على المقصود، بخلاف الإعجاز فإنه ليس من اللوازم، ولا الشاملة لكل جزء؛ إذ المعجز هو السورة أو مقدارها؛ أخذًا من قوله تعالى: ﴿**فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ**﴾ [البقرة: ٢٣]"[1].

---

[1] شرح التلويح على التوضيح (١/٩٤).

قلتُ (أ.د/محمد سالم): لا مناص من كلمة في هذا المقام حول تعريف القرآن الكريم: يقول المحققون من أهل الفقه بالقرآن: إن كلًّا من قيد الإعجاز وقيد التواتر هو لبيان واقع أمر القرآن؛ إذ أمر منسوخ التلاوة لا يثبت لدى التحقق أصلًا، والأحاديث القدسية غير منزلة الألفاظ، والقراءات القرآنية لا بد فيها من التواتر في ثبوت أصلها وبقاءها.

فإذا تأمَّلت هذه القيود وتحليلها في التعريف تصوَّرت مفهوم لفظ القرآن ومدلوله خاليًا عن شوب؛ إذ ليس بالحديث القدسي ولا النبوي

ولا بالقراءة غير المتواترة، ولا بالكتب السابقة المنزلة، بل لدينا القرآن بوصفه كلام الله المنزَّل بلفظه ومعناه من لدن رب العالمين.

وهذا التمييز المطلق الذي نملكه نحن المسلمين تفتقر إليه الكتب السماوية السابقة، تلك الكتب التي اختلط فيها النص الإلهي المنزل بأقوال النبي ومواعظه وأخباره وسيرته مع أصحابه ومع الناس.

ونحن وإن كنّا لسنا في هذا الموضوع بصدد الحديث عن إثبات أن القرآن هو الكتاب الباقي من وحي الله دون تحريفٍ أو تزييف، وإن كنا لسنا كذلك بصدد الحديث عن بيان العلل والوهن التي أصابت الكتب المقدَّسة، فإن علينا ألَّا نخفي أسفنا مَن أن نجد من عصابات المستشرقين وأذنابهم في عالمنا العربي من يطعن في القرآن باسم العلم والاعتزاز به وبمنهجيته.

والحقيقة أنه عندما تنتكس العقول تتيه معها الحقائق فيحتضن الحق نقيضه، ويهبط العلوّ إلى الدنوّ ويضيع الطلق وتسود النسبية، وعندئذ يصبح أي شيء كأي شيءٍ.

وهذا يذكرنا بحال ذلك الرجل الغبي الذي يعاني من جرب في جسده، وبدلًا من أن يحكّ أماكن الجرب من جسده تمتد يده عن عمد وسبق إصرار إلى جسد جاره السليم فيمعن فيه حكًّا.

وحسبنا أن نذكر هنا بتلك القاعدة العلمية التي غابت عن أعين هؤلاء وأولئك: إن الجهل بالشيء لا يصلح دليلًا علميًا على نفيه.

القرآن يطلق علَم شخص، ويطلق اسم جنس

كأني بك تقول: إن القول بأن القرآن يطلق علـــى مجمـــوع الكتـــاب الكريم بتمامه، وعلى كل بعض من أبعاضه كما يقول الأصـــوليون، يقتضي أنه اسم جنس مدلوله مفهوم كلي يصدق على الكتاب الكـــريم بتمامه وعلى كل بعض من أبعاضه، فيكون موضوعًا للقدر المشترك بين الجميع وبين كل بعض من أبعاضه، وهذا ينافي ما تقدم من أنـــه علم شخص للكتاب الكريم، فإن هذا يقتضي أن مدلوله معنى جزئـــي لا كلي، وهو الفرد المشخص ذو الأجزاء المعلومة المنحصرة، الذي أوله سورة الحمد، وآخره سورة الناس، والذي هو متميـــز بـــصفات مشخصة له لا يشاركه فيها غيره.

<u>والجواب: أن لفظ القرآن يطلق بالمعنَيين:</u>

فيطلق تارة ويراد به الفرد المعيَّن المتميز بمشخَّصاته التي لا يشاركه فيها غيره، وباعتبار هذا الإطلاق يكون علم شخص، وعلميّته باعتبار

وبعيدًا عن سبك تعريف القرآن من الأجناس والفصول، فإنه على ما يقول الشاطبي في موافقاته:

"هو كلية الشريعة وعمدة الملَّة وينبوع الحكمة وآية الرسالة ونور البصائر والأبصار وأنه لا طريق إلى الله سواه ولا نجاة بغيره، ولا تمسك بشيء يخالفه، وهذا كله لا يحتاج إلى تقرير واستدلالٍ عليه؛ لأنه معلوم من دين الأمة..." [الموافقات" (٣/٣٤٦) ط: بيروت].

وضعه للمؤلَّف المخصوص الذي لا يختلف باختلاف مد
كالمصاحف، ولا باختلاف القارئين له وإن كثروا، فوجوده في محال كثيرة، وعلى ألسنة كثيرة، لا يقدح في كونه فردًا واحدًا مشخَّصًا؛ كما لا يقدح في تشخّص عليّ مثلًا وجوده في السوق أو في المسجد.

ويطلق تارة ويراد به المفهوم الكلي الذي يندرج تحته الجميع وكل بعض من أبعاضه، وهو مطلق ما نقل إلينا بين دفتي المصحف تواترًا، وباعتبار هذا الإطلاق يكون اسم الجنس.

فهو باعتبار كون مدلوله معيَّنًا محدَّدًا معلومًا بجميع أجزائه متميزًا بصفات خاصة به علم شخص، وباعتبار ما ثبت من إطلاقه على ما يشمل المجموع بتمامه، وكل بعض من أبعاضه اسمُ جنس، وسيأتي دليل ذلك.

وممَّن صرح بإطلاقه بالمعنيين شيخ الإسلام "زكريا الأنصاري"، فقد عرَّفه بأنه:

"اللفظ المنزَّل على النبي ﷺ، المعجز بسورة منه، المتعبَّد بتلاوته".

ثم قال: "واعلم أن القرآن كما يطلق علمًا لمجموع ما ذُكر، يطلق اسم جنس للقدر المشترك بين المجموع وكلِّ بعض منه"[1].

وقال العلامة الشيخ "أبو عليان" في كتابه "اللؤلؤ المنظوم في مبادئ العلوم" بعد كلام طويل: "وبالجملة فقد يطلق القرآن على الفرد الشخص، وهو مجموع ما نزل على محمد ﷺ للتعبد بتلاوته، وقد

---

[1] حاشية الشيخ زكريا الأنصاري على شرح المحلي على جمع الجوامع.

بمفهوم الكلي، وهو مطلق ما نزل كذلك الصادق بذلك
رع وبعضه"[1].

فعلم مما سبق أن لفظ القرآن موضوع للكل خاصة، وهو بهذا الاعتبار علم شخص، وموضوع لما يعم الكل والأبعاض، وهو بهذا الاعتبار مشترك معنوي.

والقرينة على كل حال هي التي تعيّن المراد به في كل مقام:

فإذا قيل مثلًا: إن القرآن مائة وأربع عشرة سورة، فلا يصح أن يراد من القرآن في هذه العبارة ما يعم الكل والأجزاء؛ لأن الذي يصح الحكم عليه بأنه مائة وأربع عشرة سورة إنما هو الكل دون كل جزء من أجزائه.

وفي قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**﴾ [النحل: ٩٨] يتعين أن يكون المراد به ما يعمُّ الكل والأجزاء؛ لأن الاستعاذة مطلوبة عند قرائته كله، وعند قراءة كل جزء من أجزائه، لا عند قرائته كله فقط.

ثم إنه إذا أطلق وأُريد به البعض، كان حقيقة على اعتبار أنه اسم جنس، مجازًا على اعتبار أنه علم شخص بإطلاق اسم الكل وإرادة الجزء.

تقول: كل مسلم يقرأ القرآن في الصلاة، ولا تريد بذلك إلا البعض الذي تُؤدَّي به الصلاة.

---

[1] "اللؤلؤ المنظوم".

وتقول: إني أقرأ القرآن عند النوم تحصنًا، وتريد آية الكرسي مثلًا، وقد أُطلق وأُريد به البعض في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ﴾ [الأحقاف: ٢٩]، فإن هؤلاء النفر لم يسمعوا إلا بعضه، والظاهر المتبادر أن إطلاقه بهذا المعنى هنا حقيقة لا مجاز؛ لأن الأصل في الإطلاق هو الحقيقة، فيكون ذلك دليلًا على ثبوت إطلاقه اسم جنس كإطلاقه علم شخص.

ثم الظاهر أنه إذا لم تقم قرينة تعيِّن إرادة الكل أو البعض حمل على الكل؛ لأن استعماله فيه هو الكثير الغالب، حتى إن كثيرًا من المفسرين، وبعض الأصوليين لم يذكروا له سوى هذا المعنى، وهذا دليل على غلبة استعماله فيه، وحيث كان استعماله فيه هو الكثير الغالب، كان من الواضح البيِّن أنه عدم القرينة إنما ينصرف إليه.

هذاكله في لفظ (القرآن) معرَّفًا بـ"أل" وأمّا إذا كان منكَّرًا، فلا نزاع أنه يطلق على الكل وعلى البعض إطلاقًا حقيقيًا.

فمن الأول قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢].

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يونس: ٦١]، وقول النبي صلى الله عليه وسلم لمن رفع إليه أمر زوجته: «**قد نَزَلَ فيكَ وفي صاحبتك قُرآنٌ**» يريد آيات اللّعان[1].

---

[1] رواه البخاري، باب قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ رقم (٤٤٦٨).

إطلاقات (القرآن) عند المتكلمين

لا يكاد يخطر ببال أحد أن لفظ القرآن يطلق في عرف الشارع ويراد به شيء سوى المعنى المتقدم، وهو الكتاب الكريم الذي أنزله الله على محمد ﷺ، فإن هذا المعنى هو الذي يقصد وحده في نصوص الكتاب الكريم مثل قوله تعالى: ﴿**إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ**﴾ [الإسراء: ٩]، وقوله: ﴿**وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ**﴾ [النمل: ٦]، ومن هنا كان الفقهاء والأصوليون وعلماء العربية حين يعرضون له ويذكرونه في بحوثهم لا يريدون به سوى هذا المعنى.

وكذلك هو الذي يقصد وحده في نصوص السنة مثل قوله ﷺ: «**خيركم من تعلم القرآن وعلمه**»[1]، إلا ما يذكره علماء الكلام في كتبهم عند كلامهم على صفة الكلام من أنه ﷺ قال: «**القرآن كلام الله غير مخلوق**»[2]، فإن المراد بالقرآن هنا الكلمات النفسية القديمة القائمة بذاته تعالى من أول سورة الحمد إلى آخر سورة الناس، لا الكلام اللفظي المنزّل على النبي ﷺ بقرينة قوله: «**غير مخلوق**».

---

[1] رواه البخاري، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، رقم (٤٧٣٩).

[2] رواه البيهقي في السنن الكبرى، باب ما ترد به شهادة أهل الأهواء (٢٠٦/١٠) عن التابعين والأئمة المجتهدين، والحديث ليس مرفوعًا كما ذكر المؤلف رحمه الله تعالى نقلًا عن علماء الكلام، فليتنبه لذلك.

فلهذا الحديث يطلق (القرآن) عندهم على هذه الكلمات النفيسة التي هي من متعلقات صفة التكلم القائمة بذاته تعالى، كما أنهم يطلقونه على صفة التكلم باعتبار تعلقها بالكلمات النفسية القديمة من أول سورة الحمد إلى آخر سورة الناس[1]، فيكون (القرآن) بهذين الإطلاقين دالّاً على معنىً قائم بذاته تعالى، وهما إطلاقان اختص بالعناية بهما المتكلمون المعنيون بالبحث في صفاته تعالى.

ثم إنهم يتفقون مع الفقهاء والأصوليين وعلماء العربية في أنه يُطلق على الكلام اللفظي المنزّل على النبي صلى الله عليه وسلم فله عندهم ثلاثة إطلاقات.

وممّا لا خلاف فيه أن لفظ (القرآن) يطلق شرعًا على النقوش الدالة على الكلام اللفظي باعتبار أنها دالة على القرآن، لا بمعنى أنها نفس القرآن، فيقال مثلًا: المصحف مشتمل على القرآن كله، وليس في المصحف إلا النقوش الدالة عليه.

ومما تقدم يعلم أن (القرآن) له إطلاقات أربعة:

أولًا: صفة التكلُّم القائمة بذاته تعالى باعتبار تعلُّقها بالكلمات النفسية القديمة القائمة بذاته تعالى من أول سورة الحمد إلى آخر سورة الناس.

---

[1] وإطلاقه على هذه الكلمات النفسية قريب باعتبار أن الكلام اللفظيَّ المنزل مظهرٌ لهذه الكلمات النفسية، وصورة لها، وأمّا إطلاقه على صفة التكلم فهو –إن ذهب إليه ذاهب– فلا وجه له إلا أن يكون من إطلاق اللازم وهو المتعلَّق –بفتح اللام– على الملزوم وهو المتعلِّق بكسرها.

ثانيًا: الكلمات النفسية القديمة من أول سورة الحمد إلى آخر سورة الناس.

والقرآن بهذين الإطلاقين يدل على معنىً قائم بذاته تعالى، والمتكلمون هم الذين عُنوا بإثباتهما.

ثالثًا: الكلام اللفظي المعجز المنزل على النبي ﷺ.

رابعًا: النقوش الدالة على هذا الكلام المنزل[1].

---

[1] قلتُ (أ.د/ محمد سالم): بقي أن نذكر في هذا المقام الفرق بين القرآن الكريم والحديث القدسي والنبوي؛ ونحن نوجز الفروق في النقاط التالية:

أولًا: من حيث التنزيل؛ فالقرآن منزل الألفاظ جميعها من قبل الله عز وجل بخلاف الأحاديث القدسية؛ فأظهر القولين عدم نزول ألفاظها، والحديث النبوي كذلك؛ فقد صاغ لسان النبوة ألفاظهما، وتنزل وحيًا من السماء معناهما.

ولعل سائلًا يسأل فيقول: لِمَ لا نسمي الحديث النبوي قدسيًا أيضًا؛ لوجود هذا المعنى فيه؟ فجوابه من قبل العلامة محمد عبد الله دراز "أننا لما قطعنا في الحديث القدسي بنزول معناه لورود النص الشرعي على نسبه إلى الله بقوله ﷺ: "قال الله تعالى كذا" سميناه قدسيًا لذلك؛ بخلاف الأحاديث النبوية؛ فإنها لما لم يرد فيها مثل هذا النص جاز في كل واحدٍ منها أن يكون مضمونه معلمًا بالوحي، وأن يكون مستنبطًا بالاجتهاد والرأي، فسمى الكل نبويًا وقوفًا بالتسمية عند الحد المقطوع به، ولو كانت لدينا علامة تميز لنا قسم الوحي لسميناه قدسيًا كذلك، على أن هذا

الامتياز لا يؤثر ف يجانب العمل بهما؛ إذ النبي في تبليغه صادق مأمون، وفي اجتهاده فطن موفَّق وروح القدس يؤيده؛ فلا يقره على خطأٍ إن أخطأ"[1].

ثانيًا: من حيث الإعجاز؛ فالإجماع معقودٌ على أن القرآن معجزٌ بلفظه، وليس شيء من الحديث قدسيًا كان أم نبويًا معجزًا بلفظه، ومن ثم صحت رواية الحديث بالمعنى عند بعض العلماء بخلاف القرآن، فإنه لا يصح أن يذكر أي جزءٍ من أجزائه بمعناه فقط.

وبناءً على هذا فلا يخفى عليك عند تلاوة القرآن الكريم ومطالعة الحديث القدسي والنبوي ظهور سلطان الربوبية في الأوّل، وطابع البشرية في الثاني.

ثالثًا: من جهة النقل؛ فالقرآن منقولٌ نقلًا متواترًا، وهذا النقل شاملٌ لكل كلمة من كلمات القرآن، وليس كذلك الحديث قدسيًا أو نبويًّا؛ بل من الحديث ما هو متواترٌ ومنه ما هو غير متواتر، وغير المتواتر منه أكثر بكثير من المتواتر، ومن ثم؛ فإنه يكفر من جحد قرآنية أيٍّ من كلمات القرآن؛ بخلاف الحديث فإنه لا يكفر إلَّا من جحد معلوم التواتر مما هو معلومٌ من الدين بالضرورة.

رابعًا: من حيث الأحكام: يختص القرآن الكريم بأحكام ليست للأحاديث بقسميها مثلها، من هذه الأحكام مثلًا: العبد بتلاوة القرآن في الصلاة وفي خارجها، أما الأحاديث فلا تجوز القراءة بها في الصلاة اتفاقًا، ولا أجرَ

ماذا يُراد بلفظ (علوم القرآن) لو لم يكن علمًا، وماذا يراد به، وقد جُعل علمًا على فن مدون؟

قد عرفنا فيما تقدم معنى كلمة (علوم) ومعنى كلمة (قرآن)، وإذا عرفنا معنى كل منهما، عرفنا بمقتضى الإضافة التي بينهما، أن المراد من (علوم القرآن) أنواع المباحث الخاصة بالكتاب الكريم المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم[1].

على مجرد تلاوته خارج الصلاة، اللهم إلَّا بعض الأحاديث المتضمنة بعض الأذكار.

وكذلك: حرمة مس المصحف والقراءة من القرآن على الحائض والنفساء وعلى الجنب عند جمهور الأئمة، أمّا مس كتب الأحاديث والقراءة منها فلا جرم على أيِّهم باتفاق.

قلتُ: (أ.د/ محمد سالم): من المعلوم أنه لا بدَّ من رابطة بين جزئي المركب الإضافي يصح بها التركيب. وهذه الرابطة -أو العلاقة- هي الإضافة المفيدة حتمًا لاختصاص ما قائم بين المضاف "علوم" والمضاف إليه "القرآن"؛ فهي علوم للقرآن؛ أي: وثيقة الصلة بالقرآن الكريم، مثل علوم اللغة العربية والقراءات. وأصول الفقه، وما إلى ذلك من العلوم التي لها استمداد ظاهر من القرآن الكريم، أو التي يتوقف عليها فهم ألفاظ القرآن وتركيبه. ومن هنا؛ فإنَّ العلوم التي لا صلة لها بالقرآن الكريم بالكلية، أو التي لها طلةٌ لكنها بعيدةٌ كعلم الطب أو الهندسة، لا تكون من مفاد هذا التركيب.

وهذا المركَّب الإضافي لو أُطلق على هذه المباحث حين كانت فنونًا كثيرة كل منها في مؤلف خاص، لدلَّ على أنواع متفرقة من العلم غير منحصرة ولا معروفة على التحديد؛ لعدم حصرها في موضع واحد، فلا يكون لها صفة التعيُّن والتشخُّص، فهي وإن جمعها رابطة الموضوع وهو القرآن الكريم فإنه لم يجمع بينها في ذلك العهد كتابٌ واحد يضم شتاتها، ويكون منها مجموعة واحدة مشخصة متصلة الحلقات مترابطة الأجزاء.

لكن الواقع أن هذه الأبحاث لم تكن تسمى بهذا الاسم في العهد الذي كانت تكتب فيه منفصلًا بعضها عن بعض، ومتفرقة في كتب تُعدّ بعددها، ولم يكن كل بحث من هذه الأبحاث يكتب بعنوان علم كذا؛ كعلم أسباب النزول، أو علم غريب القرآن، أو علم إعجاز القرآن مثلا.

وإنما سميت هذه الأبحاث باسم (علوم القرآن) بعد أن جمع شتاتها وكتبت في مؤلف واحد، وكان ذلك بعد أن مضى عهد طويل كانت تكتب فيه متفرقة مستقلًا بعضها عن بعض على ما سيأتي بيانه قريبًا إن شاء الله، وقد صار لفظ (علوم القرآن) علمًا على هذه المباحث منذ سميت به، ومعلوم أن المركَّب إذا جعل عَلَمًا لشيء، أصبحت دلالة كل من جزأيه على معناه قبل العلمية غير منظور إليها بعد العلمية، وأصبح اللفظان في حكم لفظ واحد، وصار لهما مدلول واحد بعد أن كان لكل منهما قبل العلمية مدلولٌ يغاير مدلول الآخر.

مثال ذلك: (عبد الله) قبل العلَميّة وبعدها، فهو قبل العلَميّة يدلّ على معنيين: عبد ومعبود، وبعدها يدل على معنىً واحد هو الشخص المعيَّن.

فكذلك لفظ (علوم القرآن) لو لم يكن علمًا لدلّ على معنيين هما: معنى كلمة (علوم) وهو أنواع متفرقة من العلم غير منحصرة ولا معروفة على التحديد؛ لعدم جمعها وحصرها في موضع واحد كما سبق، ومعنى كلمة (قرآن) وهو آخرُ كتاب سماويّ، ولكنه جعل علمًا فصار له معنى واحد، هو هذه المباحث الخاصة المرابطة التي ينتظمها كتاب واحد والتي صار لها بهذا الترابط والتناسق والانتظام في مؤلف واحد كيانٌ واحد وتشخُّصٌ تمتاز به عن غيرها.

وبجعل هذا اللفظ المركَّب علمًا على هذه المباحث المدوَّنة، وصيرورته بعد العلمية في حكم المفرد، واعتبار مدلوله شيئًا واحدًا، صارت دلالته على معناه دلالة الكل على أجزائه، ولو لم يكن علمًا، لكانت دلالته على معناه دلالة الجمع على أفراده.

تعريف علوم القرآن، وموضوعه، وفوائده

- **تعريفه:** هو علم يتألَّف من مباحث تتعلَّق بـالقرآن الكـريم مـن ناحية نزوله، وجمعه، وترتيبه، وبيان الوجوه التي نـزل عليهـا، وأسباب نزوله، وشرح غريبه، ودفع الشبهات عنه، .. وغير ذلك من كلِّ ما له اختصاصٌ به[1].

---

[1] قلتُ: (أ.د/ محمد سالم): علمنا أنه إذا سمّي بالمركب فإنه لا ينظر إلى التركيب عند التعريف بهذا المركب، فلا يطلب معنًى لكلٍّ من جزئيه؛ لانضمام أحد الجزأين إلى الآخر، ويكون شأنه شأن المفرد، سواء بسواء. ومن هنا نُعرِّف هذا العلم بهذا المعنى الاصطلاحي اللقبي بقولنا: هو "علم يُبحث فيه عن مباحث كلية تتعلق بالقرآن الكريم من عدّة نواح تُلقي الضوء على نصّ القرآن أو معناه، أو هدفه، بحيث تبين حقيَّة كونه من عند الله".

وانطلاقًا من هذا التعريف يتبين الجواب على السؤال التالي: لماذا أطلق علمائنا –عليهم الرحمة– أن يطلقوا على هذا العلم علوم القرآن بالجمع لا بالإفراد؛ إشارة إلى أنَّ كل مبحثٍ من مباحث هذا العلم، لو استوعبت قضاياه لكان علمًا مستقلًا كعلم التفسير والقراءات والتجويد...إلخ.

وأن الأصل في هذه المباحث –المجموعة تحت هذا العلم الواحد أنها كانت علومًا متفرقة، لا علمًا واحدًا، وبسبب ما رَبط بينهما من رباط

- **موضوعه:** القرآن الكريم من هذه النواحي وغيرها مما يعد من مباحثه كمبحث إعجازه ومحكمه ومتشابهه وغير ذلك، ولعل السر في أن العلماء سمّوا هذا العلم (علوم القرآن) بصيغة الجمع لا بصيغة الإفراد هو أنهم أرادوا أن يشيروا بهذه التسمية إلى أن كل مبحث من مباحثه جَديرٌ إذا جُمعت مسائله على سبيل الاستيعاب والاستقصاء أن يكون علمًا برأسه.
- **فوائده:**

أولًا: معرفة الأحوال التي لابست القرآن الكريم في كل عصر من العصور منذ نزوله على النبي ﷺ إلى الآن، فمن هذا العلم يُعرف:

١-كيف عُني النبيُّ ﷺ وأصحابه بالقرآن أتمَّ عناية حتى لا يضيع منه شيء، ولا يختلط به ما ليس منه، فحرصوا على صيانته من ذلك كلَّه بطريقين: طريق حفظه في الصدور، وطريق كتابته واحتفاظهم به مكتوبًا.

٢-وكذلك يُعرف مدى الجهود التي بذلها الصحابة في هذا السبيل بعد وفاته ﷺ.

٣-وكيف رُوي القرآن على سبيل التواتر في كل عصر ومصر، وكيف عُنيت به الأمة فدوَّنت الوجوه التي نزل عليها حتى ما كان

واحد- وهو التعلق الوثيق لكل منها بالقرآن الكريم- جمع ما تفرق من قواعدها وأصولها تحت هذا العلم الواحد.

منها غيرَ متواتر، ولكن مع التنبيه إلى عدم تواتره حتى لا يُعدّ قرآنًا.

٤-وكيف عُنيت الأمة بتفسيره وشرح مقاصده، واستنباط الأحكام والعظات منه، وبذلت في ذلك من الجهود ما يجلّ عن الوصف، فإن الكتب التي أُلفت في هذا السبيل لا يحصيها العدّ.

فهذه العناية الفائقة التي لازمت القرآن منذ نزوله، يجب أن تكون معروفة للمسلمين حتى يتخذوا منها دليلًا لا يُمارى فيه على أن القرآن قد بُذل في صيانته والعناية به من الجهود في كل عصر ما لا يمكن معه أن يتطرق إليه شيء من التحريف والتبديل.

ثانيًا: معرفة الشبهات التي وردت عليه من نواحٍ عديدة ودفعها.

ثالثًا: معرفة الشرائط التي لا بد منها قبل الخوض في تفسيره.

رابعًا: الاستعانة بأبحاثه الكثيرة القيمة على فهم القرآن الكريم، والوقوف على شريف أسراره وكريم أغراضه، فمثله من هذه الجهة لمن يريد دراسة القرآن الكريم كمثل علوم الحديث لمن يريد دراسة الحديث الشريف.

ولقد صرح السيوطي في مقدمة «الإتقان» حيث قال: "ولقد كنت في زمان الطلب أتعجب من المتقدمين، إذ لم يدونوا كتابًا في أنواع علوم القرآن كما وضعوا ذلك بالنسبة إلى علم الحديث"[1].

ولهذا العلم فوائد أخرى كثيرة، ونكتفي بما ذكرنا خشية التطويل[1].

---

[1] الإتقان في علوم القرآن في المقدمة.

متى عُرفت الأبحاث التي تسمى (علوم القرآن)؟

كانت هذه الأبحاث التي اصطلح الناس على تسميتها بعلوم القرآن معروفة منذ عهد النبي ﷺ، فما كان شيء منها يخفى على النبي ﷺ أو على أصحابه رضي الله عنهم؛ ذلك أن هذه الأبحاث في جملتها

قلتُ: (أ.د/ محمد سالم): ثمرة دراسة هذا العلم باب واسع، وخلاصته تتجلى في النقاط التالية:

١-الإلمام بتاريخ القرآن المجيد، والوقوف على مدى عناية الأمّة به، والتحقيق من مصداق القول الكريم: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

٢-الوقوف على حجيَّة القرآن وإعجازه، وحقية كونه من عند الله تعالى.

٣-التمكن من رد مطاعن الطاعنين على هذا القرآن وحقيقته: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: ٤١، ٤٢].

٤- الاستعانة بالعديد من مباحث هذا العلم على حسن تفهم القرآن والانتفاع به علمًا وعملًا.

٥-معرفة ما للقرآن على أهله من الحق وما لهم تلقاء ذلك من الفضل إلى غير ذلك من الثمرات والفوائد التي لا تفي بها عبارة ولا يحيط بها وصف [ينظر: "منة المنان" (٥٦/١)، ط: القاهرة].

ترجع إلى مصادر ثلاثة كانت كلُّها معروفة لهم ترجع إلى لغتهم، وإلى الوحي من الله تعالى، وإلى أمور وقعت بين أظهرهم.

فما يرجع إلى لغتهم؛ كبحث غريب القرآن، وبحث إعجازه، وجدَله، وحقيقته ومجازه، ونحو ذلك مما يرجع إلى لغتهم، فكل ذلك كانوا يدركونه تمام الإدراك بسليقتهم وانطباعهم على اللغة وأساليبها منذ نشأتهم.

وما كان مردُّه إلى الوحي؛ كالوجوه التي نزل عليها القرآن، وكمعرفة ما نسخ من القرآن، وبيان ما يحتاج إلى بيان في القرآن، فكل ذلك كان يوحى به إلى النبي ﷺ، وكان النبيُّ يبلغه لأصحابه، وكانوا يتلَّقونه عنه ويعرفونه حقَّ المعرفة.

وما هو من قبيل الحوادث التي كانت تقع بين أظهرهم؛ كأسباب النزول، وكالنزول في وقت كذا، أو مكان كذا، فإن هذا كانوا يعرفونه بأنفسهم، ويحيطون به بمجرد وقوعه.

فاتضح مما سبق أن هذه الأبحاث كانت معروفة منذ عهد النبي ﷺ، ولكن الصحابة لم يدوِّنوها؛ لأنَّهم كانوا قد نُهوا عن كتابة شيء غير القرآن؛ توفيرًا للهمم على كتابة القرآن، روى مسلم في "صحيحه" عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تكتُبُوا عنِّي، ومن كتب عنِّي غيرَ القرآن فَلْيَمْحُه**»[1].

---

[1] رواه مسلم، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، رقم (٢٤٩٣).

يضاف إلى ذلك أن كثيرًا من هذه الأبحاث كانوا يعرفونه بسليقتهم العربية، ومنها ما يرجع إلى الحوادث التي وقعت بين أيديهم وشاهدوها بأنفسهم، ومثل هذا وذاك لا يُخشى عليه النسيان والضياع، فلم تكن بهم حاجة إلى تدوينه.

ثم إن الأشياء التي كان يُكتب عليها في ذلك الوقت، كانت قطعًا من الحجارة والعظام ونحوها، ومعالجة الكتابة على هذه الأشياء ليست من السهولة واليسر بحيث تشجع على كتابة كل شيء، فلهذه الأسباب لم يدونوا هذه الأبحاث، ولكنهم كانوا دائبين على روايتها لغيرهم، عاملين على نشرها بين المسلمين؛ لكونها تتعلق بالقرآن الكريم.

وظلّت هذه الأبحاث على هذه الحال تتناقلها الرُّواة طبقة عن طبقة دون أن تُدوَّن في كتب خاصة بها إلى أن تطوَّرت الحياة وجاء وقت نشطت فيه حركة التأليف، واتّسع مداها حتى شملت فروع العلم كلَّها من شرعية وعربية وغيرها، فكان لهذه الأبحاث حظُّها من عناية العلماء، فانصرفت هممهم إليها، ووضعوا فيها كثيرًا من المؤلفات، وكان ابتداء ذلك بصورة واضحة في القرن الثالث الهجري[1].

وجدير بالذكر أن تدوين تفسير القرآن الكريم تقدم على تدوين هذه الأبحاث، والتفسير جامع لكل ما يُعين على فهم القرآن من تلك الأبحاث

---

[1] وأمّا القرن الثاني فلم يكن فيه من المؤلفات في هذه الأبحاث إلا النادر جدًا كالذي يُروى عن قتادة بن دعامة السدوسي المتوفى سنة ١١٨هـ من أنه كتب مؤلفًا في الناسخ والمنسوخ.

التي عرفت باسم (علوم القرآن) إلا أنها متفرقة فيه، كل بحث منها يُذكر في الموضع الذي يناسبه، وبالقدر الذي تدعوا إليه الحاجة في كل موضع فلا يقصد المفسر إلى ذكر جميع الجزئيات التي تتصل بالبحث كما يفعل المؤلفون في (علوم القرآن)، بل يقتصر على القدر الذي يتطلبه المقام وإن كان بعض المفسرين قد يزيد شيئًا على سبيل الاستطراد في بعض المواضع.

فالمفسر يتكلم مثلا على النسخ عند الكلام على الآيات التي نُسخت أحكامها، وعند الكلام على قوله تعالى: ﴿**مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا**﴾ [البقرة: ١٠٦]، ويذكر ما ورد في سبب النزول عند الكلام على الآيات التي نزلت على أسباب خاصة، ويتكلم على المحكم والمتشابه عند الكلام على آية آل عمران التي قسمت القرآن إلى محكم ومتشابه، ..... وهكذا.

ومن أوائل من كتبوا في التفسير: شعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وهؤلاء من علماء القرن الثاني، وهناك غيرهم من مفسري هذا القرن، وكانت تفاسيرهم وتفاسير من تلاهم من المتقدمين مقصورة على التفسير بالمأثور.

قال السيوطي بعد أن ذكر طائفة كبيرة من هذه التفاسير: "وكلها مسندة إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم، وليس فيها غير ذلك، إلا ابن جرير فإنه

يتعرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها علـــى بعـــض، والإعـــراب، والاستنباط، فهو يفوقها بذلك"[1].

ولا يخفى أن التفسير بعد ذلك، كثرت على امتداد العصور كثرة عجيبة، وتنوعت ولم يقتصر فيها على المأثور، بل كان للأفهام فيهـــا مجـــالات واسعة، منها الموفق، وغير الموفق.

---

[1] "الإتقان في علوم القرآن" (٤/٢٤٢)، والعلماء الذي ذكرهم: ابن أبي حاتم، وابن ماجه، والحاكم، وابن مردويه، وابن المنذر، وآخرون.

طائفة من المؤلفات في الأبحاث القرآنية التي أُلِّف في كل منها على حدة

قلنا فيما سبق: إن هذه الأبحاث بدئ في تدوينها بصورة واضحة في القرن الثالث الهجري، ونذكر لك هنا أن هذه الأبحاث لم تكن في العهود الأولى تُجمع في مؤلف واحد، بل الذي جرى عليه العمل حينئذ أن كل بحث كان يدوَّن في مؤلَّف خاص.

ولنذكر لك مجموعة من الكتب التي ألفت على هذا النحو في هذا القرن وما بعده:

فقد ألف علي بن المديني شيخ البخاري المتوفى سنة ٢٢٤هـ كتابًا في أسباب النزول، كما كتب في هذا الموضوع بعض العلماء المتأخرين عن عصر ابن المديني.

وألف أبو جعفر بن الزبير الأندلسي المتوفى سنة ٨٠٧هـ كتابًا في مناسبة الآيات سماه "البرهان في ترتيب سور القرآن".

وألف أبو القاسم السهيلي المتوفى سنة ٥٨١هـ كتابًا في مبهمات القرآن.

وألف في غريب القرآن جماعة، منهم: أبو عبيد المتوفى سنة ٢٢٤هـ، ومحمد العزيزي السجستاني المتوفى سنة ٣٣٠هـ، ومن أشهر المؤلفات في ذلك "مفردات الراغب الأصفهاني" في غريب القرآن المتوفى سنة ٥٠٢هـ.

وألف في إعراب القرآن أبو الحسن الحوفي المتوفى سنة ٤٣٠هـ كما ألف فيه غيره من العلماء.

وألف أبو عمرو عثمان الداني المتوفى سنة ٤٤٤هـ كتاب "التيسير في القراءات السبع"، ونظمه الشاطبي المتوفى سنة ٥٩٠هـ.

وألف أبو بكر الكرم الشهرزوري في القراءات العشر كتابًا سماه "المصباح الزاهر في القراءات العشر الزواهر".

وألف في الوقف والابتداء جماعة منهم الداني السابق ذكره، ومنهم أبو جعفر النحاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ له في ذلك كتاب سماه "القطع والاستئناف".

قال الزركشي: "وقد صنف فيه -أي: معرفة أمثال القرآن- من المتقدمين الحسن بن الفضل وغيره"[1].

وألف في معرفة جدله نجم الدين الطوفي سنة ٧١٦ هـ.

وألف في الناسخ والمنسوخ قتادة بن دعامة السدوسي المتوفى سنة ١١٨هـ، وأبو عبيد المتوفى سنة ٢٢٤هـ، وأبو داود السجستاني صاحب "السنن" المتوفى ٢٧٥هـ، وأبو جعفر النحاس المتوفى سنة ٢٣٨هـ وغيرهم.

وألف محمد بن المستنير النحوي المعروف بقطرب المتوفى سنة ٢٠٦هـ كتابًا فيما يوهم الاختلاف سماه "الرد على الملحدين في تشابه القرآن".

وألف الخطابي المتوفى سنة ٣٨٥هـ كتابا سماه "بيان إعجاز القرآن"، وللقاضي أبي بكر الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ كتاب "الإعجاز".

---

[1] "البرهان في علوم القرآن" (١/٤٨٧).

وألف ابن عبد السلام في مجاز القرآن كتابًا سماه كتاب "الإرشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز"، وهو الإمام عز الدين بن عبد السلام بن أبي قاسم الشهير بالعز بن عبد السلام الشافعي الدمشقي المتوفى سنة ٦٦٠هـ.

ولا تزال المؤلفات في الأبحاث المتعلقة بالقرآن تتوالى إلى يومنا هذا. وكثيرًا ما تظهر في بعض العصور مؤلفات في أبحاث جديدة، لم يكتب فيها من قبل نظرًا إلى أن الأسباب التي دعت إلى الكتابة فيها، لم تكن موجودة قبل الوقت الذي ظهرت فيه، مثال ذلك بحث ترجمة القرآن، وبحث الشبهات التي وردت على المكي والمدني، والتي وردت على جمعه، وكتابته، ورسمه، ... وغير ذلك.

منهج التأليف في كل بحث على حدة

الطريقة التي سلكها العلماء في كتابة الأبحاث القرآنية مستقلًا بعضها عن بعض غير مجموعة في مؤلف واحد، هي طريقة الاستيعاب والاستقصاء، وذلك بأن يعمد المؤلف إلى الإحاطة بجزئيات القرآن من الناحية التي يكتب فيها بالقدر الذي تتسع له طاقته.

فمن يكتب في غريب القرآن مثلًا، يذكر كل لفظ من القرآن فيه شيء من الغرابة والخفاء، ثم يُقفّي عليه بالشرح والإيضاح.

ومن يكتب في مجاز القرآن يتتبع الآيات التي فيها مجاز أيّاً كان نوعه.

ومن يكتب في أمثال القرآن يتتبع كل مثل ضربه الله في القرآن، ... وهكذا سائر الأبحاث القرآنية.

ولما كانت هذه الأبحاث الكثيرة التي أفرد كل واحد منها في مؤلف يخصه، قد كتبت على سبيل الاستيعاب والإسهاب والتطويل، وكانت الإحاطة بها وهي على هذه الصورة غير متيسرة، رأى العلماء تيسيرًا للإحاطة بها بالقدر الممكن، أن يختصروها ويجمعوها في مؤلف واحد، فجُمعت وضُمَّ بعضها إلى بعض، وسميت (علوم القرآن)، وإن كان جمعها قد مرَّ بمراحل متعددة جريًا على سنة التدريج في كل أمر جديد.

ولمّا ظهرت هذه الطريقة الجديدة في التأليف، لم ينقطع التأليف على الطريقة الأولى من إفراد البحث الواحد بمؤلف مستقل، فكان كلٌّ يكتب على الطريقة التي يختارها.

متى جمعت هذه الأبحاث في مؤلفات خاصة بها وسُمِّيت باسم (علوم القرآن)؟

لا يوجد بين أيدينا مرجع تحدث عن جميع هذه الأبحاث وتدوينها في مؤلف واحد وتسميتها بهذا الاسم أوفى مما كتبه السيوطي في مقدمة كتابه "الإتقان في علوم القرآن"، فلنذكر ما قاله في تلك المقدمة؛ لنستنتج منه ما يمكن معرفته عن نشأة هذا العلم كفنٍّ مدوَّن يتكون من أبحاث متنوعة، وعن المراحل والتطورات التي مرَّ بها[1].

قال: "ولقد كنت في زمان الطلب أتعجب من المتقدمين؛ إذ لم يدونوا كتابًا في أنواع علوم القرآن كما وضعوا ذلك بالنسبة إلى علم الحديث، فسمعت شيخنا أبا عبد الله محي الدين الكافيجيّ[2] يقول: "قد دونت في علوم التفسير كتابًا لم أُسبق إليه"، فكتبته عنه، فإذا هو صغير الحجم جدّاً، وحاصل ما فيه بابان:

الأول: في ذكر معنى التفسير والتأويل والقرآن والسورة والآية.

والثاني: في شروط القول فيه بالرأي، وبعدهما خاتمة: في آداب العالم والمتعلم، فلم يشفِ لي ذلك غليلًا، ولم يهدني إلى المقصود سبيلًا.

---

[1] سأتصرف في كلام السيوطي بحذف ما لا حاجة إليه من العبارات إيثارًا للاختصار.

[2] توفي سنة ٨٧٣هـ.

ثم أوقفني شيخنا قاضي القضاة علم الدين البلقيني رحمه الله تعالى على كتاب في ذلك لأخيه قاضي القضاة جلال الدين[1] سماه "مواقع العلوم من مواقع النجوم"، فرأيته تأليفًا لطيفًا، ذا ترتيب وتقرير، وتنويع وتحبير، قال في خطبته: "قد اشتهرت عن الإمام الشافعي رضي الله عنه مخاطبة لبعض خلفاء بني العباس، فيها ذكر بعض أنواع القرآن، يحصل منها لمقصدنا الاقتباس، وقد صنف في علوم الحديث جماعة في القديم والحديث، وأنواع القرآن شاملة، وعلومه كاملة، فأردت أن أذكر في هذا التصنيف ما وصل إلى علمي مما حواه القرآن الشريف، من أنواع علمه المنيف"، ثم أخذ يعد ما ذكره في كتابه من الأنواع إلى أن قال: "وبذلك تكاملت الأنواع خمسين، ومن الأنواع ما لا يدخل تحت الحصر: الأسماء، الكنى، الألقاب، المبهمات"[2].

قال السيوطي: "وقد تكلم على كل من هذه الأنواع بكلام مختصر يحتاج إلى تحرير وتتمات، وزوائد مهمات، فصنفت في ذلك كتابًا سميته "التحبير في علوم التفسير" ضمَّنته ما ذكره البلقيني من الأنواع مع زيادة مثلها، وأضفت إليه فوائد سمحت القريحة بنقلها، ثم خطر لي بعد ذلك أن أؤلف كتابًا أسلك فيه طريق الإحصاء، وأمشي فيه على منهاج الاستقصاء، هذا كله وأنا أظن أني منفرد بذلك، غير مسبوق بالخوض في هذه المسالك.

---

[1] توفي سنة ٨٢٤هـ.

[2] الإتقان في علوم القرآن (١/١٩-٢٠).

فبينا أنا أُجيل في ذلك فكري، إذ بلغني أن الشيخ الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشيّ[1] ألف كتابًا في ذلك حافلًا يسمى "البرهان في علوم القرآن"، فتطلبته حتى وقفت عليه، فوجدته قال في خطبته: "وإنّ مما فات المتقدمين وضع كتاب يشتمل على أنواع علومه -يعني القرآن- كما وضع الناس ذلك بالنسبة إلى علم الحديث، فاستخرت الله تعالى وله الحمد في وضع كتاب في ذلك جامع لما تكلم الناس في فنونه"، إلى أن قال: "وسميته البرهان في علوم القرآن"، وقد بلغ ما في هذا الكتاب من الأنواع سبعة وأربعين نوعًا"[2].

قال السيوطي: "ولما وقفت على هذا الكتاب ازددت به سرورًا، وقوي العزم على إبراز ما أضمرته، فوضعت هذا الكتاب العليّ الشأن، الجلي البرهان، الكثير الفوائد والإتقان، ورتبت أنواعه ترتيبًا أنسب من ترتيب "البرهان"، وأدمجت بعض الأنواع في بعض، وفصلت ما حقُّه أن يُبان، وزدت على ما فيه من الفوائد والفرائد، والقواعد والشوارد ما يشنّف الآذان، وسميته "الإتقان في علوم القرآن".

ثم ذكر ما جمعه من الأنواع في "الإتقان"، وعقب عليها بقوله: "فهذه ثمانون نوعًا على سبيل الإدماج، ولو نُوِّعت باعتبار ما أدمجته في ضمنها لزادت على الثلاثمائة"[3].

---

[1] توفي سنة ٧٩٤هـ.

[2] الإتقان في علوم القرآن (١/٢١-٢٧).

[3] المصدر السابق (١/٢٤-٣١).

قال: "ومن المصنفات في مثل هذا النمط –وليس في الحقيقة مثله، ولا قريبًا منه، وإنما هي طائفة يسيرة ونبذة قصيرة– "فنون الأفنان في علوم القرآن" لابن الجوزي[1]،و"جمال القرّاء" للشيخ علم الدين السخاويّ[2]، و"المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالقرآن العزيز" لأبي شامة[3]، و"البرهان في مشكلات القرآن" لأبي المعالي عزيزي بن عبد الملك المعروف بشيذلة[4]".

فقول الكافيجيّ عن كتابه مع صغره جدًا: "إنه لم يُسبق إليه" يدلُّ على اعتقاده أن أحدًا قبله لم يأتِ في هذا الباب بمثل ما أتى به، وتلهُّفُ السيوطي على نقله وشكواه من أنه لم يهده إلى المقصود سبيلًا، يدلُّ على أنه لم يكن تحت يده كتاب في هذا العلم خيرٌ من كتاب الكفايجي، وقول البلقيني في مقدمة كتابه: "قد اشتهر عن الإمام الشافعي.. إلخ"، واقتصاره على تلك المخاطبة[5] في مقام ذكره لما استعان بمراجعته على تأليف كتابه، يدل على أنه لم يعثر على كتاب في هذا العلم يرجع إليه عند التأليف.

---

[1] توفي سنة ٥٩٧هـ.

[2] توفي سنة ٦٤١هـ.

[3] توفي سنة ٦٦٥هـ.

[4] توفي سنة ٤٩٤هـ.

[5] المقصود بهذه المخاطبة مخاطبة الإمام الشافعي لبعض خلفاء بني العباس التي سبق ذكرها قريبًا.

وإن كان قد خفي عليهم جميعًا كتاب "البرهان" للزركشي، فعدم وقوف هؤلاء العلماء على كتب مؤلفة في هذا الفن مع القطع بجلالة قدرهم وسعة اطّلاعهم –لاسيما السيوطي– يدل على أن حركة التأليف في هذا الفن كانت إلى هذا الوقت في غاية الضعف.

وأمثلُ ما وقف عليه السيوطي في هذا الفن من الكتب المتقدمة على "البرهان" للزركشي "فنون الأفنان في علوم القرآن" لابن الجوزي، و"جمال القراء" للسخاوي، و"المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالقرآن العزيز" لأبي شامة، و"البرهان في مشكلات القرآن" لأبي المعالي عزيزي بن عبد الملك المعروف بشيذلة، وقد قال عن هذه الكتب: "إنها لم تتضمن سوى طائفة يسيرة ونبذة قصيرة من هذا العلم"، ويلاحظ أن صاحب "البرهان في مشكلات القرآن" لم يُدخل في تسمية ما جمعه من مسائل هذا الفن كلمة (علوم).

<u>فمن هذا كله يتبين لنا:</u>

أنه لم يعرف أن أحدًا قبل ابن الجوزي جمع هذه الأبحاث وسماها باسم "علوم القرآن".

وأن أجل الكتب التي أُلِّفت في هذا العلم بعد ذلك كتاب "البرهان" للزركشي، وكتاب "الإتقان" للسيوطي وهو أكثر فائدة من كتاب "البرهان"؛ لأن السيوطي ذكر أنه ضمن كتابه "الإتقان" من الفوائد والفرائد ما ليس في كتاب "البرهان"، فهو إذًا أغزر منه مادة، وأكثر فائدة، ولكن يستثنى من ذلك الأساليب القرآنية، فإن الزركشي تكلم عليها بتفصيل وتطويل لا

يوجد مثله ولا قريب منه في كتاب "الإتقان"، فهو في الجملة أوفي منه وأشمل فيما عدا ذلك، إلا أنه يذكر في بعض المواضع آراء غير مسلَّمة، وآثارًا غير مرضية، ثم يتركها دون أن يبين حقيقة أمرها.

فيؤخذ من كلٍّ ما تقدم ما يأتي:

١-لم يذكر لنا السيوطي وهو الذي انفرد بأنه تتبع بشيء من التفصيل حركة التأليف في هذا الفن، أن أحدًا قبل ابن الجوزي جمع الأبحاث المتعلقة بالقرآن وسماها (علوم القرآن)، ويلاحظ أن الكلام في جمع هذه الأبحاث في مؤلف خاص وتسميتها بهذا الاسم، فلا ينافي ذلك أن بعض المفسرين كابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ وغيره صدروا تفاسيرهم بشيء من هذه الأبحاث كمقدمات يحسن ذكرها بين يدي التفسير، وذلك مثل بيان المراد بالأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، ومثل جمع القرآن وترتيبه، وغير ذلك مما تمس إليه الحاجة.

٢-كلٌّ من كتاب ابن الجوزي والسخاوي وأبي شامة، لم يشتمل من هذه الأبحاث إلا على نبذ يسيرة.

٣-كتاب "التحبير في علوم التفسير" للسيوطي أوفى بكثير من كتاب جلال الدين البلقيني المسمى بـ"مواقع العلوم من مواقع النجوم"؛ لأنه تضمن ضِعف ما فيه من الأنواع، مع زيادة وتوسع فيما اشتركا فيه.

٤-"البرهان" للزركشي و"الإتقان" للسيوطي هما أجل الكتب المعروفة في هذا الفن.

٥- يؤخذ على كتاب "الإتقان" أنَّ فيه في بعض المواضع آراء وآثارًا سقيمة أو باطلة دون بيان لحالها.

هذه خلاصة لحركة التأليف وتطوره في هذا الفن منذ القرن السادس إلى نهاية عهد السيوطي[1] كما يؤخذ من مقدمة "الإتقان".

وأما بعد وفاته فقد فترت حركة التأليف في هذا الفن، فلم تعرف كتب أُلفت فيه بعده حتى جاء القرن الرابع عشر، فظهر كتاب اسمه "التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان" للعلامة الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله، فرغ من تأليفه سنة ١٣٣٥هـ، ويقع في قريب من ثلاثمائة صفحة.

وفي هذا القرن أُلفت رسائل في موضوعات مختلفة من علوم القرآن لبعض أفاضل العلماء:

منهم الشيخ محمد بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية سابقًا، فقد ألف رسالة سماها "الكلمات الحسان" ضمنها بحثًا في الأحرف التي نزل عليها القرآن، وبحثًا آخر في جمع القرآن.

ومنهم الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي وكيل الأزهر سابقًا، فإن له كتابًا سماه "عنوان البيان في علوم التبيان" ضمنه الكلام على الأحرف السبعة وجمع القرآن، ومباحث أخرى.

ومنهم الاستاذ الجليل مصطفى صادق الرافعي الذي ألف كتابًا جليلًا في "إعجاز القرآن".

---

[1] ولد سنة٨٤٩ هـ، وتوفي سنة ٩١١ هـ.

ولما أثيرت مسألة ترجمة القرآن كان العلماء فريقين:

فمنهم من يجيزها، وعلى رأسهم الشيخ المراغي شيخ الأزهر سابقًا، والأستاذ محمد فريد وجدي الكاتب الكبير المعروف، وقد كتب كل منهما رسالة في هذه المسألة.

ومنهم من يمنعها، وعلى رأسهم الشيخ مصطفى صبري شيخ الإسلام بتركيا سابقًا، والشيخ محمد سلمان وكيل المحكمة العليا الشرعية سابقًا، والشيخ مصطفى الشاطر القاضي بالمحاكم الشرعية سابقًا، ولكل واحد من هؤلاء رسالة في هذه المسألة.

ولما دخلت دراسة هذا العلم في الأزهر وذلك في النظام الذي تقرر في سنة ١٩٣٤م وكان هذا العلم من المقررات الخاصة بكلية أصول الدين، كتب بعض أساتذة هذه الكلية على المنهج المقرر، إلا أن منهم من تناوله كله، ومنهم من كتب على بعض مباحثه فقط.

وأجلُّ المؤلفات التي كتبها هؤلاء الأساتذة وأعظمها شأنًا هو كتاب "مناهل العرفان في علوم القرآن" للأستاذ الجليل الورع الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني رحمه الله تعالى، أجزل ثوابه وأحله في دار كرامته مع أوليائه المقربين![1]

---

[1] قلتُ (أ.د/ محمد سالم): لعل من الأهمية بمكان أن نشير في هذا المقام إلى أمرين اثنين:

أولهما: كتابان يعتبران بدعًا في باباهما، وقد كشف فيهما عن أوجه إعجاز القرآن الكريم، أما الكتاب الأول فإعجاز القرآن للأستاذ الأديب

"مصطفى صادق الرافعي" أيد فيه بلاغة القرآن وإعجازه بأدلة مشتقة من أسراره في بيان مستمد من روحه.

وأما الثاني: فكتاب "النبأ العظيم" للأستاذ العلامة محمد عبد الله دراز، عرض فيه لإعجاز القرآن، وأبان عنه بطريقة عملية فنية، ثم شرع يدلِّل على إعجاز القرآن البياني في سورة من سور القرآن، وهي سورة البقرة إحدى الزهراوين، بما لا يدع مجالًا للشك في أن هذا القرآن فوق طاقة البشر، وبالجملة: فالنبأ العظيم، كتابٌ لم ينسجه على منوال أحد، كما لم ينسج -فيما أعلم- على منواله أحد.

ثانيهما: كتابان لأستاذنا العلامة المحقق "إبراهيم خليفة" أولهما: "منة المنان في علوم القرآن" وثانيهما: "الإحسان في علوم القرآن" وفيهما من التحقيقات العلمية ما لم يُسبق به فيما أعلم، إلَّا أن طريقة الشيخ في كتابته تحتاج إلى صبر طويل لعمقها وإطالتها؛ فالرجل يتغلغل في أعطاف هذا العلم، وفي جوهره تغلغلًا يكشف عن خباياه وأسراره، وإن كان زماننا هذا حرم من هذا الصبر، والانقطاع، وطول الملازمة.

غير أنَّ مما يجب الاعتراف به: أن روح الاستقلال في علوم القرآن قد ضعف، واختفى ذلك الروح العالي، الذي تتخلق في محيطه إبداعات المبدعين واجتهادات المجتهدين، مما يعود إلى فقه هذا العلم، وهذه محاولةٌ، وفي كل وادٍ بنو سعدٍ.

هذا ما ذكره الشيخ غزلان – رحمه الله – من المبادئ العشرة لهذا العلم، وقد بقي منها ما يلي:

فضل هذا العلم وشرفه:

وخير قول نستفتح به الحديث عن فضل هذا العلم وشرفه، ومرتبته بين العلوم، قول الراغب: "إن شرف الصناعة إمّا بشرف موضوعها مثل الصباغة، فإنها أشرف من الدباغة، الذي هو جلد الميتة، وإما بشرف غرضها مثل صناعة الطب، فإنهما أشرف من صناعة الكناسة؛ لأن غرض الطب إفادة الصحة، وغرض الكناسة تنظيف المستراح، وإما لشدة الحاجة إليها كالفقه؛ فإن الحاجة إليه أشد من الحاجة إلى الطب؛ إذ ما من واقعة في الكون في أحد من الخلق إلا وهي مفتقرة إلى الفقه؛ لأن به انتظام صلاح أحوال الدنيا والدين بخلاف الطب، فإنه يحتاج إليه بعض الناس في بعض الأوقات"[يُنظر: "الإتقان" (١٧٣/٤)].

إذا عُرِف ذلك، فعلوم القرآن قد أحرزت الفضل العظيم من هذه الجهات الثلاث مجتمعة.

أما من جهة الموضوع؛ فإن موضوعه: "القرآن الكريم" الذي هو ينبوع كل حكمة ومعدن كل فضيلة، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، لا يخلق على كثرة الردّ، ولا تنقضي عجائبه.

وأما من جهة غرضه وغايته؛ فله أشرف غاية، وكيف لا، وهو الذابّ عن حياض القرآن الكريم، والكاشف عن وجوه إعجازه، والتوقف على تفهم مباحث تفسير كتاب الله.

وأما من جهة شدة الحاجة إليه؛ فإن أي كمال ديني، أو دنيوي، عاجلٍ أو آجلٍ، مفتقر إلى العلوم الشرعية، والمعارف الدينية، وهي متوقفة على

العلم بكتاب الله تعالى، والعلم بكتاب الله متوقف على هذا الفن "علوم القرآن".

نسبة هذا العلم إلى غيره من العلوم:

وفي الصَّدد نشير إلى ما توخاه العلماء، من تجري بيان النسبة في مبادئ العلم، ليكون الدارس على تمام البصيرة مما يشرع فيه، أهو متمايزٌ عن غيره تمام التمايز، أم هو متداخل مع غيره، أم هو متناسب مع غيره من وجه، مخالف معه من وجه آخر؟

ولا ريب أن النسبة، أي: نسبة أي العلم من العلوم إلى غيره، تتردد بين نسب أربع: التباين، الترادف، العموم والخصوص المطلق، العموم والخصوص الوجهي.

وبهذا تبين: أن نسبة علوم القرآن إلى كل علم موضوعه القرآن الكريم، من حيثيةٍ أو أخرى: هي التناسب، وأن له بالنسبة إلى التفسير خاصَّة من بين تلك العلوم منزلة الشرط من المشروط؛ ضرورة أنه لا يجوز لأحد أن يتصدى لتفسير القرآن العظيم، إلا إذا أتقن مباحث هذا العلم.

وأما نسبة هذا العلم إلى ما ليس موضوعه القرآن الكريم من العلوم؛ فهي التباين.

اسم هذا العلم":

للحديث عن اسم العلم –أي علم كان– جانبان بارزان:

الأول: العناية بالتسمية. والثاني: سرّ التسمية.

أما الجانب الأول فيتجلى في أن معرفة الاسم هو المتفق مع منطق العقل وطبائع الأمور؛ إذ لا يعقل أن يقدم الإنسان على دراسة علم ما وهو لا يعرف اسمه؛ إذ النفس البشرية لا تتوجه إلى المجهول، والجانب الثاني: سر التسمية، ويظهر هذا السرّ في كل علم بحسبه، ولنكتف هنا ببيان سر التسمية بـــ "علوم القرآن" والتي تنطوي على أمرين اثنين: أولهما: اصطلح المعنيُّون بهذا العلم على تسميته "علوم القرآن"، وأن هذا الاسم، هو الذي استقر عليه أمر الاصطلاح، وأن هذه التسمية هي أدقُّ من التسمية بالاسم الآخر "علوم التفسير" كما وقع من كلام محيي الدين الكافيجي شيخ السيوطي، وكما سمى السيوطي نفسه كتابه الذي ألفه بعد كتابي الكافيجي والبلقيني "التحبير في علوم التفسير"، وكما حلا ذلك أيضًا لبعض المعاصرين.

وإذ قد استبان لك أن التسمية بعلوم القرآن هي أدق من علوم التفسير، فقد بقيت كلمة لا بد من قولها في هذا المقام لكي تكتمل بها الصورة الدقيقة التي استقر عليها أمر الاصطلاح، وإجمال ما يقال في هذا المقام أن التسمية التي استقر عليها أمر الاصطلاح والتي تتعلق بالقرآن لا من جهة تفسيره وبيان معناه؛ وذلك على ما أسلفنا قبل من الحديث عن ثبوت الوحي إمكانًا ووقوعًا، ونزول القرآن وتواتره، والأحرف السبعة التي نزل عليها، وترجمته جوازًا أو امتناعًا وغير ذلك مما لا دخل له بتفسير القرآن.

ثانيهما: مما يتعلق بإطلاق علوم القرآن بالجمع لا بالإفراد "علم القرآن".

وقد سبق أن أشرنا إلى أن علوم القرآن بالجمع إشارة إلى أن كل مبحث من مباحث هذا العلم، لو استوعبت قضاياه لكان علمًا مستقلًا، وأن الأصل في هذه المباحث المجموعة تحت هذا العلم الواحد أنها كانت علومًا متفرقة لا علمًا واحدًا، وبسبب ما ربط بينها من ربطٍ واحدٍ، وهو التعلق الوثيق لكل منها بالقرآن الكريم، جمع ما تفرق من قواعدها وأصولها تحت هذا العلم الواحد.

استمداد هذا العلم:

اعلم أولًا، أن العلماء يعنون ببيان ذلك في مبادئ العلوم ردًّا منهم رحمهم الله للأشياء إلى أصولها، إذ معرفة الأصول التي يستمد منها العلم تعين الدارس على تفهم هذا العلم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى: ما من علمٍ من العلوم الجزئية -كعلمنا هذا- إلَّا وله مبادئ تؤخذ مسلمة في ذلك العلم ويطلب برهان ثبوتها في علمٍ آخر، وهذا العلم الآخر مصدرٌ ممدٌّ لعلمنا هذا، ومن ثمَّ يفرق الدارس بين المسائل المسلمات في هذا العلم وما يطلب برهانه في علم آخر، مثال ذلك: أن تعريف القرآن مثلًا يؤخذ مسلَّمًا في علمنا هذا، ويطلب البرهان على كونه من عند الله في العلم الأعلى أصول الدين.

فإذا تمهد لك هذا فاعلم أن استمداد هذا الفن، هو من العلوم الشرعيَّة نقليَّةً وعقليَّةً، ومن علوم العربيَّة، كل مبحث من مباحثه بحسب حاله وحاجته التابعة لهذه الحال من الاستمداد ومن هذا العلم أو من ذلك، على أن

الكتاب والسنة وأقوال الصحابة لها أعظم مدخل في العديد من مباحث هذا العلم.

وبهذا الذي ذكرناه يتبين للمنصف أن قول القائل بأن علوم القرآن تعتمد على النقل دون العقل قولٌ مرسلٌ لا دليل عليه.

وبيان ذلك: أن علوم القرآن؛ على ما سبق: علم يبحث فيه عن مسائل كليّة متعلقة بالقرآن الكريم، وهذه المسائل إنما يكون الاستدلال بكل منها مقبولًا بمن يؤمن بالقرآن الكريم، ويذعن لما فيه.

والإيمان بالقرآن معناه التصديق بأنه كلام الله المنزل على سيدنا محمد، وذلك يتوقف على الإيمان بالله وصفاته، التي منها صفة الكلام؛ إذن القرآن أثر من آثارها، ومظهر من مظاهرها، هذا من جهة، ومن جهة أخر: القرآن هو المصدر الأول للتشريع، وهو في الاستدلال به والاستنباط منه متوقف على الإيمان بالرسل، وأنه صادق فيما يبلغه عن ربه، وأنه معصوم عن الكذب، وأنَّ دعواه الرسالة حق، أيدتها المعجزة التي أظهرها الله على يديه؛ تأييدًا له فيما يدّعي، والذي تكفل ببيان ذلك كله علم الكلام أو أصول الدين.

ومما سبق أيضًا علم أن علوم القرآن عبارة عن قضايا موضوعها القرآن الكريم، وأغراضه: الأوامر والنواهي، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والحقيقة والمجاز إلى غير ذلك مخبوء تحت ألفاظ هذا اللسان العربي، ومستكن في نظمه، وهذا يكاد يكون أمرًا مسلمًا ببديهة النظر في شأن كل لغة وتراثها.

وأنبه على أن الذي لا يملك القدرة على استيعاب هذه الدلالات، وعلى استكشاف خفاياها، غير قادر البتة على أن يغوص في بيان دلالات القرآن الكريم، اللهم إلَّا أن يكون الأمر تبجحًا وغطرسةً، وزهوًا وغرورًا وتغريرًا كما هو الحال في حياتنا العلميَّة هذه الفاسدة.

وكذلك علم أن غاية علوم القرآن هي تفسير القرآن وبيان معناه طبق مسائل كلية وأصول مرعيَّة، وبعض هذه المسائل متوقف على بيان الرسول وأقوال صحابته، وبيان ناسخه ومنسوخه، وأسباب نزوله، إلى غير ذلك، وهذا متوقف على الأدلة النقلية الشرعية.

ومن كل ذلك نستخلص: أن علوم القرآن يتوقف على علم الكلام وعلى اللغة العربية، وعلى تصور بعض الأدلة الشرعية النقلية، وما يتوقف عليه العلم هو ما يستمد ذلك العلم منه، فعلوم القرآن إذًا مستمد من علم الكلام، اللغة العربية، وتصور الأدلة النقلية الشرعية.

حكم تعلم هذا العلم:

ومما يجري في هذا المبدأ: جريان المقدمة أمام المقصود، أمران لهما أثرهما البالغ في بيان حكم تعلم هذا العلم:

الأمر الأول: إن من المسلم به لدى كل مسلم عارف بأحكام الشرع: أن الشيء قد يكون واجبًا فيمتنع تركه، أو حرامًا فيمتنع فعله، أو مندوبًا فيثاب فاعله، أو مكروهًا فيحرم فاعله من الثواب، على ما هو مقرَّر من الأحكام التكليفية الخمسة لدى جمهور الأصوليين.

أما الأمر الثاني: فمن البين كذلك في علم الأصول: أن كل ما لا غنى عنه للمرء بعينه، وإنما المقصود إيقاع الفعل بغض النظر عن الفاعل ففرض كفاية، سمي بذلك لأن فعل البعض فيه يكفي في سقوط الإثم عن الباقين مع كونه واجبًا على الجميع، بخلاف فرض العين فإنه يجب إيقاعه من كل شخص بعينه.

وإذ قد عرفت هذا الذي ذكرنا؛ فإليك الحديث عن حكم الشرع في دراسة علوم القرآن، وهنا لا بدَّ أن نفرق بين من يتصدَّى لتفسير القرآن الكريم، وبين من ليس كذلك؛ فالأول: أي من يتصدى بالفعل، يجب عليه وجوبًا عينيًّا أن يتقن مباحث هذا العلم، ضرورة توقف بيان القرآن وتفسيره على تفهم وإتقان هذه المباحث وإلا أتى الخلل من بين يديه ومن خلفه بدون تفهمها، ورعاية مقتضاها.

أما حكم دراسة هذا العلم من حيث الجملة؛ فهو من فروض الكفاية التي يكفي في الوفاء بها أن يقوم من يفي بمقدار حاجة الناس إلى ما هم مضطرون إليه من تفهم القرآن، والتعرف على إعجازه، ودفع الشبه عنه، فإن قام بذلك البعض أجزأ ذلك عن الكل، وإلَّا أثم الكل حتى ينهض بالأمر منهم من يقوم بذلك على الجملة.

مسائل هذا العلم:

إذ من مقدمات العلم –أيّ علمٍ كان– تصور مسائل النظرية إجمالًا، وذلك لإفادة تمييزها.

ومسائل هذا العلم ومباحثه قضايا نظرية تفتقر كلها إلى النظر والاستدلال، على ما هي طبيعة المسائل في أغلب العلوم.

ثم إنَّ هذه المسائل منها ما هو منتظم في سلك الكلي، ومنها ما هو مندرج تحت ما هو جزئي، فمن باب الكلي: كل ما هو وحي بالقرآن إلى سيدنا محمد ﷺ فهو وحيٌ يقظة بواسطة الملك، لا وحي منام ولا وحي إلهام.

وكل ما هو قرآن فهو متواتر لفظًا لا العكس، أو كل ما هو باقي القرآنية فهو متواتر لفظًا، وكل ما يقرأ به القرآن مندرج في الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم.

وكل سورة في القرآن معجزة، وكل ما هو عام من ألفاظ القرآن فهو على عمومه، إلى أن يرد دليل التخصيص، وكذلك كل ما لفظ مطلق فهو على إطلاقه إلى أن يواجهه دليل التقييد إلى غير ذلك من الأصول الكلية.

ومن الجزئي: بعض القرآن محكم وبعضه متشابه بالمعنى الخاص، أما بالمعنى العام للمحكم والمتشابه فهو من قبيل الكلي، وبعض القرآن منسوخ الحكم دون التلاوة، وبعض القرآن نزل جملة واحدة، كالفاتحة وسورة الأنعام على طولها وسورة الإخلاص، والنصر، وبعض القرآن نزل على سبب، إلى غير ذلك من المسائل التي يمكن اندراجها في سلك الجزئي.

ورضي الله تبارك وتعالى عن كل من ضرب بسهم في هذا العلم الجليل على قدر جهده وإخلاصه، إنه تعالى نعم المسؤول ونعم المجيب!

مبحث

نزول القرآن

قُدِّم هذا البحث لأنه هو الأصل الذي ينبني عليه غيره من أبحاث علوم القرآن؛ إذ إنها جميعًا متفرعة على نزول القرآن، فكان من المناسب تقديمه على غيره من سائر الأبحاث[1].

---

[1] قلتُ (أ.د/ محمد سالم): ما ذكره الشيخ هنا من تقديم ((مبحث نزول القرآن)) على غيره من مباحث هذا العلم صحيحٌ؛ إذ ما هو مقدم طبعا مقدم وضعا، فناسب أن يتقدم هذا الأصل"نزول القرآن" على ما بعده. لكنَّ هذا الأصل لابدَّ أن يتأخر عن مبحث الوحي لأنَّه أثر عنه، – ولم يتكلم الشيخ – رحمه الله – على مبحث الوحي، ولأهميته في دراسة علوم القرآن، سأعرضه لأبنائي الطلاب في هذا المقام، فأقول:

الوحي، أو مصدر القرآن.

أعتقد أننا لسنا بحاجة إلى أن نطيل التفكير لنعلم أن الإيمان بالوحي الإلهي ضرورة للإيمان بالقرآن الكريم؛ لأن الوحي هو وسيلة إنزال القرآن على سيدنا محمد ﷺ؛ كما صرح بذلك البيان الإلهي: ﴿**كَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا**﴾ [الشورى: ٧].

حقيقة "الوحي" لغة واصطلاحًا:

بداية؛ فإن مما تجدر الإشارة إليه أن اللغة العربية تخلع على كلماتها نظامًا هو أشبه شيء بنظام الأسرة في بني الإنسان، فإذا كان في الناس

من تجمعهم وشائج قربى، تردهم إلى أصل يتلاقون عنده، وتكون فيهم خصائصه، فإن في اللغة العربية كلمات تجمع كل طائفة منها وشائج قربى تردها إلى أصل تلتقي عنده مهما تفرقت بها سبل الاشتقاق، واختلفت دلالاتها شتى الأعراف.

ومن هذه الكلمات كلمة "الوحي"، فإنها مع أخوات لها شبيهات بها في اللفظ تجمع بينهن قرابة كالقرابة بين أفراد الأسرة الواحدة من بني الإنسان.

والمعنى الجامع الذي تلتقي عنده هذه الكلمة "الوحي": هو الإعلام في خفاء، سواءٌ أكان هذا الإعلام بمقالة أم بكتابةٍ أم بإشارة، وعلى أي مستوى كان ذلك الخفاء من الغير، حتى إنه يشمل الإلهام.

قال ابن فارس في كتابه الماتع "**معجم مقاييس اللغة**": الواو والحاء والياء، أصلٌ يدلُّ على إلقاء علم في خفاء إلى غيرك؛ فالوحي الكتاب والرسالة، وكل ما ألقيته إلى غيرك حتى علمه فهو وحيٌ كيف كان[1].

والفعل من الوحي "وَحَى" و "أوحى" وهو أفصح، وعليه جرى القرآن الكريم، ويجمع الوحي على "وُحَى" على وزن "حُلَى".

هذا، وقد جاءت مادة الوحي في القرآن الكريم عدة مراتٍ، ولم يخرج معناها في أحدها عن معنيين اثنين:

الأول: نفس المدلول اللغوي، الإيماء الخفية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ**﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقوله: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى**

بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقوله: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ١١].

الثاني: الوحي الرسالي الشرعي، وهو إعلام الله تعالى لمن اصطفاه من عباده بطريقة خفيةٍ سريعة، من ذلك قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ [يوسف: ٣].

وقوله: ﴿وكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الشورى: ٧]، وقوله: ﴿اتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

والسؤال الذي ينبغي أن نطرحه الآن هو: هل ينتسب الوحي إلى أم موسى إلى الحقيقة اللغويَّة أو الشرعيّة؟

استظهر كل من أبي حيان، والقرطبي، والألوسي: أن الوحي إلى أم موسى هو من طريق ملك أرسله الله إليها[1]، على حين ذهب الراغب الأصفهاني إلى أن الوحي إليها كان من قبيل الإلهام، ونسب هذا الرأي إلى قتادة، ونحى نحوه البيضاوي وابن كثير، وكثير من الكاتبين في هذا العلم.

ويظهر أن الذين فهموا أن الوحي إليها كان من قبيل الإلهام خشية أن يظن بأم موسى النبوة، مع إجماع المسلمين وغيرهم على نبوتها، بل مع إجماع المسلمين على أن من شرط النبوة الذكورة.

وهذا رأي غير متجهٍ؛ إذ لا يقتضي إرسال المالك ضرورة نبوته، أفلا يرون إلى إرساله تعالى جبريل عليه السلام إلى مريم وإرساله الملك إلى الأقرع والأبرص والأعمى في الحديث الصحيح.

أما الوحي إلى النحل فإنا نوافق الراغب الأصفهاني رحمه الله في كونه تسخيرًا، أو كما حلا لمن عبَّر عنه بالإلهام الغريزي، وإن شئت فسمه بالأمر التكويني على نحو إيحاء الله تعالى للأرض ﴿**بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا**﴾ [الزلزلة: ٥]، وعلى هذا فالوحي إلى النحل والأرض وأشباه ذلك هو من قبيل الحقيقة اللغوية، وأما إلى أم موسى، فهو من الإطلاق الشرعي فيما نرى.

أنواع الوحي ومراتبه:

في هذه النقطة نعرض أقسام الوحي بوجه عام وبصورة إجمالية، وذلك من خلال قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ**﴾ [الشورى: ٥١].

دلت هذه الآية الجامعة على أنواع الوحي الإلهي، وأنها ثلاثة لا رابع لها، وسماها العلماء مراتب الوحي.

النوع الأول:

أن يلقي الله المعنى في قلب النبي مباشرة، ويكون ذلك في اليقظة أو المنام وإليه الإشارة بقوله: ﴿**إِلَّا وَحْيًا**﴾، وهذا النوع ينقسم إلى قسمين:

١ - إلقاء الله المعنى في قلب النبي منامًا، وهو ما يعرف بوحي الرؤيا الصادقة كرؤيا إبراهيم عليه السلام التي قصها القرآن في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَابُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾ [الصافات: ١٠٢].

١-وكرؤيا النبي ﷺ أنه يدخلِ المسجد الحرام حيث قال تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧].

٢-وهذان القسمان: تكليم الله للنبي، أو إلقاؤه في قلبه منامًا من غير واسطة بينه وبين ربيه من ملك أو أي حجاب مفروض، وذلك حيث قيد النوعين الأخرين اللذينِ سيأتيان بعد قليل بقيد الحجاب، والرسول، أي: الملك الذي يوحي إلى النبي.

٣-وإنك بعد هذا لتعجب من مداي عريق في ماديته د. **نصر حامد أبو زيد** وهو يخلط بين الرؤيا المنامية التي فيها تهيئة نفسية وروحية للوحي الظاهر الصريح، وبين رؤية الوحي يقظة، حيث يقول في كتابه "مفهوم النص":

"إن المرحلة الأولى من مراحل الوحي مرحلة الشدة والغط كانت مرحلة أشبه بالرؤيا ثم دعّم جوابه بحديث عائشة في بدء الوحي"[١].

والعجيب أن الدكتور نصر، وهو الذي استدل بحديث عائشة والمفترض أنه استوعبه، ينقله مبتورًا عن بقيته حتى لا يفسد عليه استدلاله، فالحديث

يقول: «**حتى جاءه الحق وهو في غار حراء فجاءه الملك، فقال: اقرأ، قال: ما أنا بقارئ، قال: فأخذني فغطني...**»

فرؤية الملك والأمر بالقراءة ثلاث مرات، والغط ثلاث مرات، حتى بلغ منه المشقة مبلغًا، كل ذلك ليس من الرؤيا والمنام في شيء.

إن البرهان النقلي يؤكد هذه النقطة كل التوكيد ويدعمها بكل الأدلة القاطعة ثبوتًا ودلالة، فإذا كان البرهان الذي يأتي به منطق النقل ضمن منهج سليم لا تلاعب فيه، هو الوثيقة الوحيدة التي يتعامل بها العقل الإنساني في مثل هذه القضايا، فلا مناص من أن نسلم بما يقضي به هذا البرهان.

النوع الثاني:

تكليم الله نبيه بما يريد من وراء حجاب، وهذا هو المقصد بقوله تعالى: ﴿**أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ**﴾ أي: يكلمه الله تعالى بكلام يسمعه ولا يرى ذاته؛ لأن الذي يسمع محجوب عن الرؤية، فالحجاب راجع إذًا لمن يكلمه الله كما كلم سبحانه وتعالى موسى عليه السلام، وكما كلم نبينا محمدًا ﷺ ليلة المعراج، وذلك بناءً على أنه لم يرَ ذاته المقدسة.

النوع الثالث:

إعلام الله تعالى نبيه بواسطة ملك، والمختص بذلك من الملائكة الكرام هو أمين الوحي جبريل عليه السلام وهذا النوع هو المشار إليه بقوله تعالى: ﴿**أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا**﴾ أي: الملائكة ﴿**فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ**﴾، إما إلقاءً على السمع أو نقرًا في القلب، قال تعالى: ﴿**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ**

عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشعراء: ١٩٣، ١٩٤]، وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧].

وقوله في ختام آية الوحي الجامعة: ﴿إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١] تعليل لمضمون الآية، فهو تعالى لعلوه عن الخلق والنظام الحاكم فيهم يجل سبحانه وتعالى أن يكلمهم كما يكلم بعضهم بعضًا، ولحكمته يكلمهم بما اختاره من الوحي ﴿وَكَذَلِكَ﴾ أي: على هذه الأنحاء الثلاثة إلهامًا وتكليمًا وإرسال ملكٍ ﴿أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا﴾ هي القرآن، ﴿مِنْ أَمْرِنَا﴾، ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

هذه أنحاء الوحي بوجهٍ عام وبصورة إجمالية، أما بالنسبة إلى سيدنا محمد ﷺ فأليك بيانها:

مراتب الوحي إلى النبي ﷺ:

المرتبة الأولى: الرؤية الصادقة، وذلك كما ورد في حديث عائشة: «أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤية الصالحة في النوم».

والوحي في هذه المرتبة، إما أن يكون بإلقاء الله أو بواسطة الملك، فهو داخل في الآية الجامعة لا يخرج عنها.

المرتبة الثانية: تكليم النبي بواسطة ملك، وله أربعة أشكال:

الأول: أن يأتيه الملك يقظة فيلقي في رُوعه –أي: قلبه وباله– من غير أن يسمعه ولا يراه؛ كما ورد في حديث ابن مسعود: أنه ﷺ قال: «إِنَّ

رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِي رُوعِي أَنَّ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ رِزْقَهَا، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ»[1].

الثاني: أن يتمثل له الملك رجلًا فيخاطبه فيعي عنه ما يقول؛ كما في الحديث المشهور من سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان؛ كما في الصحيحين.

الثالث: أن يأتيه الملكُ على حاله الملكيَّة ويوحي إليه فيسمعه ولا يراه، وفي هذا الشكل يأتيه الوحي في صلصلة الجرس، وكان ذلك أشد الوحي عليه ﷺ.

الرابع: أن يأتيه الملك جبريل في صورته الملكية العظيمة التي خلق عليها فيوحي إليه ما شاء الله أن يوحيه، وهذا واقع له ﷺ مرتين[1] إحداهما في الأرض عند وحي آيات المدثر، والثانية في السماء ليلة المعراج عند سدرة المنتهى كما في سورة النجم: ﴿**وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى**﴾ [النجم: ١٣، ١٤].

وهذه المرتبة الثانية بأشكالها الأربعة، والمرتبة الأولى كلها صور لمرتبة واحدة لا تخرج عنها، ذكرها القرآن في قوله: ﴿**أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ**﴾ [الشورى: ٥١].

<u>المرتبة الثالثة</u>: كلام الله تعالى للنبي ﷺ من وراء حجاب؛ كما وقع للنبي ﷺ ليلة المعراج وكما وقع لموسى عليه السلام: ﴿**وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**﴾ [النساء: ١٦٤].

هذا، وقد بحث العلماء في مراتب الوحي وأوصلوها إلى سبع، ومنهم من جعلها ثماني مراتب، والواقع أنها ترجع كلها إلى المراتب الثلاث الأساسية التي ذكرتها آية الوحي الجامعة.

مظاهر الوحي وَآثَارُهُ:

من آثار الوحي ومظاهره على سيدنا محمد ﷺ:

١-ما ذكر في حديث عائشة رضي الله عنها أن الحارث بن هشام، سأل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله كيف يأتيك الوحي؟ فقال رسول الله ﷺ: أحيانا يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشدُّه عليَّ فيفصم عنّي، وقد وعيت عنه ما قال، وأحيانًا يتمثل لي الملك أحيانا رجلا فيكلمني، فأعي ما يقول، قالت عائشة رضي الله عنها: ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في ليوم الشديد البرد فيفصم عنه، وإن جبينه ليتفصَّد عرقًا[1].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿**لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ**﴾ [القيامة: ١٦] قال: كان رسول الله ﷺ يعالج من التنزيل شدّة[1].

٢-أنه ﷺ كان إذا نزل عليه الوحي سمع عند وجهه دويٌّ كدويّ النحل؛ ففي الحديث عن عبد الرحمن بن عبد القاري، قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: كان إذا نزل على رسول الله ﷺ الوحي سمع عند وجهه دويٌّ كدويّ النحل[1].

٣-أنه ﷺ إذا نزل عليه الوحي بركت به راحلته، عن عائشة رضي الله عنها قالت: إن كان يوحى إلى رسول الله ﷺ وهو على راحلته فتضرب بجرانها[1]. والجِرَان: باطن عنق الناقة.

خصائص الوحي القرآني وكيفية تلقيه:

أولى خصائص الوحي القرآني أن الله أوحاه إلى رسوله ونبيه محمد ﷺ عن طريق الوحي الجليّ وهو نزول الرسول الملكي جبريل على الرسول البشري محمد ﷺ، وليس عن طريق الوحي الأخرى من الرؤيا الصادقة أو الإلهام أو النفث في الروع أو غيرها.

الثانية: جميع القرآن تلقاه النبي ﷺ في اليقظة ولم يكن منه في المنام على القول المعتمد لدى أساطير علماء القرآن.

وما ذكر من أن بعض الوحي كان مناما احتجاجا بما رواه مسلم عن أنس أنه قال: بينا رسول الله ﷺ بين أظهرنا إذ أغفى إغفاءة ثم رفع مبتسما فقلنا: ما أضحك يا رسول الله؟ فقال: أنزل علي آنفا سورة فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ**﴾ [الكوثر: ١ - ٣].

وقد رفض المحققون هذا الوحي المنامي للقرآن الكريم ذكر السيوطي عن الرافعي في أماليه إذ قال: فهم فاهمون من الحديث أن السورة نزلت في تلك الإغفاءة وقالوا: من الوحي ما يأتيه في النوم لأن رؤيا الأنبياء وحي قال: وهذا صحيح لكن الأشبه أن يقال: إن القرآن كله نزل في اليقظة وكأنه خطر له في النوم سورة الكوثر المنزلة في اليقظة أو عرض عليه

الذي وردت فيه السورة أو تكون تلك الإغفاءة ليست إغفاءة نوم بل الحالة التي كانت تعتريه عند نزول الوحي وتسمى برحاء الوحي.

ثم عقب السيوطي بقوله: قلت: الذي قاله الرافعي في غاية الاتجاه وهو الذي كنت أميل إليه قبل الوقوف عليه والتأويل الأخير أصح من الأول لأن قوله ﷺ: أنزلت علي آنفا يدفع كونها نزلت قبل ذلك بل نقول: نزلت على تلك الحالة الإغفاءة إغفاءة نوم بل الحالة التي كانت تعتريه عند الوحي فقد ذكر العلماء أنه كان يؤخذ عن الدنيا[1].

أن الله تعالى وكل بوحي القرآن جميعه أمين الوحي جبريل عليه السلام خاصة دون ملك سواه قال تعالى: ﴿**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾ [الشعراء: ١٩٣ – ١٩٥].

والإجماع معقود بين المفسرين على أن الروح الأمين هو جبريل عليه السلام وقال تعالى: ﴿**قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ [النحل: ١٠٢].

وذلك لأن الروح المطهرة من أدناس البشرية فالقدس هو الطهر والنقاء والإضافة فيه من إضافة الموصوف إلى الصفة.

ولا خلاف عند الباحثين في تاريخ القرآن أن جبريل عليه السلام تلقى القرآن من الله العزيز الحكيم وإنما الخلاف في كيفية التلقي هل تلقاه مباشرة أو بواسطة؟

وفي بيان ذلك قال العلامة الطيبي: لعل نزول القرآن على النبي ﷺ أن يتلقفه الملك من الله تعالى تلقفا روحانيا أو يحفظه من اللوح المحفوظ

فينزل به إلى الرسول فيلقيه عليه وبعين مقالته قال القطب الرازي في حواشيه على الكشاف: ما زاد إلا التعميم لجميع كتب الله تعالى.

وقال البيهقي في معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

يريد والله أعلم: أنا سمعنا الملك وأفهمناه إياه وأنزلناه بما سمع فيكون الملك منتقلا به من علو إلى سفل[1].

وهنا نلفت النظر إلى أمرين:

أولهما: ليس في هذه المسألة مستند علمي قاطع بل هي قائمة على الاحتمالات

الثاني: أقصى ما ورد فيها مما يعتمد عليه من السنة المرفوعة ما أخرجه الطبراني من حديث النواس بن سمعان مرفوعا: إذا تكلم الله بالوحي أخذت السماء رجفة شديدة من خوف الله فإذا سمع بذلك أهل السماء صعقوا وخروا سجدا فيكون أولهما يرفع رأسه جبريل فيكلمه الله بوحيه بما أراد فينتهي به على الملائكة فكلما مر بسماء سأله أهلها: ماذا قال ربنا؟ قال: الحق فينتهي به حيث أمر

ولفظ أبي داود عن ابن مسعود قال: إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماء صلصة كجرس السلسلة على الصفا فيصعقون فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل فإذا جاء فزع عن قلوبهم فيقولون يا جبريل ماذا قال ربك؟ فيقول: الحق فيقولون: الحق الحق.

وأصل هذا في صحيح البخاري في مواضع من كتاب التفسير وفي كتاب التوحيد عن أبي هريرة بلفظ: أن نبي الله ﷺ قال: إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانا لقوله كأنه سلسلة على صفوان فإذا فزع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا للذي قال: الحق وهو العلي الكبير.

وقد سرد أستاذنا إبراهيم خليفة الآثار في هذه المسألة ثم قال: فانظر من أين لهؤلاء دلالة شيء من هذه الأحاديث فرادى أو مجتمعة وهي أصح ما يعتمد عليه في هذا الباب على أي من هذه الاحتمالات التي ذكروا بل من أين يؤيد شيء من هذه الأحاديث أن جبريل قد تلقف الوحي سماعا من الله حسبما حلى للسيوطي أن يدعي هذا مستدلا بحديث الطبراني السابق ثم بحديث ابن مسعود ولكنها هفوة المجازفة والتساهل تطير صاحبها في غير مطار.

فإن قلت: بل إن السيوطي رحمه الله حجة على ما قال من تلقف الملك الوحي سماعا من الله تتمثل في أمرين:

أحدهما: ما جاء في العديد من الأحاديث ومنها بعض ما ذكرت هنا من سماع الملائكة صلصلة كصلصلة الحديد على الصفا وما ذاك إلا صوت الوحي.

ثانيها: وهو أصرح من هذا كله ما أخرجه ابن أبي حاتم وابن مردويه عن ابن عباس قال: لما أوحى الجبار إلى محمد ﷺ دعا الرسول من الملائكة ليبعثه بالوحي فسمعت الملائكة عليهم السلام صوت الجبار يتكلم

بالوحي فلما كشف عن قلوبهم سألو عما قال الله؟ فيقال: الحق وعلموا أن الله لا يقول إلا حقا قال ابن عباس رضي الله عنهما: وصوت الوحي كصوت الحديد على الصفا فلما سمعوا خروا سجدا فلما رفعوا رءوسهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحق وهو العلي الكبير[1].

ثم قال: لا حجة في أي من هذا ولا ذاك فأما الصلصلة فالظاهر أنها صوت يحدثه الله في السماء بحيث يسمع لكل سماء صلصلة صادرة منها كأنه صوت سلسلة الحديد تجر على الصفوان وهذا هو الظاهر المتبادر جدا من لفظ الحديث عند أحمد رحمه الله.

قال الحافظ في وصل تعليق البخاري في كتاب التوحيد: لحديث ابن مسعود السابق عن أبي داود وهكذا.... أخرجه أحمد عن أبي معاوية ولفظه: أن الله عز وجل إذا تكلم بالوحي سمع أهل السماء صلصلة كجر السلسة على الصفا فيصعقون فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل فإذا جاءهم جبريل فزع عن قلوبهم قال: ويقولون: يا جبريل ماذا قال ربكم؟ فيقول: الحق قال: فينادون: الحق الحق[1].

فها أنت ذا ترى كم يتبادر من لفظ هذا الحديث عند أحمد أن صوت الصلصلة المسموع للملائكة بينما هو للسماء نفسها لا الوحي.

وعلى ذلك يمكن حمل جميع الألفاظ المناسبة الصلصلة إلى الوحي نفسه بأن يقال: لما كان الوحي سببا لحدوث للصلصلة للسماء نسب إليه الصفة إلى سببها فتكون الصفة قد قامت بموصوفها الحقيقي في لفظ أحمد على سبيل الحقيقة وحيث نسبت إلى الوحي تكون قد قامت بسببها على سبيل

المجاز العقلي أما فيما يتعلق بنسبة الصوت إلى الجبار عز وجل نفسه وسماع الملائكة لصوته يتكلم بالوحي فلعمر الحق أن حديثا يشتمل على نحو هذا الباطل مردود على نقلته وأن المحققين من أمثال الشيخ زاهد الكوري وغيره قد صرحوا بأنه لم يصح في هذه النسبة شيء البتة وعلى فرض صحة شيء من هذا فالمقصود به صوت يخلقه الله تعالى يتحدث بما يريد من وحيه لا أن الصوت صادر منه تعالى نفسه حاشا من ليس كمثله شيء وإلا فحدثني بربك كيف يكون للجبار صوت بوحيه يشبه صوت الكائن الممكن الفاني "صوت الحديد على الصفا حسبما زعم من قول ابن عباس في آخر الحديث نفسه: «وصوت الوحي كصوت الحديد على الصفا»"

هل يمكن أن يستقيم هذا في نظر عاقل أن يشبه الجبار تعالى كائنا فانيا من خلقه إلى هذا الحد وأين نحن إذن من قوله الفصل جل قائلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١][1].

حكم الوحي وحجيته ونقض أوهام المتخرصين له:

حكم الوحي بجميع أنواعه هو الإمكان ودليل ثبوته: إخبار الصادق المعصوم صلى الله عليه وسلم بوقوعه وإقامته الحجة البينة على ذلك متمثلة في أعظم معجزاته _القرآن الكريم_

المخالفون في ذلك: فريقان على الإجمال: الفريق الأول: الفلاسفة المعتزلة قالوا بأن الوحي من الله تعالى إلى أنبيائه واجب عليه سبحانه

وتعالى وهذا مبني على أصلهم الفاسد المتمثل في قاعدة التحسين والتقبيح العقليين وعلى قولهم بوجوب فعل الأصلح على الله عز وجل

والفريق الثاني: الماديون وكل من جحد ا لخالق سبحانه وتعالى وهم يقولون باستحالة الوحي وهؤلاء لا خطاب معهم لجحدهم الخالق أصلا.

ولما كان أصل الكلام على إمكانية الوحي هو إثبات الرسالة والبعثة والنبوة كان لنا أن نبحث في هذه المسألة وهي حكم البعثة والنبوة.

ومذهب أهل السنة في ذلك: أن البعثة رحمة من الله تعالى يحسن فعلها ولا يقبح تركها فإن الله تعالى لا شرط عليه ولا علة موجبة عليه أن يفعل شيئا ولا ألا يفعله ولا تنبني على استحقاق من المبعوث واجتماع أسباب وشروط فيه بل الله تعالى يختص برحمته من يشاء من عباده وهو أعلم حيث يجعل رسالته وكانت البعثة لطفا من الله تعالى ورحمة للعالمين لما فيها من حكم ومصالح لا تحصى من ذلك: معاضدة العقل فيما يستقل بمعرفته وجود الباري وعلمه وقدرته ﴿**لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ**﴾ [النساء: ١٦٥]

ومنها: استفادة الحكم من النبي فيما لا يستقل به العقل مثل الكلام والرؤية والمعاد الجسماني.

ومنها: بيان الأفعال التي تحسن تارة وتقبح أخرى من غير هذا العقل إلى مواقعها.

ومنها: بيان منافع الأغذية والأدوية ومضارها التي لا تفي بها التجربة إلا بعد أدوار وأطوار مع ما فيها من الأخطار وبيان ذلك أن تحريم لحم

الميتة والخنزير والخمر إنما كان عن طريق الرسل فإن العقل يعرف بمفرده سر التحريم ثم لما تقدم البحث العلمي استطاع الأطباء أن يعرفوا ضرر ذلك على الإنسان.

ومنها: تعليم الناس الأخلاق الفاضلة الراجعة إلى الأشخاص وتعليمهم السياسات الكاملة العائدة إلى الجماعات.

ومنها: الإخبار بتفاصيل ثواب المطيع وعقاب العاصي ترغيبا في الحسنات وتحذيرا عن السيئات فالعقل البشري لا يستطيع أن يعرف ما يرضي الله تعالى من الاعتقادات والأعمال حتى يفعله ليكون مثابا في الآخرة وكذلك لا يعرف ما يغضب الله ليجتنبه لئلا يعرض نفسه للعقاب فالعقل محتاج لمن يعرفه ذلك بالتفصيل وهم الرسل الذين اختارهم الله من أكرم الناس أنسابا وأطهرهم أخلاقا وقوى عقولهم وأرواحهم لتكون مستعدة لتلقي وحيه وشرائعه وتبليغها إلى الناس ليسعدوا في دنياهم وأخراهم إلى غير ذلك[1].

أما المنكرون للبعثة فلهم أوهام وشبه فندها علماء أصول الدين على أكمل وجه وأبلغ بيان ومن ثم فلن تعرض لها هنا ومن أراد الوقوف على هذه المسألة فدونه كتب أصول الدين.

أما الفرض الأساسي في كتابنا هذا والذي ينبني عليه كل مباحث علوم القرآن فهو إثبات إمكان الوحي.

_ وفي بيان هذا الإمكان يقول علماء أصول الدين: أما إمكان حصول هذا النوع من العرفان "الوحي" وانكشاف ما غاب من مصالح البشر عن

عامتهم لمن يختصه الله بذل وسهولة فهمه عند العقل فلا أراه مما يصعب إدراكه على من لا يريد أن يدرك ويحب أن يرغم نفسه الفهامة على ألا يفهم..... وقالوا عن قوم لا يريدون التصديق: نعم يوجد في كل أمة وفي كل زمان أناس يقذف بهم الطيش والنقص في العلم إلى ما وراء سواحل اليقين فيقطعون في غمرات من الشك في كل ما لم يقع تحت حواسهم الخمس بل قد يدركهم الريب فيما هو من متناولها .... فإذا عرض عليهم شيء من الكلام في النبوات والأديان وهم من أنفسهم بالإصغاء دافعوه بما أتوا من الاختيار في النظر وانصرفوا عنه وجعلوا أصابعهم في آذانهم حذر أن يخالط الدليل أذهانهم فيلزمهم العقيدة وتتبعها الشريعة فيحرموا لذة ما ذاقوا وما يحبون أن يتذوقوا...

وهل الوحي في ذاته مستحيل؟ يقولون: أي استحالة في الوحي وأن ينكشف لفلان ما لا ينكشف لغيره من غير فكر ولا ترتيب مقدمات مع العلم أن ذلك من قبل واهب الفكر ومانح النظر.....

ثم يستشهد على إمكان ذلك بأن العلم الحديث أثبت أن هناك حالتين قد يمتاز بهما بعض الأفراد عن الآخرين وهما: قراءة الأفكار والجلاء البصري..... والدليل على صحة ما يحدث به الرسل شفاء مرضى القلوب بدوائهم وقوة العزائم والعقول بتعاليمهم.

ومن المنكر في البديهة أن يصدر الصحيح من معتل ويستقيم النظام بمختل.

ثم بينوا دليل الوقوع فقالوا: الدليل على رسالة نبي وصدقه فيما يحكي عن ربه ظاهر للشاهد الذي يرى حاله ويبصر ما آتاه الله من الآيات البينات ويحقق بالعيان ما يغنيه عن البيان....

وأما الغائب عن زمن البعث فدليلها التواتر وهو رواية خبر عن مشهود من جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وآيته قهر النفس على اليقين بما جاء فيه كالأخبار بوجود مكة أو بأن للصين عاصمة تسمى بكين وسبب استحالة التواطؤ على الكذب: استيفاء الخبر لشرائط معلومة وخلوه عن عوارض تضعف الثقة به ومرجع كل ذلك إلى العدد وبعد الراوي عن التشيع لمضمون الخبر.

لا نزاع بين العقلاء أن هذا النوع من الأخبار يحصل اليقين بالمخبر به .... ومن الأنبياء ما استوفى الخبر عنهم شرائط التواتر كإبراهيم وموسى وعيسى ومما جاء به الخبر أنهم لم يكونوا فيمن بعثوا بينهم بالأقوى سلطانا ولا بالأكثر مالا ولم يختصهم أحد بالعناية بهم لتعليمهم علم ما دعوا إليه وغاية الأمر أنهم لم يكونوا من الأدنين الذين تعافهم النفوس وتنبوا عنهم الأنظار ومع ذلك واستحكام السلطان لغيرهم ووفرة المال لديه واستعلائه عليهم بما كسب من العلم_ قاموا بدعوة إلى الله على رغم الملوك وأجنادهم وصاحوا بهم صيحة زلزلتهم في عروشهم وادعوا أنهم يبلغون عن خالق السماوات والأرض ما أراد شرعه للناس وأقاموا من الدليل ما تصاغرت دونه قوة المعارضة ثم ثبتت في الكون شرائعهم ثبات الغريزة في الفطر وكان الخير لأممهم في اتباع ما جاؤوا به

حالفتهم القوة واحتضنتهم السعادة ما كانوا قائمين عليهم ورزقهم الضعف وغالهم الشقاء ما انحرفوا عنها وخلطوا فيها فهذا وما أقاموا من الأدلة عن التحدي لا يصح معه في العقل أن يكونوا كاذبين في حديثهم عن الله ولا في دعواهم أنه كان يوحى إليهم ما شرعوا للناس على أن لا يعتقد ما يقول لا يبقى لمقاله أثر في العقول[1].

ويجدر بنا أن نتبع ما قاله علماء أصول الدين بمقالة أستاذنا العلامة إبراهيم خليفة حيث قال: ومما يستأنس به لإمكان الوحي وتقريب أمر وقوعه تقريبا يكاد يلحقه بدرجة المحسّ المشاهد مما بث الله جل جلاله من آيات الأنفس والآفاق.

فمن آيات الأنفس ما يراه الإنسان من الرؤيا الصالحة في النوم والتي ينكشف لصاحبها من بعض أنباء الغيب ما لا يكون الحوم حول حماه فضلا عن انكشافه بأقصى ما يمكن قدحه من زناد الفكر وإمعان النظر حق قال ﷺ في حديث البخاري وغيره: قال: الرؤيا الصالحة يراها المؤمن أو ترى له.

وروى البخاري وغيره أيضا: رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة.

بل إن من آيات الأنفس ما يجده المرء يلقى في نفسه وهو في تمام يقظته من فكرة لم تكن قد خطرت له من قبل على بال وسواء في ذلك أن تكون الفكرة من لمة الشيطان أو لمة الملك وفي بيان هذا يقول الله: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢١].

﴿يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢].

فمن أين لعاقل إذن أن يستبعد ما هو من هذا على أقرب الشبه وأيسر النظر لو حققه أعني أن تلقى الفكرة في أي صورة من صورها إلى نبي من أنبياء الله وحيا يوحى من غير أن يكون لذلك قرب من ساحة المادة ولا وقوع تحت إيثار الحس.

وغاية ما هنالك أن يقوم الخلاف بين الصورتين في أمرين اثنين: الأمر الأول: جهالة مصدر الفكرة للبعض وعلمه للآخر علما ضروريا بما يقدر الله لهذا البعض الآخر أو لنقل: يكشف بعين بصيرته بل حتى لعين بصره من وسائل العلم بمصدر الوحي إليه.

الأمر الثاني: أن الفكرة الكائنة أو الطارئة على ذهن أحدنا أو قلبه قد تكون من الحق وقد تكون من الباطل على حين أن ما يلقي إلى الرسل أو الأنبياء من وحي الله لا يكون إلا حقا وبين أن الخلاف بين هذين الأمرين غير مانع في حكم العقل من قرب أحدهما من الآخر ولا مؤثر في قضاء المنطق الفصل بحصة الاستدلال بأحدهما على الآخر أو الاستئناس على أقل تقدير.

أما بالنسبة لهذا الأمر من آيات الآفاق فما نراه اليوم ماثلا للعيان من الاتصال القائم بين أقصى الأرض وأقصاها بالصوت والصورة بل حتى من الفضاء الخارج عن نطاق الأرض بالكلية أو من كوكب آخر الذي مشت أقدام الإنسان فوق أديمه في مشهد حي انتقل وفي ذات وقت وقوعه إلى معظم أهل الأرض بالصوت والصورة معا.

فلعمر الحق إن جاز أن يشتبه أهل غير هذا العصر في أمر الوحي لما تسول لهم أنفسهم من تمهيد العند في عدم رؤية ما يقرب لهم أمره فليس يجوز في عقل عاقل اليوم أن ينكر أحد ممن يعيش أن يستبعد من هذا الأمر شيئا اللهم إلا أن يكون ممن يجحد وجود الله فلا بد أولا من إقامة الدليل القاطع على إثبات الله سبحانه وتعالى فإن أبى بعد ذلك الإثبات فإنما هي المكابرة والسفسطة العنادية ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣][1].

الوحي إلى سيدنا محمد ﷺ وإثبات نبوته

بداية: إن الوحي الإلهي حقيقته واحدة ذات معنى واحد في تاريخ الوجود الإنساني مهما تعددت الأشخاص بالذين كانوا مناطا لهذا الوحي ومن ثم: فإن محمدا عليه الصلاة والسلام لم يكن بدعا من الرسل ولم يكن الوحي الذي تنزل عليه ظاهر جديدة في حياة الإنسانية وتاريخها بل سبقه في ذلك رسل وأنبياء كثيرون.

إذا فحقيقة معنى النبوة والوحي الذي يستلزمها شيء مستقر في التاريخ بقطع النظر عن التحريف والتبديل اللذين طرءا على الوحي الإلهي عند السابقين ومن هنا فإن إثبات أمر الوحي لسيدنا محمد يعتمد على إثبات رسالته ﷺ.

وقد استدل علماء أصول الدين على إثبات رسالته ﷺ بمسالك ستة:

أولها: تصويب النظر إلى معجزاته ﷺ من القرآن وغيره من المعجزات الأخرى التي تفيد جملتها التواتر المعنوي بحصول خرق العادة منه ﷺ مقرونا بدعوى التحدي.

ثانيها: الاستدلال بأحواله ﷺ قبل النبوة وبعد تمامها فقد اجتمع فيه من الأخلاق الحميدة والأوصاف الشريف والسيرة المرضية والكمالات العملية والمحاسن الراجعة إلى النفس والبدن والنسب ما يجزم العقل بأنه لا يجتمع إلا لنبي.

ثالثها: الاستدلال بأخبار الأنبياء المتقدمين عليهم السلام بنبوته ﷺ كالذي ورد في التوراة والإنجيل من البشارة به والتنويه إلى زمنه والإشارة إلى صفاته.

رابعها: الاستدلال بحاجة العالم كله الماسة والملحة إلى بعثته ﷺ فقد ظهر أحوج ما كان الناس إلى من يهدي إلى الطريق المستقيم ويدعو إلى الطريق القويم لكن الزمان زمان فترة من الرسل وتفرق للسبل وانحراف في الملل واختلال للدول واشتغال للضلال يستوي في ذلك العرب وغيرهم.

خامسها: الاستدلال بنصرة الله له مع ضعفه وفقره وقلة أنصاره على أعدائه كافة من أهل العدد والعدة وإظهاره تعالى لدينه على الدين كله واستعصاء نور الله الذي جاء به على عدوه أن يطفئه.

سادسها: الاستدلال بمضمون شريعته الغراء ما فيها من العلوم والمعارف الجليلة والحكم والآداب السامية الرفيعة مما يتعلق بالاعتقادات

والعبادات والمعاملات والسياسات والأخلاق فمن نظر فيها نظر المتأمل الواعي علم قطعا أنها ليست إلا وضعا إلهيا ووحيا سماويا وأن المبعوث بها ليس إلا نبيا .

وهنا لا بد لنا من ملاحظة أمرين يجب أن نأخذهما بعين الاعتبار: الأمر الأول: أن أدل هذه المسالك الستة على إثبات نبوته ﷺ هو المسلك الأول وذلك هو حجر الزاوية ومع ذلك فلا مانع من الاستدلال بما بعده من المسالك الخمسة الأخرى من باب معاضدة الأدلة ومن ثم فقد استدل بهذه الخمسة الأخيرة هرقل ملك الروم على نبوته ﷺ وأقام الحجة بها على أبي سفيان ومن معه إبان كانوا لا يزالون على الشرك كما في الحديث عند الشيخين – البخاري ومسلم وغيرهما– فقال هرقل بعد أن سأل أبا سفيان وأجابه: سألتك عن نسبه فذكرت أنه فيكم ذو نسب فكذلك الرسل تبعث في نسب قومها وسألتك: هل قال أحد منكم هذا القول؟ فذكرت أن لا، فقلت: لو كان واحد قال هذا القول قبله لقلت رجل يتأسى بقول قيل قبله وسألتك: هل كان من آبائه من ملك؟ فذكرت أن لا قلت: لو كان من آبائه من ملك قلت رجل يطلب ملك أبيه وسألتك: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فذكرت أن لا فقلت: أعرف أنه لم يكن ليذر الكذب على الناس ويكذب على الله وسألتك: أشراف الناس يتبعونه أم ضعفاؤهم؟ فذكرت أن ضعفاءهم اتبعوه وهم أتباع الرسل.

وسألتك: أيزيدون أم ينقصون؟ فذكرت أنهم يزيدون وكذلك أمر الإيمان حتى يتم وسألتك: أيرتد أحد سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه؟ فذكرت أن

لا. وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب وسألتك هل يغدر؟ فذكرت أن لا وكذلك الرسل لا تغدر وسألتك بما يأمركم فذكرت أنه يأمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وينهاكم عن عبادة الأوثان ويأمركم بالصلاة والصدقة والعفاف فإن كان ما تقول حقا فسيملك موضع قدمي هاتين وقد كنت أعلم أنه خارج ولم أكن أظن أنه منكم فلو أني أعلم أني أخلص إليه لتجشمت لقاءه ولو كنت عنده لغسلت عن قدميه دعا بكتاب رسول الله ﷺ الذي بعث به دحية إلى عظيم بصرى فدفعه إلى هرقل فقرأه»[1].

أما الأمر الثاني:

فإننا قد بينا أن القرآن المعجز هو البرهان القاطع على صحة النبوة لا العكس أعني أن صحة النبوة ليست برهانا على إعجازه القرآن الكريم.

الحداثيون وقضية الوحي والنبوة:

بداية: من قرون طوال دب على هذه البسيطة نفر من الخلق نظروا إلى صاحب الرسالة العظمى محمد ﷺ نظرا شذرا ثم قال بعضهم: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦].

وقالوا: هذا ساحر كذاب وأنكرت النصارى نبوته ﷺ وكذلك اليهود وفي بيان ذلك يقول صاحب المقاصد: "أما المفكرون لنبوته ﷺ المشركون ومن يجري مجراهم بغيا منهم وحسدا ولددا من غير تمسك بشبهة ومن ثم لا نلتفت إليهم.... ثم قال: وأكثر اليهود تمسكوا بأنه لو

كان نبيا للزم نسخ دين موسى والجواب باختصار: لا دليل لهم على تأبيد شريعة موسى عليه السلام حتى يلزم النسخ.

وزعم بعض اليهود والنصارى أن بعثة محمد ﷺ إلى العرب فقط دون الناس جميعا والحق أنه طالما سلموا بصحة رسالته ﷺ وصدقه في دعواه بما اقترن بها من المعجزة القاطعة أصبح من المستحيل عليهم في منطق العقل تكذيبه فيما ورد به التواتر القاطع عنه بدعوى البعثة إلى الأمم كافة ونزول القرآن بذلك:- ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا**﴾ [الأعراف: ١٥٨]

﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ**﴾ [سبأ: ٢٨].

وقال في وصف ما أنزل عليه ﴿**هذا هدى**﴾[1] ولقد ذهب الافتراء وأهله وتلاشى الجهل والجاهلون وبقيت الحقائق فوق الشك والتهم الباطلة قد جاء الحداثيون اليوم يرددون الإفك الذي لغط به قديما صعاليك الصحراء وبعض أصحاب الكتب المحرفة ويروجون لحساب الغرب أغاليط تافهة وهذه الأوهام التي علقت بأذهان هؤلاء وأطالوا سردها وشرحها سبق أن ذكرها غيرهم من المستشرقين أو ذكروا ما يشابهها ويدانيها.

ولا غيرهم فهؤلاء المستشرقون والحداثيون نزعهم عرق واحد وجمعتهم راية واحدة ومن ثم فليس بغريب أن تكثر الموافقات أحكامهم وإن تفاوتت طرق الفكر ووجهات النظر والمتأمل في الرؤيتين: الاستشراقية والحداثية يجد أنها انعكاس للفلسفة المادية الوضعية وفلسفة الحداثة المعاصرة وهي رؤية لم تأت بجديد حول مفهوم الوحي أو أثر القرآن الكريم أو

الاعتراض عليه وإنما هو تكرار المشركين غاية الأمر أنه تشكيل وتلوين وكأنهم كما قال الله: ﴿أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الذاريات: ٥٣]. فقد قال المشركون: شاعر ومجنون وساحر وكاهم وأضغاث أحلام وإنما يعلمه بشر وقال الحداثيون: صرع أو عبقري أو مصلح اجتماعي أو هذيان. وهذه دعاوى طائشة لا تسندها أدنى شبهة نتكلف دفعها بالنقض وما أشبه الليلة بالبارحة ومن باب التنزل مع هؤلاء فإننا نسأل: هل أنتم تنكرون الوحي جملة؟ إذا كان الأمر كذلك فلا نبوات البتة، وحالتئذ ترتفع الثقة بكل إنسان زعم يوما أن ملكا جاءه وأن وحيا نزل عليه فكلهم كذبة وإن كنتم تؤمنون بالوحي وبصدق أنبياء اليهود أو النصرانية وحدهم قلنا لكم ما سر هذه التفرقة؟ وإن كان اتهام نبي بالكذب ووصف آخر بالصدق نتيجة تقليب الدلائل فهذا مجالنا الذي لا يغلبنا فيه أحد بإذن الله تعالى.

لقد ترك محمد ﷺ بين أيدينا ما يشهد بالوحي إليه وهو القرآن المعجز والذي يعد كما قلنا أعظم العدة وآية الآيات على حقيقة الوحي إليه وصدق رسالته- على ما سبق بيانه من ولقد نعلم أنهم في قرارة أنفسهم غير مطمئنين إلى رأي صالح يرضونه من بين تلك الآراء وأنهم كلما وضعوا يدهم على رأي منهم وأرادوا أن ينسجوا منه للقرآن ثوبا وجدوه نابيا عنهم في ذوقهم غير صالح لأن يكون لبوسا له فيفزعون من فورهم إلى تجربة رأي ثان فإذا هو ليس بأمثل قياسا مما رفضوه فيعمدون إلى التجربة ثالثة..... وهكذا دواليك ما يستقرون على حال من القلق فإن

تحديد معنى النزول لغة، وبيان ما يراد به إذا أضيف إلى القرآن

النزول يطلق لغة على معنيين:

أحدهما: الانحدار من علو إلى سفل؛ كما يقال: نزل فلان من فوق الجبل.

وثانيهما: الحلول بالمكان؛ كما يقال: نزل فلان بمدينة كذا.

والمعنيان حقيقيان للنزول، ولذلك ذكرهما الزمخشري في "أساس البلاغة" قبل أن يذكر المعاني المجازية، فقال: "نزل بالمكان، ونزل في المكان نَزْلَةً واحدة، ونزل من علو إلى سُفل"[1].

شئت أن تطلع على هذه الصورة المضحكة من البلية الجدلية فاقرأ وصفها في القرآن: ﴿**بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ**﴾ [الأنبياء: ٥].

فهذه الجملة القصية تمثل لك بما فيها من توالي حروف الإضراب مقدار ما أصابهم من الحيرة والاضطراب في رأيهم وتريك من خلالها صورة شاهد الزور إذا شعر بحرج موقفه كيف يتقلب ذات اليمين وذات الشمال وكيف تتفرق به السبل في تصحيح ما يحاوله من محال: ﴿**انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا**﴾ [الإسراء: ٤٨]. يُنظر: هذا المبحث في كتابنا المستصفى من علوم القرآن(١/).

[1] أساس البلاغة (نزل).

ولكن الظاهر أن المعنى الأول –وهو الانحدار من علو إلى سفل– هو الأصل في المادة، وإن كثر استعمالها في المعنى الثاني حتى صارت فيه حقيقة لغوية أيضًا، وشعور النفس بأن المعنى الأول هو الأصل في استعمال المادة يكاد يكون فطريًا.

ولذلك قال الراغب ما نصه: [النزول في الأصل هو انحطاط من علو، يقال: نزل عن دابته، ونزل في مكان كذا: حطّ رحله فيه، وأنزله غيره، قال: ﴿أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٩]، ونزل بكذا[١]، وأنزله بمعنىً][٢].

---

[١] هذا إشارة إلى المعنى الحقيقي الثاني وهو الحلول، وليس من تمام الكلام على المعنى الأول؛ لأن المعنى الأول قد تم الكلام عليه قبل هذا، وذكر له مثل هذا المثال سابقًا، وظاهر أن الإنزال الذي هو مزيد "نزل" بهذا المعنى يراد به إحلال الشيء في مكان.

[٢] مفردات ألفاظ القرآن (نزل). قلتُ (أ.د/ محمد سالم): ليس للنزول معنى لغة سوى مدلول واحد هو الهبوط من علو إلى سفل وكون هذا المدلول وحده هو المعنى الحقيقي لهذه المادة يرجع إلى أنه هو المتبادر منها عند إطلاق لفظ النزول مصدرا أو فعلا منفردا والتبادر أقوى أمارات الحقيقة.

وما سوى ذلك المدلول من المعاني الواردة لهذه المادة مجاز لأنه لا يفهم إلا مركبا مع غيره وبحيث يكون هذا الغير قرينة دالة على المعنى المراد وهذا هو المجاز بعينه.

وأما ما ذكره الزمخشري من أن الحلول في مكان الذي هو من مدلولات مادة النزول حقيقة في مادة النزول بل إنه قدمه في الأساسي على معنى

الهبوط الذي ذكرنا..... فهو غير صحيح وذلك لوجهين الأول ما ذكرناه من أن معنى الهبوط من علو إلى سفل هو المتبادر من إطلاق لفظ النزول منفردا وأنه لا يفهم غير هذا المعنى إلا مع التركيب الذي يكون قرينة دالة على المعنى المراد كما ذكرنا آنفا.

والثاني: من أنه يلزم بحقيقة ما ذكره الزمخشري: النزول – الحلول في مكان وقوع الاشتراك بين معنيين حقيقيين– والاشتراك على كونه خلاف الأصل نادر جدا لا يقال به إلا لضرورة ملجئة إليه، أما لو كان الأمر على ما ذكرنا من كون الهبوط هو المعنى الحقيقي وكون الحلول في مكان وما سواه معان مجازية فإنه وإن كان المجاز خلاف الأصل لكنه لفشوه جدا في اللغة خير من الاشتراك بدرجات وقد تقرر ف الأصول غيره قولهم: إذا دار الأمر بين الاشتراك والمجاز حمل على المجاز.

والعلاقة بين معنى الحلول في مكان "المجازي" وبين المعنى الحقيقي الذي هو الهبوط جلية جلاء الشمس إذ الأصل في النزول بالمكان أن المرء يحط رجله في هذا المكان وهذا هبوط بالرجل من أعلى إلى أسفل قطعا غير أنه قد توسع في الأمر بعد هذا فصار إلى الإطلاق بعد التقييد بحيث صار النزول بالمكان يقال للحلول به مطلقا سواء أكان هناك رجل أم لا وسواء أكان هناك أعلى يصعد إليه إم أسفل يهبط إليه أم لم يكن.

فالعلاقة إذن بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي هي التقييد أو الإطلاق بعد التقييد [ينظر "المفردات" للراغب، مادة: نزل ومعجم

وقد وصف القرآن الكريم بالنزول والإنزال والتنزيل في آيات كثيرة: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥].

﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: ١].

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] إلى غير ذلك، وهو كثير.

غير أن المعنيين السابقين للنزول -وهما الهبوط من أعلى إلى أسفل، والانتقال من مكان والحلول في آخر- لا يتأتّيان في جانب القرآن؛ لأنهما يستلزمان الحركة والجسمية، والقرآن بأي معنى من معانيه التي يستعمل فيها، ليس بجسم حتى يتصف بالهبوط من أعلى إلى أسفل، أو بالانتقال من مكان والحلول في آخر، فهو في العرف الشرعي المستفيض الشائع، يطلق على الكلام المعجز المنزل على النبي ﷺ وفي عرف المتكلمين يطلق على الصفة القديمة باعتبار تعلقها بالكلمات النفسية القديمة من أول سورة الحمد إلى آخر سورة الناس، ويطلق على تلك الكلمات أيضًا، وليس شيء من هذه المعاني بجسم حتى يهبط من أعلى إلى أسفل، أو ينتقل من مكان ويحل في آخر، لذلك كان وصف القرآن بالنزول أو الإنزال أو التنزيل، لا يمكن أن يكون إلا بمعنىً مجازي حيث كان المعنى الحقيقي بالنسبة إليه متعذرًا.

مقاييس اللغة لابن فارس، و"منة المنان" (٢/٦)، وما بعدها بتصرف واختصار].

فإن أريد بالقرآن الصفة القديمة باعتبار التعلق المذكور، أو أريد به هذه الكلمات النفسية القديمة فالمراد بإنزاله إيجاد ما يدل على تلك الصفة باعتبار هذا التعلق، أو ما يدل على هذه الكلمات[1]، وهذان المعنيان للقرآن لم يَرِدا في الكتاب ولا في السنة[2]، وإنما لهج بهما المتكلمون على ما سبق بيانه عند الكلام على إطلاقات القرآن عندهم، فالتعرض لهما هو من باب استيعاب كل ما يتصل بالمقام كيف كان عندهم.

وإن أُريد به الألفاظ، فالمراد من إنزاله أو نزوله لازم ذلك، وهو الإيصال والإعلام بالنسبة إلى الإنزال، والوصول والعلم بالنسبة إلى النزول، فإن مَن أنزل شيئًا إلى مكان، فقد أوصله إليه وأعلم به كل من يراه وكذلك نزول الشيء إلى مكان يستلزم وصوله إليه والعلم به وحيث يوجد من يعلم، فيكون المراد من إنزال القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم لازمَ المعنى اللغوي الذي هو الإهباط، وهو إيصاله إليه وإعلامه به ويكون

---

[1] وإيجاد ما يدل على الشيء شبيهٌ بإنزاله في تهيئته للإطلاع عليه، وتيسيره للعلم به، والذي أوجده الله فكان دالًا على هذين الأمرين هو الكلام اللفظي المنزل، فإن الكلام اللفظي منشؤه الكلام النفسي، والكلام النفسي لا يكون بدون صفة التكلم.

[2] اللهم إلا ما يذكره علماء الكلام في كتبهم عند كلامهم علي صفة الكلام من أنه عليه السلام قال: "القرآن كلام الله غير مخلوق" ويحملونه على الكلمات النفسية القديمة من أول سورة الحمد إلى آخر سورة الناس، وقد سبق ذكر حجتهم هذه عند الكلام على إطلاقات القرآن عند المتكلمين، كما سبق ما يمكن أن يقال في توجيه إطلاقه على صفة التكلم باعتبار تعلقها بالكلمات النفسية القديمة من أول سورة الحمد إلى آخر سورة الناس.

المراد من نزوله لازم المعنى اللغوي أيضًا الذي هو الهبوط، وهو وصوله إليه وعلمه به، أو يراد من إنزاله ونزوله إنزالُ حامله ونزول حامله، وهو أمين الوحي جبريلِ عليه السلام فيكون من باب المجاز بالحذف[1].

---

[1] قلتُ (أ.د/ محمد سالم): ذهب كثير من العلماء منهم الشيخ الزرقاني وغزلان رحمها الله إلى نسبة النزول إلى القرآن نسبة مجازية إما من المجاز المرسل وإما من المجاز بالاستعارة وإما من المجاز بالحذف.

والتحقيق بخلاف ذلك وأن النسبة حقيقية وإليك تفصيل كل ذلك:

أولا: اتفق الشيخان الجليلان: الزرقاني وغزلان وقد استقيا كلامهما من كلام بدر الدين الزركشي في برهانه حول هذه المسألة على أن القرآن ليس جسما حتى يحل في مكان أو ينحدر من علو إلى سفل سواء أردنا بالقرآن الصفة القديمة المتعلقة بالكلمات الغيبية الأزلية أم أردنا نفس تلك الكلمات أم أردنا به اللفظ المعجز ذلك لأن الصفة القديمة تنزه عن الحوادث وأعراض الحوادث ولأن الألفاظ هي أعراض سيالة تنقضي بمحرد النطق بها.

إذن فنحن بحاجة إلى التجوز لأن وصف القرآن بالنزول لا يمكن أن يكون إلا بمعنى مجازي حيث كان المعنى الحقيقي بالنسبة إلى القرآن متعذرا.

وليكن المعنى المجازي لإنزال القرآن هو الإعلام في جميع إطلاقاته أما على أن المراد بالقرآن الصفة القديمة أو متعلقها فيكون المراد من إنزاله

به بواسطة ما يدل عليه من النقوش وبواسطة ما يدل عليه من الألفاظ الحقيقة.

وأما على المراد بالقرآن اللفظ المعجز فيكون إنزاله الإعلام به أيضا لكن بواسطة إثباته في قلب النبي أو إثبات دلالة في اللوح المحفوظ وبيت العزة فيكون المجاز على كلا الوجهين مجازا مرسلا علاقته اللزوم لأن إنزال شيء إلى شيء يستلزم إعلام من أنزل إليه ذلك الشيء به.

ولكن الشيخ غزلان رحمه الله عاد واعترف بأن هذين المعنيين لم يردا في الكتاب ولا في السنة.

ويمكن أن يكون هذا المجاز من قبيل الاستعارة التصريحية الأصلية بأن يشبه إعلام السيد لعبده إنزال الشيء من علو إلى سفل بجامع أن في كل من طرفي التشبيه صدوراً من جانب أعلى إلى جانب أسفل يمكن أن يكون المجاز مجازا بالحذف فيكون المراد من إنزال القرآن ونزوله إنزال حامله ونزول حامله.

أما توجيه تأويل الإنزال بالإعلام فذلك من وجوه ثلاثة:

أحدها: أن تعلق الكلام تعلق دلالة وإفهام ولا ريب أن القرآن كلام فتأويل إنزاله بالإعلام رجوع إلى ما هو معلوم من تعلقه ومفهوم من تحققه.

ثانيها: أن المقصود من ثبوت القرآن في اللوح أو في السماء الدنيا أو في قلب النبي هو إعلام الخلق جميع بما شاء الله دلالة البشر عليه من هذا الحق.

هذا ونزول القرآن على النبي ﷺ سبقه إثباته في اللوح المحفوظ، ثم إنزاله إلى بيت العزة من السماء الدنيا، ولنتكلم على هذه التنزيلات الثلاث، ولا يخفى عليك أن إثباته في اللوح المحفوظ، لم يعبر عنه في النصوص الشرعية بمادة النزول، ففي العبارة شيء من التجوُّز لا يخفى عليك وجهه.

ثالثها: أن تفسير الإنزال بالإعلام ينسجم مع القرآن بأي من إطلاقاته وعلى أي تنزل من تنزلاته.

ثانيا: ذهب بعض المحققين من علماء القرآن إلى أن نسبة النزول إلى القرآن حقيقة لا مجاز وذلك اعتمادا على أن اللفظ صوت مشتمل على بعض الحروف والصوت كيفية قائمة بالهواء أي أن اللفظ هواء مكيف بكيفية مخصوصة، أي ائتلف منها الحرف والصوت جميعا إذن فهو جسم فيقبل ما يتصف به الجسم من الحركة صعودا وهبوطا ..... غاية الأمر أنه جسم لطيف والدليل على ذلك ما نراه من انتقال الصوت والحرف عبر آلاف الأميال بواسطة الإذاعات المسموعة والمرئية.

ولا نرى بنا حاجة أن نطيل الأخذ والرد على الأستاذين الجليلين – الزرقاني وغزلان– كما سلك شيخنا العلامة: إبراهيم خليفة في كتابه "منة المنان" وذلك بناء على رأيه في إنكار الكلام النفسي.

إثبات القرآن في اللوح المحفوظ، ودليله، وحكمه

لا خلاف في أن القرآن أثبت في اللوح المحفوظ؛ لقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]، والظاهر أنه أثبت فيه جملة واحدة لا مفرَّقًا؛ لأن الأسرار التي دعت إلى نزوله على النبي ﷺ مفرَّقًا لا يوجد منها شيء هنا، وقد كان هذا الإثبات في وقت وبكيفية لا يعلمها إلا الله تعالى ومن أطلعه على غيبه.

ويمكن أن يقال في حكمة إثباته في اللوح المحفوظ: إنه لما اقتضت إرادته تعالى أن يكون من نظامه في ملكه إقامة سجلٍ عامٍ يُدوَّن فيه كل شيء وهو اللوح المحفوظ، وكان القرآن الكريم أجلَّ وأعظم ما يُدوَّن في هذا السجل -لأنه الكتاب السماوي الذي يمتاز بالإعجاز، وبكونه متضمنًا لشريعة عامة خالدة- كان من حكمته تعالى أن أثبته في هذا السجل؛ إذ هو أجدر بذلك من كل ما سواه.

ومما قيل في شأن اللوح المحفوظ ما ذكره أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ حيث قال: (واللوح المحفوظ: هو الذي فيه جميع الأشياء)[1].

وقال الآلوسي في هذا الموضع أيضًا: (ونحن نؤمن به، ولا يلزمنا البحث عن ماهيته، وكيفية كتابته، ونحو ذلك)[2].

---

[1] "البحر المحيط" (٨/٤٤٦).

[2] "روح المعاني" (٣٠/٩٤).

نزول القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا في ليلة واحدة، ودليله، وماذا يقول المنكرون لهذا النزول؟

قال الله تعالى في سورة البقرة: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وقال في سورة الدخان: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣].

وقال في سورة القدر: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

دلت هذه الآيات الثلاث على أن القرآن أُنزل في ليلة تسمى ليلة القدر، وتُوصف بأنها مباركة، وأن هذه الليلة من ليالي شهر رمضان.

ولقد أضيف الإنزال إلى القرآن في هذه الآيات الثلاث، ولم يضف إلى بعض منه دون بعض، فاقتضى ظاهرها أن القرآن أنزل كله في ليلة واحدة من ليالي شهر رمضان، وهي ليلة القدر المباركة، فيكون النزول المنوَّه به في هذه الآيات الثلاث غير النزول على النبي ﷺ؛ لأن هذا كان مفرَّقًا في مدة النبوة كلها، ولم يكن في ليلة واحدة.

فمَن تأوَّل هذه الآيات على غير المعنى المتقدم -بأنْ حملها على ابتداء الإنزال، فيكون المعنى أنه بُدئ بإنزاله على النبي ﷺ في الوقت الذي ذكر في الآيات الثلاث، أو حملها على أن القرآن نزل أبعاضًا، كلُّ بعض منه في ليلة قدر من سنة من سني النبوة- على أن المراد بليلة القدر جنسُها لا واحدة فقط- فإنه يخرج بذلك عن مقتضى ظاهرها من أن المراد من الإنزال في الآيات الثلاث إتمامه لا البدء فيه، ومن القرآن كلُّه لا بعضه، ومن الليلة واحدةٌ من الليالي لا جنسها الصادق بليالٍ كثيرة.

لهذا أخذ جمهور العلماء بما يدل عليه ظاهر هذه الآيات من أن القرآن كان له نزول جملة واحدة، فيكون غير النزول على النبي ﷺ، كما استدلوا على ذلك وعلى المكان الذي انتهى إليه هذا النزول، وهو بيت العزة من السماء الدنيا بما صح عن ابن عباس في ذلك.

ويحسن أن ننقل لك عبارة الزركشي في هذا المقام، ففيها عرض حسن لآراء العلماء في هذه المسألة، قال رحمه الله بعد أن ذكر آيتين من الآيات الثلاث المتقدمة ما نصه:

[اُختلف في كيفية الإنزال على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه نزل إلى السماء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة، ثم نزل بعد ذلك منجمًا في عشرين سنة، أو في ثلاث وعشرين سنة، أو خمس وعشرين، على حسب الاختلاف في مدة إقامته بمكة بعد النبوة.

والقول الثاني: أنه نزل إلى السماء الدنيا في عشرين ليلة قدر من عشرين سنة، وقيل: في ثلاث وعشرين ليلة قدر من ثلاث وعشرين سنة، وقيل: في خمس وعشرين ليلة قدر من خمس وعشرين سنة، في كل ليلة ما يقدر الله سبحانه إنزاله في كل سنة، ثم ينزل بعد ذلك منجَّمًا في جميع السنة على رسول الله ﷺ.

والقول الثالث: أنه ابتدأ إنزاله في ليلة القدر، ثم نزل بعد ذلك منجَّمًا في أوقات مختلفة من سائر الأوقات.

والقول الأول أشهر وأصحُّ، وإليه ذهب الأكثرون، ويؤيده ما رواه الحاكم في "مستدركه" عن ابن عباس قال: "أُنزل القرآنُ جملة واحدةً إلى سماء

الدنيا في ليلة القدر، ثمَّ نُزِّلَ بعد ذلك في عشرين سنة"[1]، قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

وأخرج النسائي في التفسير من جهة حسان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: "فُصل القرآن من الذِّكْر[2]، فوُضِعَ في بيت العِزّةِ من السَّماء الدُّنيا، فجعَل يُنزَل به على النبيِّ صلى الله عليه وسلم"[3] وإسناده صحيح، وحسان هو ابن أبي الأشرس، وثَّقه النسائي وغيره.

وبالثاني قال مقاتل والإمام أبو عبد الله الحليمي في "المنهاج"، والماوردي في "تفسيره"، وبالثالث قال الشعبي وغيره[4].

وقد ذكر السيوطي في تأييد القول الذي ذهب إليه الجمهور ثلاث روايات عن ابن عباس بهذا المعنى، منها الروايتان السابقتان، وعقّب عليهما بقوله: "أسانيدها كلها صحيحة".

ثم ذكر أن البيهقي وابن مردويه رويا أن ابن عباس سأله سائلٌ فقال له: أوقعَ في قلبي الشكَّ قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، وهذا أنزل في شوّال وفي ذي القعدة وفي ذي الحجة وفي محرَّم وصفر وشهر

---

[1] رواه الحاكم في "المستدرك" (٦/٧ رقم٢٨٣٣)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥/ ٢٦٤، ٢١٧٣).

[2] المراد بالذكر هنا: محلّ الذكر، وهو اللوح المحفوظ.

[3] رواه النسائي في "السنن الكبرى" باب كم بين نزول أول القرآن وبين آخره، رقم (٧٩٩١).

[4] البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٢٨، ٢٢٩).

ربيع؟ فقال ابن عباس: "إنه أُنزِلَ في رمضان في ليلة القَدْر جملةً واحدةً، ثم أُنزِل على مواقع النُّجوم رِسْلًا في الشهور والأيام".

قال أبو شامة: قوله: "رِسْلًا" أي: رفقًا، و"على مواقع النجوم" أي: على مثل مساقطها، يريد أنزل في رمضان في ليلة القدر جملة واحدة، ثم أنزل مفرَّقًا يتلو بعضه بعضًا على تُؤَدة ورفق.

وقد ذكر السيوطي عن ابن عباس عدة روايات أخرى تفيد نزول القرآن جملة إلى السماء الدنيا، فهو حديث ورد عنه من طرق متعدِّدة يقوِّي بعضها بعضًا، وهو وإن كان موقوفًا على ابن عباس إلا أن له حكم المرفوع إلى النبي ﷺ لما هو مقرَّر من أن قول الصحابي ما لا مجال للرأي فيه إذا لم يكن معروفًا بالأخذ عن الإسرائيليات حكمه حكم المرفوع إلى النبي ﷺ.

ولا ريب أن نزول القرآن إلى بيت العزة من أنباء الغيب التي لا تعرف إلا من المعصوم، وابن عباس لم يُعرف بالأخذ عن الإسرائيليات، فثبت بظواهر الآيات الثلاث المتقدمة وبحديث ابن عباس السابق: أن القرآن أنزل جملة واحدة في ليلة القدر إلى بيت العزة من السماء الدنيا.

وقد جاء في بعض الراويات أن جبريل هو الذي نزل به من اللوح إلى بيت العزة، ففي "الإتقان":

[أخرج ابن أبي شيبة في "فضائل القرآن" عن ابن عباس أنه قال: "دُفِعَ إلى جبريل في ليلة القدر جملة واحدةً ، فوضعه في بيت العزة، ثم جعل يُنزِّله تنزيلًا"][1].

فالذين ينكرون نزول القرآن إلى بيت العزة من السماء الدنيا ويقولون: إن المراد بإنزال القرآن في الآيات الثلاث المتقدمة ابتداءُ إنزاله على النبي ﷺ، لا إنزاله جملة إلى السماء الدنيا يخرجون بهذا على ظواهر الآيات الثلاث بلا مسوِّغ، فقد جاء فيها أن القرآن أنزل في الوقت المحدد الذي ذكر في كل منها.

والظاهر من ذكر القرآن وإسناد الإنزال إليه في هذه الآيات أن المراد من القرآن فيها كلُّه لا بعضه، وأن المراد من الإنزال إتمامه لا البدء فيه، وهؤلاء لا بدَّ لهم من تأويل هذه الآيات بأحد هذين الوجهين، وكلاهما مجاز لا حقيقة، والمجاز لا يُصار إليه إلا إذا تعذَّرت الحقيقة.

نعم **قد يقال:** القرينة على تعذر الحقيقة هنا تُؤخذ من الواقع، وهو أن القرآن نزل على النبيِّ ﷺ مفرَّقًا، فدلَّ هذا على التجوز بأحد هذين الوجهين في هذه الآيات الثلاث.

والجواب: أن هذا كان يصحُّ لو لم يقم الدليل من السنة التي هي شارحة للكتاب على أن المراد في هذه الآيات إنزاله جملة واحدة إلى السماء الدنيا.

---

[1] الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٤٨، ١٤٦) وأثر ابن عباس رواه ابن أبي شيبة في "فضائل القرآن" (١/ ١١٨).

ما حكمة إنزال القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا قبل إنزاله مفرّقًا على النبي ﷺ؟

لعل الحكمة في ذلك أن إنزاله مرتين على وجهين مختلفين؛ مرة جملة واحدة، ومرة أخرى مفرَّقًا، فيه من الاحتفال به والعناية بشأنه، ما ليس في إنزاله مرة واحدة على وجه واحد، ولا شك أن في المزيد من العناية به تعظيمًا لشأنه وشأن من نزل عليه، ثم إن وضعه في مكان يسمى ببيت العزة يدل على إعزازه وتكريمه، ومن لوازم هذا تكريم المنزل عليه وتفخيم شأنه.

هذا شيء يمكن أن يقال في حكمة إنزاله جملة ثم إنزاله مفرَّقًا، والله تعالى هو العليم بحقيقة السر في ذلك.

والفخر الرازي مع شهرته الفائقة في تعليل الأمور الشرعية والأفعال الإلهية لم يجزم في هذه المسألة بشيء، فإنه ذكر أن القرآن أُنزل جملة إلى السماء الدنيا قبل إنزاله على النبي ﷺ مفرَّقًا، ثم قال:

[وإنَّما جرت الحال على هذا الوجه؛ لما علمه تعالى من المصلحة في هذا الوجه، فإنه لا يبعد أن يكون للملائكة الذين هم سكان سماء الدنيا مصلحة في إنزال ذلك إليهم، أو كان في المعلوم أن في ذلك مصلحة للرسول عليه السلام في توقع الوحي من أقرب الجهات، أو كان فيه مصلحة لجبريل عليه السلام؛ لأنه كان هو المأمور بإنزاله وتأديته][1].

---

[1] "تفسير الرازي" في تفسيره قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

قلت (أ.د/ محمد سالم): لا شك أن القرآن الكريم قد نزل على النبي ﷺ منجما مفرقا على سنى الرسالة ويصدق ذلك كل من الواقع والنصوص القرآنية الشاهدة على ذلك من مثل قوله تعالى: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦].

وقوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]. ونحو ذلك من الآيات.

وقد وردت آياتٍ قرآنية قد يفهم منها قبل التأمل أن إنزال القرآن كان جملة واحدة في زمان واحد من مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] فظاهر هذه الآيات الثلاث يعارض ظاهرا ما سبقها من الآيات التي تنص على أمر تنجيم القرآن الكريم.

فإزاء ذلك التعارض في الظاهر بين هذه الآيات فقد ذهب كثير من العلماء لا سيما أهل الحديث إلى القول بإن للقرآن نزولا آخر إلى بيت العزة في السماء الدنيا غير هذا النزول المنجم المعروف على محمد ﷺ.

أما الملازمون لجادة التحقيق في هذا المقام فلا يرون فيها تعارضا التحقيق في هذا المقام يرون فيها تعارضا البتة ويحملون الإنزال في آيات البقرة الدخان القدر على ابتدائه.

هذا هو التمهيد وتلك هي الخلاصة فاصبر نفسك على التحقيق وأطل نفسك مع هذا الموضوع لتعدد شعابه وطول دروبه والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولا خلاف في أن القرآن الكريم أثبت في اللوح المحفوظ لقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢].

قال الإمام أبو حيان في تفسيره هذه الآية: واللوح المحفوظ هو الذي فيه جميع الأشياء وهو من أسرار الغيب التي لم يطلعنا الباري على حقيقتها. وستظل كذلك في أستار الغيب قال العلامة الألوسي عند تفسير هذه الآية: ونحن نؤمن بها ولا يلزمنا البحث عن ماهيته وكيفية كتابته ونحو ذلك.

أما المذاهب في كيفية إنزال القرآن من اللوح المحفوظ فأربعة:

الأول: وهو مذهب الجمهور وحكى القرطبي رحمه الله الإجماع عليه قالوا بنزول واحد للقرآن كغير النزول على النبي ﷺ طبعا متحدد بليلة قدر واحدة إلى مكان واحد سموه بيت العزة في السماء الدنيا ثم نجم بعد ذلك على النبي ﷺ خلال سني رسالته ويتمثل دليل الجمهور على قولهم هذا في جملة روايات عن ابن عباس رضي الله عنهما تقرر ذلك وقد حكم السيوطي عليها بالصحة ومن أمثلتها:

أنزل القرآن في ليلة القدر جملة واحدة إلى سماء الدنيا وكان بمواقع النجوم وكان ينزله على رسوله ﷺ بعضه في إثر بعض وأنزل القرآن في ليلة القدر في شهر رمضان إلى سماء الدنيا جملة واحدة ثم أنزل نجوما أنزل القرآن جملة واحدة حتى وضع في بيت العزة في السماء الدنيا ونزله جبريل على محمد ﷺ بجواب كلام العباد وأعمالهم ونحو ذلك من الآثار عنه رضي الله عنه وقالوا: هذه الآثار وإن كانت موقوفة على ابن عباس رضي الله عنهما إلا أن لها حكم الرفع إلى

النبي ﷺ لسببين: الأول: أنه من المقرر أن قول الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه إذا لم يكن معروفا بالأخذ عن الإسرائيليات له حكم الرفع ولا ريب أن نزول القرآن إلى بيت العزة من أنباء الغيب التي لا تعرف إلا من المعصوم.

الثاني: أنه، أي: ابن عباس لم يُعرف بالأخذ عن الإسرائيليات

وقالوا بأن هذه الأخبار وإن كانت أخبار آحاد فإن مسألة نزول القرآن هذه ليست من العقائد التي يتحتم تواتر الأخبار بها وإنما يكتفي فيها بالأخبار الصحيحة التي تفيد غلبة الظن وقالوا أيضا: إن الذين ينكرون هذا النزول الجمليّ ويقولون إن المراد بإنزال القرآن في الآيات الثلاث: البقرة الدخان القدر ابتداء إنزاله يخرجون بهذا على ظواهر الآيات الثلاث بلا مسوغ فإن الظاهر من ذكر القرآن وإسناد الإنزال فيه إليه المراد من القرآن فيها كله لا بعضه وأن المراد من الإنزال إتمامه لا البدء فيه وأن من يقولون بغير هذا لا بد لهم من تأويل للآيات وهو مجاز والمجاز لا يصار إليه إلا إذا تعذرت الحقيقة.

فإن قيل لهم: القرينة على تعذر الحقيقة هنا تؤخذ من واقع التنجيم على النبي ﷺ فدل هذا على استساغة التجوز.

أجابوا بأن هذا كان يصح لو لم يقم الدليل من السنة يقصدون به أحاديث ابن عباس الآنفة الذكر والسنة شارحة للكتاب [ينظر: "البرهان" /٢٨٨، ٢٩٩)، و"الإتقان" (١/١٤٦)، "مناهل العرفان" (١/٤٥)]

النبي ﷺ لسببين: الأول: أنه من المقرر أن قول الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه إذا لم يكن معروفا بالأخذ عن الإسرائيليات له حكم الرفع ولا ريب أن نزول القرآن إلى بيت العزة من أنباء الغيب التي لا تعرف إلا من المعصوم.

الثاني: أنه، أي: ابن عباس لم يُعرف بالأخذ عن الإسرائيليات

وقالوا بأن هذه الأخبار وإن كانت أخبار آحاد فإن مسألة نزول القرآن هذه ليست من العقائد التي يتحتم تواتر الأخبار بها وإنما يكتفي فيها بالأخبار الصحيحة التي تفيد غلبة الظن وقالوا أيضا: إن الذين ينكرون هذا النزول الجمليّ ويقولون إن المراد بإنزال القرآن في الآيات الثلاث: البقرة الدخان القدر ابتداء إنزاله يخرجون بهذا على ظواهر الآيات الثلاث بلا مسوغ فإن الظاهر من ذكر القرآن وإسناد الإنزال فيه إليه المراد من القرآن فيها كله لا بعضه وأن المراد من الإنزال إتمامه لا البدء فيه وأن من يقولون بغير هذا لا بد لهم من تأويل للآيات وهو مجاز والمجاز لا يصار إليه إلا إذا تعذرت الحقيقة.

فإن قيل لهم: القرينة على تعذر الحقيقة هنا تؤخذ من واقع التنجيم على النبي ﷺ فدل هذا على استساغة التجوز.

أجابوا بأن هذا كان يصح لو لم يقم الدليل من السنة يقصدون به أحاديث ابن عباس الآنفة الذكر والسنة شارحة للكتاب [ينظر: "البرهان" /٢٨٨، ٢٩٩)، و"الإتقان" (١/١٤٦)، "مناهل العرفان" (١/٤٥)]

الرابع: وهو التحقيق – الذي قال به الشعبي رحمة الله من الذين لا يرون تعارضا أصلا بين الآيات الواردة في شأن النزول الجملي المتوهم، وبين الآيات التي ذكرت أم التنجيم، لأنهم يحملون الإنزال في آيات البقرة والدخان والقدر، على ابتدائه.

ولكي تنفلج حجة هذا الرأي في قلبك، وينكشف لك وجه الحق في هذه المسألة لا بد من نقد تلك الأقوال السابقة جميعًا فنقول وبالله التوفيق:

نظرًا لأن هذا الموضوع طويل ومتشعب، فقد رأينا أن نقفك على أهم المعالم الرئيسة لنقض ما ذهب إليه الجمهور، ثم نقض القولين الآخرين، أعني الثاني والثالث، ومن ثم يسلم لنا القول الرابع.

١- إثبات أن ما استدل به الجمهور في دعواهم تلك إنما هو من الإسرائيليات التي لا يستدل بها في مثل هذا الموطن، وأن مروياتهم تلك لا تأخذ حكم الرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

٢- إثبات أن أخبار الآحاد والتي منها أدلة الجمهور لا تثبت بها عقيدة ما، وهذا بفرض أن الآثار التي استدل بها الجمهور تأخذ حكم الرفع وهذا بعيد المنال.

٣-الخلوص مما سبق إلى أن قول الجمهور قد صار دعوى عارية مما يسندها، وإثبات أنه بالإضافة إلى ذلك مجازفة بالزيادة غير المبررة على القدر المتيقن في أمر الإنزال من الجهة، وخروج عن الانسجام مع طبيعة النظائر المتعددة التي ذكر فيها أمر الإنزال من جهة أخرى.

كان هذا هو الموجز وإليك خبره بالتفصيل.

أولًا: أساس قول الجمهور الأخبار التي تمسكوا بها من رواية عبدالله بن عباس رضي الله عنهما والتي تثبت أمر النزول الجمليّ، الذي يقولون به، وقالوا بأن هذه الأخبار – لها حكم الرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه قد توفر فيها شرطا تصحيح حكم الرفع عندهم– وهما: أن أمر نزول القرآن جملة واحدة إلى بيت العزة من أنباء الغيب التي لا مجال للرأي فيها، وأن ابن عباس لم يعرف بالأخذ عن الإسرائيليات.

ولكن قبل أن نناقش هذا القول نتساءل، ما معنى إعطاء القول حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والجواب أن معناه أن يسند أمام العقل كل مصدر يمكن أن يصدر عنه هذا القول سوى طريق واحد معين؛ هو طريق النبي صلى الله عليه وسلم، ولهذا المعنى العام اشترط العلماء شرطين كي يمكن لهم أن يعطوا لقول ما حكم المرفوع وهما:

١- ألا يكون للرأي في هذا القول مدخل ليسند احتمال أن يكون مصدره من هو موقوف عليه الصحابة.

٢- وألا يكون الصحابي المروي عنه هذا القول معروفا بالأخذ عن بني إسرائيل فيما يروونه ليسند احتمال أن يكون مصدر الرواية الموقوفة على الصحابي ما لدى أهل الكتاب من أخبار".

ونحن لا ننازع الجمهور في أن أمر نزول القرآن جملة إلى بيت العزة في السماء الدنيا... من الأمور التي لا مجال فيها لرأي عن ابن عباس ولا عن غيره، ولكنا ننازعهم فيما وراء ذلك من ادعائهم أن ابن عباس رضي الله عنهما لم يعرف بالأخذ عن بني إسرائيل، ولذا نسوق الأدلة على أخذه رضي الله عنه عن بني إسرائيل.

الدليل الأول: ما ذكره غير واحد من الحفاظ عند ترجمتهم لكعب الأحبار من كون ابن عباس رضي الله عنهما أحد الرواة عنه، وذلك ما ذكره الحافظ ابن حجر في تهذيبه، وصفي الدين الخزرجي في خلاصته.

الدليل الثاني: ما ثبت عنه- رضي الله عنه من روايات لا يشك منصف من أنها من الإسرائيليات المرذولة المنافرة لصريح العقل وصحيح النقل، ومنها:

١-روايته في شأن شيطان سليمان عليه السلام الذي أخذ خاتمه من إحدى زوجاته، وتملك على ملكه حتى وقع الخاتم في يد سليمان مرة أخرى.

٢-روايته في شأن الملكين -هاروت وماروت- وصاحبتهما التي سميت إلى كوكب الزهرة.

٣-روايته في شأن الأرضين السبع التي ذكرت عند قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾، وأن في كل أرض أنبياء كما في أرضنا هذه.

فهذه الأخبار وأمثالها تؤكد أن ابن عباس رضي الله عنهما قد أخذ يقينا عن بني إسرائيل.

ومما ينبغي أن يعلم أن أسانيد هذه الروايات صحيحة إلى ابن عباس، ولا يشوش على ذلك ما قاله السيوطي رحمة الله من أن الرواية الأخيرة في شأن الأرضين السبع شاذ بأبي الضحى، فإن أبا الضحى هذا ثقة مأمون، وإنما يرجع قول السيوطي هذا إلى اختلاف المحدثين في حقيقة الحديث الشاذ.

وتحقيق القول فيه أن للعلماء في تحديده مذهبين:

الأول: أنه مجرد تفرد راوٍ ما براوية ما لم يروها غيره كاف وحده في إعطاء الحديث حكم الشذوذ، وقد قال بهذا القول أبو عبدالله الحاكم وأبو يعلي الخليلي.

الثاني: وهو ما عليه جماهير المحدثين -وهو صحيح- من أن الحديث الشاذ هو رواه الثقة مخالفًا لما هو أوثق منه، أو مخالفا لمجموع الثقات، فليس مجرد تفرد الراوي بالرواية قادحا فيها.

لذلك فإن ما رواه الثقة مما لم يروه غيره، فهو من قبيل الفرد، وهو أي الحديث الفرد مقبول، إذا كان المنفرد به عدلا ضابطا حافظا، ويكون بذلك من باب الصحيح، أما إن كان المنفرد به غير حافظ وهو مع ذلك عدل ضابط فحديثه من مرتبة الحسن، أما إن كان المنفرد لا عدلا ولا ضابطا ولا حافظا فإن ما انفرد به يكون قبيل الشاذ والمنكر.

إذن فلا يرد حديث الثقة لمجرد الانفراد، فإنه لو ردَّ مثل هذا لردت أحاديث كثيرة من هذا النمط؛ فإن في الصحيحين – وغيرهما– من أفراد الثقات التي لم يتابعوا عليها شيئا غير قليل، ولتعطلت بذلك كثيرا من المسائل عن الدلائل.

إذن فلا يقدح قول الحافظ السيوطي أو البيهقي بشذوذ بعض ما ذكرنا من أمثلة أخذ ابن عباس، عن الإسرائيليات في إثباتنا نحن لهذا الأمر.

الدليل الثالث: الدليل على إثباتنا لهذا الأمر: برهان الاستحالة العادية أن يكون هذه المقولة، مقولة النزول الجملي هذه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، فإن من القرائن الشاهدة على وضع الحديث وكذبه مما يرجع إلى حال المروي أن ينفرد الراوي بخبر يتضمن من الأمور، ما تتوفر الدواعي على نقله وروايته من الجم الغفير ومع ذلك لا ينقله غير واحد فقط.

وأمر هذا النزول الجمليّ مما تتوافر الدواعي على نقله لو كان من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فعلا، نظرا لما لهذه القضية من:

١ – الغرابة عن مألوف الناس في نزول القرآن، وفي أن الله تعالى بيتا مخصوصا في السماء يسمى بيت العزة فإن الناس لم يعهدوا نزول القرآن إلا منجما، كما نزل عليهم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم.

٢ – أهمية هذه القضية حيث إنها حديث عن شأن من شئون القرآن العظيم، وحيث إنها تفسير لما يمكن أن تضل فيه الأفهام، فتحمل

ثلاث آيات من القرآن -في سورة البقرة والدخان والقدر- على خلاف المراد منها؛ لذلك كان من الغريب كل الغرابة أن يختص النبي ﷺ بالحديث عن هذه القضية المهمة واحدا فقط من صحابته، بل من أصغرهم سنا!

وبما أنه قد صح سند أخبار هذا النزول الجملي إلى ابن عباس رضي الله عنهما، وبما أن هذا الأمر من الأمور الغيبية التي لا سبيل إلى معرفتها إلا من أحد طريقين لا ثالث لهما: طريق النبي ﷺ، أو طريق ما لدى أهل الكتاب من أخبار، وبما أننا قد انتهينا إلى استحالة أن تكون هذه المقولة من كلامه ﷺ ونحن في الوقت ذاته نجل الصحابي الجليل ابن عباس عن الكذب على مقام النبوة؛ إذ عدالة الصحابة كلهم روان الله عنهم أجمعين مقررة ثابتة، إذن فإنه لا سبيل إلى تخريج هذه الآثار التي رواها ابن عباس في شأن النزول الجملي إلا أن نقول إنها من مأثوراته من الإسرائيليات، وهو المطلوب إثباته.

ثانيا: نسلم جدلًا أن لتلك الآثار حكم المرفوع إلى النبي ﷺ، ولكنا ننازع مرة أخرى في شيء آخر، هو أن تلك الآثار لا تعدو أن تكون من أخبار الآحاد التي لا تثبت بها عقيدة أصلًا.

ولماذا لا تثبت عقيدة بخبر الواحد؟

والجواب من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن أمر العقيدة يتوقف على اليقين الجازم لأن العقيدة الحقة لا تتصور إلا بانعقاد القلب عليها انعقادًا جازمًا مطابقًا للواقع حسبها يفهم عنوان العقيدة اللغوي ذاته فضلا عن معناها العرفي.

وخبر الواحد محتمل لا محالة احتمالا ينافي الجزم وينافر اليقين، فإن أقصى ما يفيده حد الواحد مهما تكن درجة صحته غلبة الظن ليس غير، فكيف تتأتى بمثله عقيدة؟

الوجه الثاني: استعمل القرآن الكريم في الاستدلال على العقيدة كلمتي البرهان والسلطان، ومعناهما الدليل القطعي، قال تعالى: ﴿**وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ**﴾ [المؤمنون: ١١٤] وقال تعالى: ﴿**قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾ [البقرة: ١١١] ، وقال تعالى: ﴿**لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ**﴾ [الصافات: ١٥٦].

الوجه الثالث: ذم القرآن الكريم اتباع الظن في العقائد، فقال تعالى: ﴿**إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى**﴾ [النجم: ٢٣]، وقال: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنْثَى وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا**﴾ [النجم: ٢٨].

فإن قيل: هذه النصوص وغيرها عامة قلنا خصصت بغير الأحكام الشرعية، أو هي محصورة بالعقائد بدلالة السياق، وإرسال الرسول ﷺ الرسل إلى الملوك هو للتبليغ فقط وليس لإنشاء الاعتقاد.

ونحن معنا في هذه الآثار المروية عن ابن عباس جملة عقائد، لا عقيدة واحدة، وهي: نزول القرآن جملة واحدة، وكون هذا النزول إلى مكان مخصوص-السماء الدنيا، وكونه إلى مكان بعينه من تلك السماء "بيت العزة"، وأن لله تعالى إذًا بيتًا معروفًا في سمائه يسمى بيت العزة.

فهذه العقائد تحتاج مثله إلا من دليل قاطع فكيف يتأتى القطع من أخبار لا تفيد مهما بلغت درجة صحتها إلا غلبة الظن الذي هو بمعزل بالكلية من إفادة اليقين.

ماذا تفيد أخبار الآحاد؟

لم يختلف الناس أصلا في أن العقيدة أيا ما كانت لا تثبت إلا باليقين، ولم يقل أحد العقلاء قط: إن عقيدة ما ثبت بالظن وأخرى تثبت باليقين، وبذلك يسقط قول من فرق بين عقائد لا بد فيها من العلم القطعي اليقيني المستفاد من الأخبار المتواترة وبين عقائد أخرى يكفي الإيمان بها ولو كانت آحادًا، وها ما ذهب إليه الدكتور محمد أبو شهبة رحمه الله رحمة واسعة.

ولكن الناس اختلفوا في إفادة خبر الواحد، هل يفيد العلم واليقين أو لا يفيد ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه يفيد مطلقًا وهو منسوب إلب الإمام أحمد وبعض الظاهرية.

الثاني: أنه لا يفيد مطلقًا وهو قول الجمهور.

الثالث: أنه يفيد العلم إن احتفَّ بالقرائن المحققة لمضمون الخبر، أو القاطعة بصدق المخبر، وهذا ما عليه الاختيار من جماعة من المحققين.

وهل يُكتفى في كثير من السمعيات بالأخبار الصحيحة التي تفيد غلبة الظن فقط، ادعى ذلك الدكتور محمد أبو شهبة رحمة الله رحمة واسعة، فقال بأن كثيرًا من السمعيات يكتفى فيها بالأخبار الصحيحة التي تفيد رجحان الظن، وقد عد منها ما مع الجمهور من آثار ابن عباس المثبتة أمر النزول الجملي. والجواب على ذلك أننا لا نعرف أحدًا من العلماء المعتبرين لا سلفًا ولا خلفًا قال بمثل ما قال الشيخ رحمة لله، وإنما الذي يقوله العلماء بالفعل، وهو أن السمعيات التي لم يرد في إثباتها نص من القرآن ولا من متواتر السنة، والتي يجب علينا مع ذلك الإيمان بها، إنما وجب علينا ذلك الإيمان لسببين:

الأول: لكونها قد ثبتت بقدر مشترك بين أحاديث كثيرة، وهو ما يعبر عنه بالتواتر المعنوي، وهو حجة كالتواتر اللفظي تمامًا.

الثاني: لانعقاد إجماع من يعتد بإجماعهم من الأمة على هذه السمعيات، وهذا الإجماع من الأدلة القطعية عند المحققين. وأما قولهم لا إجماع في العقليات، فلا شأن له بما نقرره هنا لكون حديثنا عن السمعيات التي يتوقف ثبوتها على السمع لا على العقل، وإنما غاية العقل في مثل هذه السمعيات أن يشهد بإمكانها لا بثبوتها ووقوعها بالفعل، والذي هو مفاد الأخبار السمعية.

والخلاصة: أن ما مع الجمهور من آثار -على فرض تسليم رفعها جدلًا- لا تعدو أن تكون من أخبار الآحاد التي لا تثبت بها عقيدة لتوقف أمر العقيدة على اليقين الجازم وهذا بخلاف ما يفيده خبر الواحد مهما تكن درجة صحته من غلبة الظن لا غير.

ثالثًا: مما ينقض رأي الجمهور أن فيه أمرين لا يصحان أبدًا، هما:

١-المجازفة بالزيادة غير المبررة على القدر المتيقن في شأن إنزال القرآن، فإن القدر المتيقن من إنزال، هو إنزال جزء أيا كان هذا الجزء، فنحن بتفسيرنا الإنزال بابتدائه كما فسره الشعبي نكون قد اقتصرنا على القدر المتيقن من الإنزال، هو إنزال جزء أيا كان هذا الجزء، فنحن بتفسيرنا الإنزال بابتدائه كما فسره الشعبي نكون قد اقتصرنا على القدر المتيقن المعلوم القطعي، بخلاف ما لو جاوزنا ذلك إلى القول بنزول الكلمة جملة واحدة، فإننا بذلك لو قلنا بالنزول الجملي نكون زائدين على القدر المتيقن بدون بينة.

٢-الخروج عن الانسجام مع طبيعة النظائر المتعددة، فإن الإنزال قد جاء في مواضع كثيرة موقعًا على القرآن والفرقان والكتاب والذكر، وهي أسماء للقرآن لا يتبادر منها إلا معناه الشخصي، مع أنه لم يكن قد تكامل نزوله

بعد، وقبل أن نذكر السر في ذلك، نضرب على ذلك أمثلة حتى تتضح الصورة، يقول الله سبحانه وتعالى:

﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٤]، ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]، وسر هذا وحكمته: أن المقدر في علم الله تعالى هو إتمام القرآن لا محال، ولكن لما كان مقررًا في علمه تعالى أنه سينزله على نبيه صلى الله عليه وسلم منجمًا كان إنزاله بإنزال الآيات الأول منه؛ لأن ما ألحق بالشيء يعد بمنزلة أوله؛ وذلك إلحاقًا للملاحق بالسابق، إما عن طريق المجاز بإطلاق الكل وإرادة البعض، وإما باعتبار أمر الإنزال حقيقة إذا نظرنا إلى الواقع بالفعل، وقدرنا أن ما هو للبعض في الحقيقة والواقع قد نسب إلى المقدر في علم الله.

وهذا السر ينسحب على النظائر الأخرى التي ذكر فيها ما توهمه الجمهور تقديرا لأمر النزول الجملي في سور البقرة والدخان والقدر فيكون الانسجام حينئذ تاما بين جميع النظائر حتى يكون الشأن في جميع هذه النظائر من باب تفسير القرآن بالقرآن.

وقد اعترض على صحة التنظير شيخنا العلامة رحمة الله إبراهيم خليفة ثم أجاب عنه بما فيه مقنع، فمن أرادهما فليرجع إلى كتابه منة المنان في علوم القرآن.

أما حكاية الإجماع الذي ذكره القرطبي على صحة قول الجمهور بالنزول الجملي، فنحن لا نسلم بصحة مثل هذا الإجماع، وذلك لسببين اثنين:

الأول: أن الإمام الشعبي وغيره لم يقل بهذا النزول الجملي، بل فسره في آياته الثلاث بابتدائه على ما سبق ذكره.

الثاني: أن كل من فسر الشهر في آي البقرة، والليل، في آيتي الدخان والقدر بجنسهما لا بشخصهما، وهو القول الثاني في المسألة كما سبق لا يقول بهذا النزول الجملي، وعلى رأس هؤلاء: أبو بكر الحليمي وهو من المحدثين بلا منازع، وأبو الحسن الماوردي وهو من أكابر علماء الرواية والدراية، ومقاتل بن حيان – وهو من أوساط التابعين وقد وثقه ابن معين.

فالحق إذًا أنه إجماع في المسألة، وأن أقصى ما هنالك أن كون هذا القول هو قول الجمهور، وبحيث تكون كلمة الإجماع هذه من المجازفات، أو السهو، أو قصور الاطلاع على قول المخالف، وعلى هذه الاحتمالات يتنزل قول الإمام أحمد: من ادَّعى الإجماع فقد بالغ لعل الناس اختلفوا.

وقد نحوا نحو مقالة الشعبي من العلماء المحدثين كل من الشيخ: محمد عبده، وتلميذه الشيخ رشيد رضا، والشيخ جمال الدين القاسمي، والشيخ الطاهر بن عاشور، والأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي وشيخنا إبراهيم خليفة والذي أطال النفس في نقد قول الجمهور. وكل هؤلاء استندوا إلى مقالة الشعبي رحمة الله تعالى.

وبهذا نكون قد انتهينا من نقد قول الجمهور ولننظر الآن في القولين الآخرين في المسألة ونعني بهذين القولين كلا من: مذهب الجنس، ومذهب الجنس والشخص معًا، واللذين سبق ذكرهما فنقول:

هذان القولان أسقطهما الجمهور من علماء القرآن عن درجة الاعتبار؛ إذ أولهما دعوي بلا بينة أصلا والثاني لا بينة له إلا ما نقل من رواية ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس، وهي رواية ضعيفة لانقطاعها، فإن الضحاك لم يلق ابن عباس، وصدق القائل:

والدعاوى ما لم تقيموا عليها .... بَيِّنَاتٍ أبناؤها أدعياء

وفيها كما في سابقها من الزيادة على القدر المتيقن بدون بينة، وهي المجازفة بعينها، وفيها أيضًا خروج عن المتبادر جدًّا، والذي هو فهم المعنى الشخصيّ من الشهر والليل حيث يذهب بهما هذان القولان إلى معناهما الجنسي على ما هو في غاية الظهور خروجًا لا يستند إلى بينةٍ البتة.

وفي القول الأخير ما يخصه بمزيد من الشناعة، وهو أنه ليس إلا تلفيقًا بين قول الجمهور ومذهب الجنس، فيرد عليه بكل ما يردّ عليهما.

وحاصل المسألة: أنه بعد سقوط قول الجمهور وهو الأقوى نسبيًا وسقوط القولين الآخرين لا يبقى غير القول الصواب في هذه المسألة، وهو ما ذهب إليه الشعبيُّ ومن تبعه من المحققين، وبذلك نكون قد انتهينا من الحديث الذي تشعَّب وطال عن هذه المسألة.

نزول القرآن على النبي ﷺ، ودليله، وحكمته

ثبت بالتواتر أن النبي ﷺ أُنزل عليه كتاب سماوي معجز هو القرآن، ولقد تحدث القرآن نفسه في آيات كثيرة منه على الحكم الجليلة المقصودة من إنزاله على النبي ﷺ، وهي ترجع إلى أمرين:

أحدهما: هداية الخلق إلى المنهج القويم الذي تقوم عليه الحياة الكريمة من العقائد الصحيحة والأخلاق الفاضلة، والعبادات المهذبة للنفوس، والأحكام الصالحة التي تنظم حياتهم، وتقيم موازين العدل بينهم.

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥].

﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: ١].

وثاني الأمرين اللذين من أجلهما نزل القرآن: هو أن يكون معجزة دالة على صدق النبي ﷺ في دعواه أنه رسول من عند الله.

﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [الطور: ٣٣، ٣٤].

﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ﴾ [هود: ١٣].

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣].

هل تلقى جبريل لفظ القرآن ومعناه، أو معناه فقط؟ وهل نزل على النبي ﷺ بلفظه ومعناه أو بمعناه فقط؟

في القرآن آيات كثيرة تدل أبلغ الدلالة وأوضحها على أن الذي تلقاه جبريل ونزل به على النبي ﷺ هو القرآن بألفاظه ومعانيه، لا أنه تلقى المعاني فقط وعبَّر عنها بألفاظ من عنده، أو نزل بالمعاني فقط على النبي ﷺ وعبر النبي عنها بألفاظ من عنده، ولنذكر بعض هذه الأدلة.

١-قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥].

دلت هاتان الآيتان على أن القرآن شيء يقرأ بالألسنة، والذي يقرأ بالألسنة هو الألفاظ لا المعاني مجردة عن الألفاظ.

ثم قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦].

فدلت هذه الآية على أن القرآن الذي هو ألفاظ تقرأ بالألسنة، كما تدل عليه الآيتان السابقتان، وقد جاءه من عند الله الحكيم العليم.

فما بقيت بعد ذلك ريبة في أن ألفاظ القرآن من عند الله، لا من عند جبريل، ولا من عند محمد إلا ريبة يدعيها جاحد عنيد، أو يتردَّى فيها غبيٌّ لا يقوى على إدراك شيء حتى الواضح القريب، فإنه متى ثبتت الدلالة من هذه الآيات الثلاث على أن ألفاظ القرآن من عند الله سقطت دعوى القائلين بأنها من عند جبريل، ودعوى القائلين بأنها من عند النبي ﷺ.

٢-قال الله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ تُتْلَى عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا﴾ [الجاثية: ٧، ٨].

دل قوله: ﴿يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ تُتْلَى عَلَيْهِ﴾ على أن آيات القرآن شيء يسمع بالآذان ويتلى بالألسنة، والذي يسمع بالآذان ويتلى بالألسنة هو الألفاظ، لا مجرد المعاني، وقد أُضيفت الآيات فيها إلى الله، فدل ذلك على أنها من عنده، لا من عند غيره.

٣-قال تعالى: ﴿اتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ [العنكبوت: ٤٥]. دلت الآية على أن الكتاب الذي أوحي إليه شيء يُتلى بالألسنة، ولا يكون ذلك إلا للألفاظ.

٤-قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢] فوصفه بأنه عربي، والذي يوصف بذلك هو الألفاظ، لا المعاني.

٥-قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] دل قوله: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ على أن ألفاظ القرآن منزلة من عند الله؛ إذ الكلام الذي يتلى ويسمع هو الألفاظ، لا مجرد المعاني.

٦- قال الله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١]. الكتاب هو ما يكتب والذي يكتب هو الألفاظ لا المعاني.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩].

وقوله في غير موضع: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١].

ومع هذه البراهين القوية الواضحة فقد زعم بعض الناس أن ألفاظ القرآن ليست من عند الله تعالى وإنما الذي من عنده هو المعاني فقط ثم اختلف أصحاب هذا الزعم في ألفاظ القرآن من أين جاءت؟.

فادعى بعضهم أنها من صنع جبريل فإنه عليه السلام ألقي إليه المعاني فقط فوضع لها هذه الألفاظ ونزل بها على النبي ﷺ.

وقد حكى الزركشي في المنزل على النبي ﷺ هذين القولين الباطلين مع القول الحق وهو أن المنزل من عند الله على النبي ﷺ الألفاظ والمعاني جميعا فقال: (نقل بعضهم عن السمرقندي حكاية ثلاثة أقوال في المنزل على النبي ﷺ ما هو؟.

أحدها: أنه اللفظ والمعنى وأن جبريل حفظ القرآن من اللوح المحفوظ ونزل به[1].

والثاني: أنه إنما نزل جبريل على النبي ﷺ بالمعاني خاصة وأنه ﷺ علم تلك المعاني وعبر عنها بلغة العرب وإنما تمسكوا بقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشعراء: ١٩٣، ١٩٤].

---

[1] هذا أحد احتمالات في كيفية تلقي جبريل للقرآن ويحتمل أنه تلقاه من الله تعالى مباشرة ويحتمل أنه تلقاه من بيت العزة فكل ذلك جائز وليس فيه قاطع.

والثالث: أن جبريل إنما ألقي عليه المعنى وأنه عبر بهذا الألفاظ بلغة العرب وأن أهل السماء يقرؤونه بالعربية ثم إنه أنزل به كذلك بعد ذلك)[1].

وقبل أن يذكر الزركشي أن بعضهم نقل حكاية هذه الأقوال عن السمرقندي ذكر أن أهل السنة متفقون على القول الأول ومع ذلك لم يعقب على القولين الآخرين مع ظهور بطلانهما بشيء.

وقد حكى السيوطي هذه الأقوال الثلاثة دون أن يعني بتمييز الحق من الباطل أيضا فهل عذره وعذر الزركشي في ذلك أنهما يريان أن بطلان القولين المخالفين للحق هو من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى بيان؟ أو يريان أنهما جديران بالكشف عن بطلانهما إلا أنهما وكلا ذلك إلى جهد القارئ وتفكيره فإن من يقرأ المؤلفات الدقيقة المطولة مثل كتابيهما "البرهان" و"الإتقان" يكون في الغالب ممن له أهلية ذلك؟

وكيفما كان الأمر فليتهما لم يتساهلا إلى هذا الحد في أمر خطير تضافرت على إثباته آيات كثيرة من القرآن فإن الآيات السابقة تدل دلالة واضحة على أن ألفاظ القرآن منزلة من عند الله كما سبق بيانه وقد اشتهر ذلك حتى صرح العلماء بأنه من المعلوم بالضرورة أن ما بين الدفتين كلام الله.

ولننظر الآن في حجة منكري أن ألفاظ القرآن من عند الله أما القائلون بأنها من صنع جبريل فإن الذين حكوا عنهم قولهم كالسيوطي والزركشي

---

[1] البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٢٩ وما بعدها)

والآلوسي لم يذكروا لهم دليلا ولا شبهة أوقعتهم في هذا الزعم فهو مجرد هوس من قائله فلا ينبغي أن يدون في الكتب بصورة توهم أن له قيمة وأنه جدير بأن ينظر فيه بل ينبغي إذا ذكر أن يكون مقرونا بالتنفير منه والزراية عليه وخير من هذا أن تصان كتب العلم من أن يذكر فيها مثل هذا العبث.

وأما القائلون بأن ألفاظ القرآن من صنع النبي ﷺ فحجتهم كما ذكرها من نقلوا عنهم قولهم هي قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥].

فقد ذكر في هذه الآيات صراحة أن الروح الأمين الذي هو جبريل عليه السلام نزل بالقرآن على قلب النبي ﷺ فدل هذا على أن الذي نزل به عليه هو المعنى دون اللفظ.

ومن الواضح البين أنه لا يتم لهم الاحتجاج بهذا على فرض خلوه من الدلالة على نقيض دعواهم إلا إذا كان يمتنع عقلا أن القلب ينزل عليه اللفظ فيكون ما ذكر في هذه الآيات من أنه نزل بالقرآن على قلبه دليلا على أن ما نزل به هو المعنى دون اللفظ ولكن من أين يثبت أن هذا في حكم العقل ممتنع؟

إن الوحي إلى الأنبياء عمل يقوم به الملك والملائكة عالم غير عالمنا له من القوى والنواميس التي لا عهد لها للبشر ما لا يعلمه إلا الله تعالى فأي مانع من أن يكون في قواهم التي فطرهم الله عليها ما يمكنهم من إلقاء الألفاظ في القلوب؟ لا سيما قلوب الأنبياء التي لها من الطهارة والصفاء

ما يجعلها على استعداد لأن تتلقى عن هذا العالم الغيبي أحاديث تتكون من الألفاظ المفيدة للمعاني وإن كنا لا ندرك نحن كيفية إلقاء الملك لهذا الأحاديث في قلوب الأنبياء لأنها من الشؤون الغيبية الخاصة بعالم غير عالمنا فلا نستطيع إدراك حقيقتها فثبت بهذا أن ما احتجوا به ليس فيه ما يؤيد دعواهم.

وهل يستطيع أحد أن يعرف كيف يصل الحديث بطريق البرق أو بطريق ما يسمونه بالشفرة إلا إذا كان من الفنيين الذين درسوا العلوم التي توصل إلى هذه الأغراض ومارسوا العمل بها؟ فإذا كان هذا هو شأن البشر بالنسبة للخواص منهم فكيف يستغرب أن يكون في عالم الملائكة من النواميس والأعاجيب ما ليس في عالمنا كالقدرة على إيصال الكلام إلى القلب بطريقة لا نعرفها لأنها ليست في متناول قوى البشر وإنما هي شؤون عالم الملائكة الذي له من الخصائص والنواميس ما ليس للبشر؟.

على أنه جاء في القرآن ما يدل على أن ألفاظ القرآن أوحى بها جبريل إلى النبي ﷺ وأثبتها في قلبه وذلك قوله تعالى ﴿**لَا تُحَرِّكْ بِهِ**﴾.

أي بالقرآن ﴿... **لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ**﴾.

أي: في قلبك ﴿**وَقُرْآنَهُ**﴾ أي: وأن تقرأه بعد ذلك بلسانك ﴿**فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ**﴾، أي: فإذا قرأه عليك الملك المبلغ عنا فاتبع قراءته.

دل قوله: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ**﴾ -أي: جمع القرآن في قلبك والقرآن اسم للفظ والمعنى جميعا- على أن ألفاظ القرآن بمعانيها جمعت في قلبه بطريق الوحي إليه.

ودل قوله: ﴿وَقُرْآنَهُ﴾ - أي: وأن تقرأه بعد ذلك بلسانك- على أن الذي جمع في قلبه شيء يقرأ والذي يقرأ هو الألفاظ.

ثم نعود إلى ما استدلوا به لننظر هل هو يدلُّ لهم ، أو هو في الواقع يدلُّ على نقيض مدَّعاهم.

سبق أن بيّنّا أنَّ العقل لا يقضي بامتناع أن يكون في قدرة الملك إثبات الألفاظ في القلب حتى يكون قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشعراء: ١٩٣، ١٩٤] دالًا على أن الملك إنما نزل عليه بالمعنى دون اللفظ، ونبين الآن أن من أتمَّ الكلام إلى نهايته، تبين له بوضوح أنه يدل على أن الملك نزل باللفظ والمعنى جميعًا، لا بالمعنى فقط، وذلك أن الله تعالى يقول بعد ذلك: ﴿لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٤، ١٩٥].

فقوله: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ واللسان هنا معناه اللغة التي هي الألفاظ، إما أن يكون متعلقًا بـ﴿نَزَلَ﴾ من قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ أو متعلقًا بـ﴿الْمُنْذِرِينَ﴾ والوجه الأول هو الصحيح، وعليه يكون الكلام صريحًا في الدلالة على نزول اللفظ والمعنى معًا، ويكون تقديم قوله: ﴿لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾ على قوله: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ للعناية بأمر الإنذار، والمعنى: لتنذر الناس بما جاء فيه من العقوبات الهائلة التي يستحقها الجاحدون المكذبون.

قال الآلوسي: (وإيثار ما في النظم الكريم؛ للدلالة على انتظامه ﷺ في سلك هؤلاء المنذرين المشهورين في حقية الرسالة، وتقرر العذاب المنذر به)[1].

وأمَّا تعلقه بـ﴿الْمُنْذِرِينَ﴾ فإن الآلوسي لمَّا ذكر هذا الوجه، بيَّن أنه غير سديد حيث قال عقب ذكره ما نصَّه: (وتُعقِّب بأنه يؤدي إلى أن غاية الإنذار كونه ﷺ من جملة المنذرين باللغة العربية فقط من هود وصالح وشعيب عليهم السلام، ولا يخفى فساده)[2].

فتبيَّن بما سبق فساد استدلالهم من وجهين، وكفى بذلك ردًّا مفحمًا، وتجهيلًا مخزيًا.

وبما قدَّمناه لك في هذا البحث يثبت ما يأتي:

١-تدل آيات كثيرة من القرآن على أن جبريل عليه السلام تلقَّى القرآن بلفظه ومعناه مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢] وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾[التوبة: ٦].

٢-ليس هناك مانع من العقل يدلُّ على امتناع أن يكون في قدرة الملك إثبات الألفاظ في القلب.

---

[1] روح المعاني (١٠/١٢٣)

[2] المصدر السابق نفسه.

٣-تدلُّ بعض آيات القرآنِ على وقوع ذلك، بل إن ما استدلوا به على الامتناع يدل بأدنى تأمل على الوقوع.

مفسدتان كبيرتان تترتبان على دعوى نزول معنى القرآن دون لفظه:

١-إثبات التناقض في القرآن؛ إذ يكون فيه ما يدل على نزول اللفظ والمعنى كالآيات التي سقناها أدلةً على ذلك، ويكون فيه ما يدل بزعمهم على نزول المعنى دون اللفظ وهو دليلهم الذي سبق ذكره.

٢-نفي كون القرآن معجزًا؛ لأن المعجزة أمر خارق للعادة لا يكون إلا من صنع الله، والقائلون بنزول المعنى دون اللفظ، يدعون أن الأسلوب الذي عبر به عن هذا المعنى من صنع جبريل عليه السلام، أو من صنع النبي ﷺ، لا من صنع الله -عزَّ جلَّ- وعلى هذا تكون الآيات الدالة على أن القرآن معجز ليست بصادقة.

ويتضح من هذا أنَّ قولًا يصادم آيات القرآن، ويستلزم أن فيه تناقضًا، وأنه ليس بمعجز، وأن الآيات التي تصفه بالإعجاز ليست بصادقة.. لا يمكن أن يصدر عن مسلم صادق في إسلامه، فهو إما مدسوس على المسلمين في كتبهم، وإمَّا صادر عمَّن يعد في المسلمين وليس في الحقيقة منهم[1].

---

[1] قلتُ (أ.د/ محمد سالم): الحق الذي أجمعت عليه الأمة الإسلامية، والذي دلت عليه دلائل العقل والمنطق، أن الذي أُنزِل على النبي ﷺ

بواسطة جبريل عليه السلام هو القرآن بألفاظه ومعانيه جميعًا لا أنه تلقي المعاني فقط، ثم عبَّر عنها بلفظه هو أو بلفظ الأمين جبريل.

ومن الأدلة على ذلك الآيات التالية ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]، ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥]، فدلت هاتان الآيتان على أن القرآن شيء يقرأ بالألسنة، والذي يقرأ بالألسنة هو الألفاظ لا المعاني المجردة، ثم قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦] فدلت هذه الآية على أن القرآن الذي هو ألفاظ تقرأ بالألسنة كما سبق، قد جاءه من الله الحكيم العليم، وقال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ تُتْلَى عَلَيْهِ﴾ [الجاثية: ٨] فدل هذا على أن آيات القرآن شيء يسمع بالأذان، ويتلى بالألسنة لا يكون إلا ألفاظًا وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] فوصفه بأنه عربي والذي يوصف بذلك الألفاظ لا مجرد المعاني.

وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] والكلام الذي يسمع ويتلى هو الألفاظ لا مجرد المعاني، فدل ذلك على أن ألفاظ القرآن منزلة من عند الله إلى غير ذلك من الآيات التي تدل على أن القرآن لفظه ومعناه من الله.

وفوق كل ما تقدم من هذه البراهين القوية الواضحة في كون اللفظ القرآني سَرَى من عند الله، فقد ذكر أهل الفقه بالقرآن مفسدتين كبيرتين تترتبان على دعوة نزول المعاني لا الألفاظ من الله.

وهما: (١) إثبات التناقض في القرآن؛ إذ يكون فيه ما يدل على أن اللفظ والمعنى من الله سبحانه وتعالى ويكون فيه على الزعم الموهوم ما يدل على نزول المعنى دون اللفظ.

(٢) نفي كون القرآن معجزًا، لأنَّ المعجزة أمر خارق للعادة لا يكون إلَّا من صنع الله، فالقرآن الكريم بناء على الزعم الموهوم هو من صنع النبي، لا من صنع الله عز وجل، وبناءً عليه تكون الآيات الدالة على أن القرآن معجز ليست صادقة.

هذا ردُّنا على من يزعم أن ألفاظ القرآن الكريم ليست من عند الله عز وجل وإنما الذي من عنده هو المعاني فقط، ثم اختلفوا فذهب البعض إلى أنَّ القرآن أُلقي على جبريل بالمعنى، وأنه عبَّر عن هذه المعاني بلغة العرب، وذهب آخرون إلى أن جبريل عليه السلام نزل بمعنى القرآن فقط على قلب النبي ﷺ، وأن النبي ﷺ علم بتلك المعاني وعبّر عنها بلغة العرب.

كيفية نزول القرآن ومدته:

نزل القرآن منجمًا على حسب الدواعي المختلفة والحوادث المتجددة، ولم ينزل جملة واحدة، ولذلك استمر نزوله مدة طويلة من الزمن، وقد اختلف العلماء في مقدار هذه المدة، سنذكر لك أقوالهم فيها مع بيان الدليل الذي ينبغي اتباعه في ذلك.

يقول بعض الكاتبين كالزركشي والسيوطي: إن العلماء اختلفوا في مدة نزول القرآن هل هي عشرون سنة، أو ثلاث وعشرون، أو خمس وعشرون؟

ويقولون: إن اختلافهم هذا مبنيٌّ على الاختلاف في مدة إقامة النبي ﷺ بمكة بعد النبوة، أكانت عشر سنين، أم ثلاث عشرة، أم خمس عشرة، وقد روى ابن سعد في "الطبقات الكبرى" عن بعض الصحابة والتابعين هذه الأقوال الثلاثة في مدة إقامته ﷺ بمكة بعد النبوة[1].

والذي يهدي إلى الصواب في هذه المسألة، هو أنه لا خلاف في أنه ﷺ نُبِّئَ وهو ابن أربعين سنة[2]، ولا خلاف أيضًا في أنه أقام بالمدينة عشر سنين[3]، فإذا ثبت أنه توفي وهو ابن ثلاث وستين، تعين أن مدة

---

[1] الطبقات الكبرى لابن سعد (١/٢٠٨ وما بعدها).

[2] في الطبقات الكبرى لابن سعد (١/١٧٤، ١٧٥، ١٧٨) روايات تصرح بأن سنَّه ﷺ عند النبوة كانت أربعين سنة.

[3] لأنه كما روى ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/٢٢٤) هاجر ﷺ في صفر، ووصل المدينة في ربيع الأول، وكانت وفاته في شهر ربيع الأول من السنة الحادية

إقامته بمكة بعد النبوة كانت ثلاث عشرة سنة، وهذا هو ما رواه البخاري عن عائشة -رضي الله عنها- في باب وفاته ﷺ[1].

وقد ذكر ابن سعد في كتاب "الطبقات" ثلاث روايات في سنه ﷺ عند الوفاة، هل كانت ستين سنة، أو ثلاثًا وستين، أو خمسًا وستين؟ إلا أن كونها ثلاثًا وستين أورده من روايات كثيرة، منها ثلاثة طرق عن ابن عباس، وطريقان عن عائشة، وطريقان عن سعيد بن المسيب، ثم قال عقب هذه الروايات الكثيرة: (هذا هو الثبت إن شاء الله)[2].

وقد ذكر صاحب الفتح الأقوال الثلاثة المتقدمة في سنه ﷺ عند الوفاة، وعزا إلى الجمهور القول بأنها ثلاث وستون، ثم قال: (والحاصل أن كل من روي عنه من الصحابة ما يخالف المشهور وهو ثلاث وستون جاء عنه المشهور، وهم ابن عباس، وعائشة، وأنس) ثم قال: (وقال أحمد: هذا هو الثبت عندنا)[3].

وقد ذكر صاحب "الفتح" أن السهيلي جمع بين القول بأن مدة إقامته ﷺ بمكة بعد النبوة ثلاث عشرة سنة، وبين القول بأنها عشرٌ فقط، وذلك أنه قال: (جاء في بعض الروايات المسندة أن مدة الفترة سنتان ونصف سنة، وفي رواية أخرى أن مدة الرؤيا ستة أشهر، فمن قال:

عشرة للهجرة، إلا أنهم اختلفوا كما في فتح الباري (١٩١/٨) هل كانت في اليوم الأول، أو الثاني، أو العاشر، أو الثاني عشر؟

[1] البخاري، باب وفاته ﷺ، وانظر فتح الباري (١٠٦/٨).

[2] الطبقات الكبرى (٣٠٨/٢ وما بعدها).

[3] فتح الباري (١٠٦/٨).

"مكث عشر سنين" حذف مدة الرؤيا والفترة، ومن قال: "ثلاث عشرة" أضافهما)[1].

فيتحصل مما تقدم ما يأتي:

١-القول بأن مدة إقامته ﷺ بمكة بعد النبوة ثلاث عشرة سنة، تؤيده أكثر الروايات، ولذلك اعتمده الجمهور.

٢-التوفيق بين هذه الأقوال وبين القول بأنها عشر سنين ممكن بالطريقة التي ذكرها السهيلي.

٣-القول بأنها خمس عشرة سنة أضعف الأقوال؛ لمخالفته لأكثر الروايات، ولأنه لا يمكن التوفيق بينه وبين قول الجمهور الذين أخذوا بما تثبته أكثر الروايات.

٤-من قال: إن مدة نزول القرآن عشرون سنة وحذف منها مدة النبوة السابقة على الرسالة – وهي ثلاث سنين- نظر إلى أنه لم ينزل من القرآن في هذه المدة إلا قليل جدًا، وهو صدر من سورة العلق، ومن تساهل وقال: إنها ثلاث وعشرون نظر إلى أن هذه المدة نزل فيها قرآنٌ في الجملة.

٥-القول بأن مدة نزول القرآن خمس وعشرون سنة أضعف الأقوال.

فإذا ضممت إلى ما تقدم أن ابن سعد روى عن بعض علماء السلف أن نزول الملك على النبي ﷺ بحراء كان يوم الاثنين لسبع عشرة خلت

---

[1] فتح الباري (١/ ٢١).

من رمضان[1] أمكنك أن تعرف مدة نزول القرآن بالسنة والشهر واليوم على التقريب في الأيام طبعًا؛ إذ لم يعرف على التحديد فيما أعلم اليوم الذي نزل فيه آخر آية من القرآن قبل وفاته ﷺ.

أقول: أمكنك أن تعرف ذلك، سواء اعتبرت مدة الرسالة فقط، أو ضممت إليها مدة النبوة كلها، أو بعضها الذي يبدأ من وقت نزول صدر سورة العلق، وعلى تقدير الأخير تكون نحو اثنتين وعشرين سنة ونصف سنة.

---

[1] الطبقات الكبرى (١/ ١٩٤).

تنجيم القرآن، ودليله، وحكمته

نزول القرآن منجمًا ثابت بالنقل المتواتر، وبقوله تعالى في الإسراء: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦] أي: فصلنا بعضه عن بعض في النزول، فأنزلناه منجَّمًا ولم ننزله جملة واحدة؛ لأجل هذه الغاية.

وتعليل إنزال القرآن مفرَّقًا بالقراءة على الناس على مكث، ليس معناه التعليل بالقراءة على هذا الوجه لذاتها، بل معناه التعليل بما يترتب عليها من المنافع والفوائد، فهو في الحقيقة تعليل بثمرتها المترتبة عليها، وتلك الثمرات هي:

١- التدرج بالناس في تطهيرهم من العقائد الباطلة كالشرك بالله، وجحود البعث، وإنكار أن يكون لله تعالى رسلٌ من البشر[1]، ونحو ذلك.

٢- التدرج بهم في تطهيرهم من العادات القبيحة التي توارثوها، ودرجوا عليها، وتأصلت في نفوسهم، فكان من المتعذر صرفهم عنها مرة واحدة، وذلك كوأد البنات، وأكل الربا، ولعب الميسر، وشرب الخمر، والاستقسام بالأزلام، وما تعودوه من تحريم كثير من الحلال كالذي ورد في قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ [المائدة: ١٠٣].

---

[1] قال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤].

وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ [الأنعام: ١٣٨] الآية وما بعدها.

وكان من رذائلهم أيضًا نكاح نساء الآباء، وإكراه الفتيات على البغاء، والجمع بين الأختين، وإثارة الحروب لأتفه الأسباب حتى تقطعت بينهم حبال المودة، وصاروا شيعًا مختلفين متباغضين.

٣- التدرج بهم في تكميلهم بالفضائل من نحو الحلم، والصفح ومقابلة السيئة بالحسنة، وإيثار الغير، والتنافس في الخير.

٤- التدرج أيضًا في تكليفهم بالواجبات من نحو الصلاة، والصيام، والجهاد، وغير ذلك من العبادات والمعاملات الكثيرة.

٥- التدرج بهم في حفظه وفهمه، فإن ظروفهم كانت لا تمكنهم من ذلك لو نزل عليهم جملة واحدة، فقد كانوا في مكة مستضعفين معرضين للأذى الشديد من أعدائهم، حتى اضطُرُّوا إلى هجرة وطنهم، وكانوا بالمدينة مشغولين بمناوأة اليهود والمنافقين لهم، ومحاربة قريش وغيرها من العرب الذين تصدوا لقتالهم، والآية الكريمة تشير إلى هذه الأنواع الخمسة من التدرج، فهذا التدرج المتنوع هو الحكمة التي دلت عليها هذه الآية لإنزال القرآن منجمًا.

وهناك حكمة أخرى لإنزال القرآن منجمًا، وهي تثبيت فؤاد النبي صلى الله عليه وسلم، وقد جاء ذكر هذه الحكمة في قوله تعالى في سورة

الفرقان: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢][1].

وإنما كان نزول القرآن منجمًا على حسب الدواعي عاملًا قويًا في تثبيت فؤاد النبي ﷺ؛ لأنَّ في إنزاله على المناسبات المتجددة دليلًا على أن الله تعالى يتعهده عند كل طارئ، ويتولاه بالرعاية في كل موقف؛ كما أن في ذلك تجديدًا لصلته به عن طريق الوحي حينًا بعد حين، وذلك كله يملأ نفسه سرورًا، ويثبته في الشدائد، ويقوي عزمه على المضي في مهمته الكبيرة الشاقة.

الطرق التي سلكها القرآن في تثبيت فؤاده ﷺ:

كان هذا التثبيت بطرق متعددة نذكر أهمها فيما يلي:

١-فمنها ما يسوقه إليه من القصص التي تفيض بالعبر والعظات، وتبشره بانتصار الحق على الباطل حيث يبين له في تلك القصص، أن العاقبة إنما هي للأنبياء وأتباعهم كما في قصة إبراهيم ونجاته من النار، وكما في قصة نوح وهود وصالح وموسى ومؤمن آل فرعون، فقد تضمنت هذه القصص ما وصل

---

[1] أما قوله تعالى بعد ذلك: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣] أي: لا يأتونك باقتراحات واعتراضات هي في غرابتها كالأمثال إلا جئناك بالحق الذي يردها؛ كما فعلنا في اقتراحهم نزول القرآن جملة واحدة، فهو كما يدل عليه السياق وعد له بأن يدفع عنه ما يوجهه إليه الكفار من ذلك، لا بيان لحكمة من حكم التنجيم.

إليه الأنبياء وأتباعهم من الفوز والنصر، وما حلَّ بالمعاندين من أنواع الهلاك.

٢-ومنها أمره بالصبر على تحمل أعباء الرسالة، واحتمال الأذى من المعاندين، والتأسي في ذلك بمن سبقه من الرسل، وكثيرًا ما يقرن هذا الأمر بأنه سيتولاه وينصره ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨].

﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا﴾ [الأنعام: ٣٤].

﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]. إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة.

٣-ومنها ما يذكّره به وينبهه إليه من أنه ليس عليه هداهم، وإنما عليه البلاغ والتذكير، وأن إعراضهم عن دعوته لا يرجع إلى تقصير منه أو قصور فيما جاء به وإنما يرجع إلى عيوب ونقائص عندهم صرفتهم عن الإيمان به والانتفاع بدعوته:

﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ [المائدة: ٩٩].

﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

وينفي عنه التقصير في التبليغ وصفه بالعظمة النفسية في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

وينفي القصور عن القرآن الذي جاءهم به وصفه بأنه يهدي إلى الحق، وأنه يخرج من يؤمن به من ظلمات الباطل: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: ١].

وأما نقائصهم وعيوبهم فتثبت بمثل قوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

٤-ومنها إقامة الحجج والبراهين على بطلان معتقداتهم وعاداتهم كالشرك، وإنكار البعث، وتحريمهم من طيبات الحياة ما لا دليل لهم على تحريمه، ولقد وبخهم الله تعالى على ذلك بمثل قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩].

٥-ومنها عتابه على شدة حزنه عليهم وإرهاقه نفسه في سبيل هدايتهم:

﴿مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾

[طه: ٢، ٣].

﴿إِنْ تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾

[النحل: ٣٧].

﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٣].

﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥].

فتلخَّص ممّا سبق أن تنجيم القرآن له حكمتان عظيمتان، وهما:

- الرفق بالأمة والسير في تربيتها على سنة التدرُّج، وقد أشارت إلى ذلك آية الإسراء.
- وتثبيت فؤاده ﷺ وهو الذي ذكر في آية الفرقان.

وليس في الآيتين ما ينفي أن هناك حِكَمًا أخرى سوى هاتين الحكمتين الأساسيتين، فهما ذكرتا أهمّ الحكم وأعظمها فقط، والمتأمِّل يجد أن هناك حكمًا أخرى سوى هاتين الحكمتين الأساسيتين:

١- مجاراة الحوادث التي كانت تستدعي بيان أحكام لم تكن معروفة من قبل، ومسايرة الأسئلة التي كانت توجَّه إلى النبي ﷺ من المسلمين بقصد الاستفهام عن شيء، أو من الكفار بقصد امتحانه وإحراجه، أو التثبُّت من صحة رسالته، فإن مجيء الحكم عقب الحادثة والجواب بعد السؤال أوقع في النفس، وأدعى إلى تمكنه في الذهن حيث يجيء بعد ترقبه وانتظاره والتشوّف إليه.

٢- ومنها تربية المؤمنين بتأنيبهم على ما يقع منهم من الهفوات؛ حتى لا يقعوا فيها مرة أخرى كالذي حصل منهم في "أُحُدٍ".

٣- ومنها تكميل النبي ﷺ بتنبيهه إلى ما هو أولى وأفضل إذا ما وقع منه خلاف ذلك كما في قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾ [التوبة: ٤٣].

٤- ومنها تنبيه المؤمنين إلى مكايد المنافقين؛ حتى يكونوا على حذر من مكرهم وخداعهم.

ويصح أن تعتبر هذه الأمور الأربعة من وسائل تثبيت فؤاده ﷺ أيضًا، لا حِكَمًا مستقلة، فإن فيها جميعًا عناية به وبأصحابه، وهذا يشرح صدره ويقوي قلبه، والأمر في ذلك سهل.

هل الكتب السابقة نزلت جملة واحدة، أو نزلت مفرقة كالقرآن؟

ذكر السيوطي أن نزول الكتب السابقة جملة واحدة، هو الذي اشتهر على ألسنة العلماء، حتى كاد أن يكون إجماعًا، ثم قال: "وقد رأيت بعض فضلاء العصر أنكر ذلك، وقال: إنه لا دليل عليه، بل الصواب أنها نزلت مفرّقة كالقرآن"[1].

قال: "والصواب هو القول الأول"، ثم احتج له بثلاثة أدلة نذكرها فيما يلي:

١- أخرج ابن حاتم عن ابن عباس: "أنّ اليهود قالوا: يا أبا القاسم؛ لولا أُنزِل هذا القرآن جملة واحدة كما أنزلت التوراة على موسى".

وأخرج في رواية أخرى عنه: "أن المشركين هم الذين قالوا ذلك، فأنزل الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]"[2].

---

[1] "الإتقان في علوم القرآن" (١٢٢/١ وما بعدها).

[2] تفسير ابن أبي حاتم – باب قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ﴾ (٤٨٧/٤٦ – رقم ١٤٨٨).

قال السيوطي: فإن قلت: ليس في القرآن التصريح بذلك، وإنما هو على تقدير ثبوته قول الكفار. **قلت:** سكوته تعالى عن الرد عليهم في ذلك وعدولُه إلى بيان حكمته دليلٌ على صحته، ولو كانت الكتب كلها نزلت مفرقة، لكان يكفي في الرد عليهم أن يقول: إن ذلك سنة الله في الكتب التي أنزلها على الرسل السابقة، كما أجاب بمثل ذلك قولهم: ﴿**وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ**﴾ [الفرقان: ٧]، فقال: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ**﴾ [الفرقان: ٢٠]، وقولهم: ﴿**أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا**﴾ [الإسراء: ٩٤]، فقال: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ**﴾ [يوسف: ١٠٩]، وقولهم: كيف يكون رسولًا ولا همَّ له إلا النساء؟ فقال: ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً**﴾ [الرعد: ٣٨]"[1].

٢- قال: إنه جاء في القرآن ما يدل على نزول التوراة جملة واحدة، وذلك في آيات متعددة، فقد قال لموسى عليه السلام: ﴿**فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ**﴾ [الأعراف: ١٤٤]، وقال: ﴿**وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ**﴾ [الأعراف: ١٤٥]، ﴿**وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ**﴾ [الأعراف: ١٥٠]، ﴿**وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ**﴾ [الأعراف: ١٥٤]، ﴿**وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ**﴾ [الأعراف: ١٧١].

---

[1] "الإتقان في علوم القرآن" (١/١٢٣).

٣- ذكر أنه روى النسائيُّ وغيره عن ابن عباس أنه قال ما خلاصته: "إنه لما سكن غضب موسى -عليه السلام- أخذ الألواح، وأمر قومه بما فيها من الواجبات، فثقُلت عليهم، وأبَوا قبولها، فرفع الله الجبل فوقهم كأنه ظلة، وخافوا أن يقع عليهم، فقبِلوا ما فيها من الواجبات"، وذكر أن ابن أبي حاتم أخرج عن رجل من السلف يقال له ثابت بن الحجاج أنه قال: "إنَّ التوراة نزلت جملة واحدة"[1].

هذه هي الأدلة الثلاثة التي ذكرها السيوطي لنزول الكتب السابقة جملة واحدة.

ولعل البعض من فضلاء عصره الذي أنكر ذلك، يجيب عن الدليل الأول بأن الرد على الكفار الذين عابوا على القرآن نزوله منجما ببيان الحكمة في نزوله، وعدم الرد عليهم بأن التنجيم هو سنته تعالى في الكتب السابقة.. لا يدل على شيء سوى أن بيان الحكمة يصلح أن يكون ردًا، ولا ينفي أنه يمكن الردُّ عليهم بطريق آخر ككون التنجيم هو سنته تعالى في إنزال الكتب السابقة، فيكون للرد عليهم طريقان اختار القرآن أحدهما.

---

[1] تفسير ابن أبي حاتم – باب قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾.

وأما الدليل الثاني فلعلهم يجيبون عنه بأنه لم يذكر فيه صراحة أنَّ التوراة نزلت جملة واحدة، فلعل ما نزل في الألواح كان بعضها لا كلها.

على أنَّ ابن كثير ذكر في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥] "أن العلماء اختلفوا، فمنهم من قال: كانت هذه الألواح مشتملة على التوراة، ومنهم من قال: أعطيها قبل التوراة" ولم يرجّح أحد القولين على الآخر، بل ذكرهما وعقَّب عليهما بقوله: "فالله أعلم"[1].

وهذا الخلاف يمنع من الاستدلال بالآية أو بالأثر الوارد عن ابن عباس على نزول التوراة جملة؛ إذ من المحتمل أن تكون الألواح غير التوراة.

وأما الأثر الذي رواه ابن أبي حاتم عن ثابت بن الحجاج من أنه قال: (أنزلت التوراة جملة) فلعلهم لا يعترفون بصحته، أو لا يلتزمون بقول ثابت هذا حيث لم يذكر دليلًا على ما قال. ثم لا يخفى أن الدليل الثاني والثالث خاصَّان بالتوراة، فعلى فرض تسليمهما لا يثبتان أن غير التوراة نزل جملة.

هذا هو ما أمكن أن نقوله في توجيه رأي من خالف الجمهور، وأنكر أن الكتب السابقة نزلت جملة، فإن السيوطي -رحمه الله- ذكر

---

[1] تفسير ابن كثير عند هذه الآية.

قولهم ولم يذكر دليلهم، وهم بالضرورة لا يخالفون الجمهور بدون أن يكون لهم وجهٌ يستندون إليه، فإنهم بشهادة السيوطي من فضَلاء عصره، ومثل السيوطي لا يصف بهذا الوصف إلا مَنْ له قدم راسخة في العلم.

ولعل مما دفعهم إلى مخالفة الجمهور أنَّهم يرون أن الحكمة تقتضي التدرُّج في التشريع والتكليف في كل زمان، وفي كل أمة، وهذا يقتضي أن الكتب كلها نزلت على التدريج شيئًا فشيئًا لا جُملَةً واحِدة.

والُخلاصة: أنَّ استدلال الجمهور على نزول الكتب السابقة جملة بأن الكفار لمَّا عابوا على القرآن نزوله مُنجَّما لم يردَّ الله عليهم بأنَّ التنجيم هو سنته تعالى في إنزال الكتب السابقة، فدلَّ ذلك على نزولها جملة استدلال قوي، وإن كان لا ينفي الاحتمال السابق الذي يقدَح في هذا الاستدلال في الجملة.

وأنَّ نصوص القرآن مُتبادرة في نزول التوراة جملة، وأنَّ كون الألواح غير التوراة لم يذكره إلا القليل، وأنَّ التوراة –وهي على ما يظهر أعظم الكتب السابقة شأنًا وأكثرها أحكامًا– إذ نزلت جملة كان نزول غيرها كذلك أولى وأحرى.

فتكون النتيجة من كل ما تقدم أن الرجحان في هذه المسألة لقول الجمهور.

أول ما نزل من القرآن وآخر ما نزل[1]

---

[1] قلتُ (أ.د/ محمد سالم): يحرص أبلغ الحرص أولياء القرآن وأعداؤه على حد سواء على معرفة الحقيقة في هذا المبحث، يبعث كلًّا إلى ذلك باعثان:

الأول: باعث عام: وهو ما جبل عليه الله تعالى النفس البشرية من التعرف على ذي الأثر الجليل والشأن الخطير في دنيا الناس، وأي حدث في الدنيا كان له من الدوي الهائل، والتأثير البالغ في أوليائه بالنصرة والغلبة وفي أعدائه بالقهر والخذلان.

الثاني: باعث خاص:

بالنسبة لأعداء القرآن باعثهم إلى معرفة ذلك رغبة جامحة شريرة في التعرّف على مغمز أو العثور على مطعن في القرآن، كأن يكون أوّله غير متناسب مع الابتداء، أو خاتمه غير متناسب مع الانتهاء لطفرة هنا أو نقصان هناك.

أما بالنسب لأولياء القرآن:

- بلوغ القرآن من أنفسهم غاية الأهمية، فهو أساس تشريعهم وعنوان مجدهم ومصدر قوتهم، والآية الكبرى على صدق نبيّهم ودينهم.

- التعرّف على جانب عظيم من حكمة الله تعالى في هذا الدين القويم وكتابه الكريم وإيقان يسانده صحيح البرهان بصدق الحكيم سبحانه في ما وصف نفسه به من الحكمة وفي نحو قوله: ﴿حم تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾، وفيما وصف به كتابه: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١]، وذلك حين ترى ابتداء نجوم هذا القرآن متناسبًا أعظم التناسب مع ما ينبغي أن يكون الابتداء. وأنّ منتهى نجومه متفق تمام الاتفاق كذلك، وما ينبغي أن يكون به الانتهاء، ثم ترى بين هذا وذاك من الحكم والأحكام ما هو على أقوم سبيل من التدرج في تقويم الأمة.

ثم إنّك إذا رأيت ذلك كله أو بعضه فإنه يتأكد لديك تماما أن ربك سبحانه الحكيم في كل ما يأتي ويذر سبحانه وتعالى.

- الوقوف على طرف من عناية هذه الأمة بكتابها حتى وقفت على تاريخه بدءًا ونهاية، وأحاطت بجميع أجزائه أولا وآخرًا، فما يكون لها أن تحيط علمًا بالطرفين وتهمل، وفي هذا شهادة للأمة بخيرتها، وتصديق لوعد الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وفيه أيضًا تكذيب لأعداء القرآن الذين يزعمون أنّه قد زيد فيه وأنقص منه، فنقول لهم: فأين أمّة القرآن إذًا، ونحن قد رأينا طرفًا من بالغ عنايتها به وهو عظيم؟!

المدار في هذا البحث على الرواية والنقل، ولا مجَال للعقل فيه إلا بمقدار الجمع أو الترجيح عند اختلاف النقل.

والبحث عن أول ما نزل وآخر ما نزل تارة، يكون بالنسبة لموضوع معين كأول ما نزل في الربا وآخر ما نزل فيه، وأول ما نزل في الميراث وآخر ما نزل فيه، وأول ما نزل في القتال وآخر ما نزل فيه، وهكذا، وفي هذه الحالة يراد من الأوليّة والآخريّة؛ أوليّة مقيدة بموضوع معين، وآخريّة مقيدة بموضوع معين كذلك.

وصدق الله الكريم: ﴿**وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ**﴾ [فصلت: ٤١].

وذكر الأستاذان الزُّرقاني وغزلان في هذا المقام أنّه يمكن أن يعد من فوائد دراسة هذا المبحث معرفة ما عسى أن يكون هنالك من نسخ، فإنه يجوز عقلا أن يكون في أول ما نزل شيء من الأحكام نسخ بآخر ما نزل.

وفي الحقيقة فإنه لا معنى لإيراد الأستاذين رحمهما الله مثل هذه الفائدة؛ لأنّ مثل هذا النسخ شيء مفترض لا قيمة له على الإطلاق في دنيا الواقع؛ لأننا قد عرفنا بالفعل أول ما نزل: ﴿**اقْرَأْ...**﴾، وآخر ما نزل: ﴿**وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ**﴾، وليس في الآخر شيء من النسخ لشيء من الأول قطعًا [يُنظر: منّة المنان" (٢/٢٤٦) وما بعدها، بتصرّف واختصار].

وتارة يكون بالنسبة لما نزل أولًا على الإطلاق؛ أي: بالنسبة للقرآن كله، وما نزل آخرًا على الإطلاق؛ أي: بالنسبة للقرآن كلّه كذلك.

ومن الفوائد التي تترتب على معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل في كل موضوع على حِدَة: معرفة الناسخ من المنسوخ عند التعارض، ومعرفة منهج القرآن في التشريع وتدرجه فيه وبعده عن الطفرة، وما يترتب عليها من المفاسد والشرور.

وليس المقصود ههنا أن نبحث عن أول ما نزل وآخر ما نزل في كل أمر نزلت فيه آيات من القرآن في أوقات مختلفة؛ لأن ذلك مجهود كبير يحتاج إلى وقتٍ طويل، وهو جدير أن يفرد بالتأليف، وإنما المقصود هو معرفة أول ما نَزل على الإطلاق، وآخر ما نزل على الإطلاق؛ كما يرشد إلى ذلك العنوان المتقدّم.

وفائدة هذا البحث: معرفة ما عسى أن يكون هنالك من نسخ، فإنه يجوز في حكم العقل أن يكون في أول ما نزل من القرآن شيء من الأحكام، نُسِخ بآخر ما نزل منه[1]، على أن منزلة القرآن في نفس المسلم تحمله على هذا البحث، وتحبّبه إليه، وترغّبه فيه، فإن القرآن الكريم هو أصل الدين وأساسه، وهو المعجزة الباقية إلى قيام الساعة، الشاهدة في

---

[1] قلتُ (أ.د/ محمد سالم): لا معنى لهذا الفائدة الآن؛ إذ قد علمنا أول ما نزل وآخر ما نزل، ولا نسخ بينهما، فتنبه!.

كل زمان بصدق النبي ﷺ، وهو الكتاب الكفيل بإصلاح العقيدة، وتقويم السلوك، وإقامة الناس على الجادّة في عبادتهم وأخلاقهم وأعمالهم.

وقد بيّن الله تعالى منزلته في الإصلاح بقوله: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، فهو يهدي إلى أقوم الطرق، وأكرم السبل في شؤون الحياة كلها على كثرتها واختلافها.

وقد عظَّمه الله جل شأنه أبلغ تعظيم فقال: ﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]. وقال: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: ١]. وقال: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٥].

لذلك كله كان له من الكرامة والمكانة في نفوس المسلمين ما حبَّب إليهم البحث في كل ما يتصل به، فلا غرابة في أن يتشوق المسلم إلى أن يعرف ما هي الصفحة الأولى من صفحات هذا الكتاب العظيم التي جعلها الله تعالى فاتحة نزوله على النبي ﷺ، وما هي الصفحة الأخيرة التي اختتم بها هذا النور المبين الذي أنزله رحمة للعالمين.

وقبل الكلام على أول ما نزل على الإطلاق وآخر ما نزل على الإطلاق نذكر لك بعض الأمثلة لأوائل وأواخر مقيدة بمكان، أو موضوع، أو سورة:

فمن الأول: ما قيل من أنَّ أول سورة نزلت بمكة: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، وآخر سورة نزلت بها "المؤمنون"، وأول سورة نزلت بالمدينة: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾، وآخر سورة نزلت بها "براءة".

ومن الثاني: أنَّ أول ما نزل في الخمر: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩] الآية، وآخر ما نزل فيها: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ [المائدة: ٩٠] الآية.

ومن الثالث: ما قيل من أنَّ أول ما نزل من "براءة" قوله تعالى: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١]، ثم نزل أولها، ثم نزل آخرها.

الخلاف في أول ما نزل من القرآن على الإطلاق:

في ذلك أربعة أقوال ذكرها السيوطي في «الإتقان» فقال: "اختُلِف في أول ما نزل من القرآن على أقوال:

أحدها: وهو الصحيح: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١].

روى الشيخان وغيرهما عن عائشة قالت: «**أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لاَ يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الخَلاَءُ، فَكَانَ يَأْتِي حِرَاءً فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ، اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ العَدَدِ، وَيَتَزَوَّدُ لِذَلِكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَتُزَوِّدُهُ لِمِثْلِهَا، حَتَّى فَجِئَهُ الحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءٍ، فَجَاءَهُ المَلَكُ فِيهِ، فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقَالَ**

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَقُلْت: «مَا أَنَا بِقَارِئٍ»، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الجَهْدُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الجَهْدُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ، فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الجَهْدُ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] -حَتَّى بَلَغَ- ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٥] "فَرَجَعَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَرْجُفُ بَوَادِرُهُ ...» الحديث[1].

دل هذا الحديث على:

- أنَّ الوحي الذي بُدِئ به رسول الله ﷺ هو وحي الرؤيا، وأنَّه بعد هذا النوع من الوحي حُبِّب إليه الخلاء، وأنَّه ما زال

---

[1] رواه البخاري -باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ - رقم (٣)، ومسلم - باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ - رقم (١٦٠). وفلق الصبح: ضياؤه، والمراد بالتحنث: التعبّد، وأصله: ترك الحنث؛ لأن الصيغة ترِد للدلالة على معنى التجنُّب والتنحي عن مصادرها، ونظيره: التهجّد والتأثم والتحرّج، وقال ابن حجر في «الفتح»: فجِئَه الحق بكسر الجيم؛ أي: بغته، وقال في معنى قوله: «فَغطَّني»: كأنه أراد ضمَّني وعصرني، وقال في معنى قوله: «**حتى بلغ مني الجهد**»: روى بالفتح والنصب؛ أي: بلغ الغط مني غاية وسعي، روى بالضم والرفع؛ أي: بلغ مني الجهد مبلغه.

يتردد على غار حراء للخلوة به حتى جاءه جبريل فيه، وأوحى إليه بقرآن لأول مرة[1].

- وأنَّ الذي أوحاه إليه في تلك المرة الأولى هو صدر سورة "العلق"، فيكون هو أول ما نزل من القرآن، وهذا الحديث يجوز أن تكون عائشة رضي الله عنها سمعته من الرسول ﷺ وإن لم تصرِّح بذلك، ويجوز أن تكون سمعته من بعض الصحابة، فيكون حديثًا مُرسلًا، وعلى فرض كونه مرسلًا فإرساله لا يقدح في حجّيّته؛ لأن مرسل الصحابي حجّة بلا خلاف يعتد به في ذلك.

وما رواه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها من أنَّ أول ما نزل من القرآن ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ رواه عنها كذلك غيرهما من أئمة الحديث مع الحكم له بالصحة.

قال السيوطي: "أخرج الحاكم في "المستدرك"، والبيهقي في "الدلائل"، وصححاه. عن عائشة قالت: «أول سورة نزلت من القرآن ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾»[1].

---

[1] ومما يدل على أن هذا أول الوحي بشيء من القرآن، قول عائشة رضي الله عنها: «حتى فجئه الحق»، أي: الأمر الحق الموحى به من عند الله تعالى، فإنَّ هذه العبارة تقتضي أنه لم يكن له عهد بمجيء جبريل وتلقّي الوحي عنه من قبل، وإلا لم يكن مفاجأة.

ثم ذكر السيوطي عدة روايات تؤيِّد ما روته عائشة رضي الله عنها، منها ما أخرجه الطبرانيّ في "الكبير"، بسندٍ على شرط الصحيح، عن أبي رجاء العطاردي قال: «كان أبو موسى يُقرِئنا، فيُجلسنا حِلَقًا عليه ثوبان أبيضان، فإذا تلا هذه السورة: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ قال: هذه أول سورة أنزلت على محمد ﷺ».[2]

وجدير بالملاحظة أن السيوطيّ لما ذكر هذا القول قال: "إنه هو الصحيح"، فدل ذلك على أن غيره من الأقوال ليس بصحيح عنده.

قال السيوطي: "القول الثاني: ﴿يَاأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١].

روى الشيخان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: سألت جابر بن عبد الله: أي القرآن نزل قبل؟ قال: ﴿يَاأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾، قلت: أو ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾؟ قال: أحدِّثُكم ما حدَّثنا به رسول الله ﷺ؟ قال رسول الله ﷺ: «**إِنِّي جَاوَرْتُ بِحِرَاءَ، فَلَمَّا قَضَيْتُ جِوَارِي نَزَلْتُ فَاسْتَبْطَنْتُ الْوَادِي، فَنَظَرْتُ أَمَامِي وَخَلْفِي وَعَنْ يَمِينِي وَشِمَالِي، ثُمَّ نَظَرْتُ إِلَى**

---

[1] ومرادها: صدر السورة، كما ثبت عنها في الصحيحين، والحديث رواه الحاكم في "المستدرك" – باب تفسير سورة ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ رقم [٣٩١٤]، و"دلائل النبوة" – باب أول سورة نزلت من القرآن – رقم (٤٥٩).

[2] "الإتقان في علوم القرآن" (١/٧٥).

السَّمَاءِ، فَإِذَا هُوَ -يَعْنِي جِبْرِيلَ- فَأَخَذَتْنِي رَجْفَةٌ، فَأَتَيْتُ خَدِيجَةَ، فَأَمَرَتْهُمْ فَدَثَّرُونِي، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ﴾»"[1].

لما سأل أبو سلمة جابرًا عن أول ما نزل من القرآن قال: **﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾**، فلما راجعه بقوله: أو **﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾**؟ ساق هذا الحديث محتجًّا به على أن أول ما نزل هو **﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾**.

والمتأمِّل يرى أن الحديث لا يشهد له، ولا يدل على أن أوّل ما نزل من القرآن **﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾**، كل ما يدل عليه الحديث هو أن النبي ﷺ نظر إلى السماء وهو في طريقِه إلى بيته بعد قضاءَ جوارِه، فرأى جبريل عليه السلام، ففزع فزعًا شديدًا، فلما أتى أهله قال: «**دثّروني**» فدثروه، فأنزل الله عليه **﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾**، ولم يقل النبي ﷺ إن هذا هو أول ما نزل علي من القرآن، فلا دلالة في الحديث أصلا على ما ادَّعاه جابر رضي الله عنه من أوّلية **﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾**.

وهذا الحديث لا يُعارِض حديث عائشة رضي الله عنها الذي يدل على أوليّة **﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾** بل هما حديثان يُثبت كل منهما أمورًا لا تُعارِض ما يُثبته الآخر:

---

[1] "الإتقان في علوم القرآن" (٧٥/١). والحديث رواه البخاري في بدء الوحي ومسلم – باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، وانظر: دلائل النبوة – باب إني جاورت بحراء شهرًا، رقم (٤٦٠).

فحديث عائشة المرويّ في الصحيحين –وهو ما ذكر جانب منه سابقًا– يدل على أنَّ جبريل عليه السلام جاء إلى النبي ﷺ وهو في الغار قبل أن يقضيَ جواره، وأوحى إليه بصدر سورة العلق بعد أن غطَّه حتى بلغ منه الجهد ثلاث مرات، وأنه ﷺ رجع بعد ذلك إلى خديجة رضي الله عنها، وقصَّ[1] عليها ما رأى، وأنها ذهبت به إلى ورقة بن نوفل، وأن الوحي فتَر عقِب ذلك.

وحديث جابر يدل على أن الملك لم يأتِه وهو في الغار قبل أن يقضيَ جواره كما في حديث عائشة، بل هو صريح في أنه ﷺ قضى جواره ونزل من الغار عائدًا إلى أهله، فرأى جبريل أثناء سيره في الطريق ففزع منه، ثم رجع إلى خديجة، وقال: «**دثِّروني**» فدثَّروه، فأنزل الله تعالى عليه: ﴿**يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ**﴾، وقد صحَّ أن الوحي حَمِي بعد ذلك وتتابع.

فواضح كلَّ الوضوح أنهما قصَّتان مختلفتان، وقعتا في وقتين مختلفين، وأنه لا تعارض بينهما أصلا؛ فإنَّ القصة التي رواها جابر لا تنفي نزول شيء من القرآن قبل ﴿**يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ**﴾، حتى تعارض ما روته عائشة رضي الله عنها من أولية ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ**﴾، وإنما التعارض بين حديث عائشة وقول جابر نفسه حيث سأله أبو سلمة: أيُّ القرآن أنزل قبل؟ فأجابه بقوله: ﴿**يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ**﴾.

---

[1] هذا وما بعده مذكور في بقية الحديث الذي ذكر صدره سابقًا من رواية عائشة.

وأمام هذا التعارض بين قول جابر وحديث عائشة انقسم العلماء فريقين:

- فمنهم مَنْ أبقاهما على التعارض، وجزم بخطأ جابر.
- ومنهم مَنْ جمع بينهما، وقال: إنَّ هذا التعارض إنما هو بحسب الظاهر فقط.

والواقع أنه لا تعارض بينهما؛ لأن السؤال كان عن نزولِ سورةٍ كاملةٍ، فبيَّن جابر أنَّ سورة المدثر نزلت بكمالها قبل نزول تمام سورة اقرأ، فإنَّ أول ما نَزَل منها صدرها، أو أنَّ مراد جابر بالأوليَّة أوليَّة مخصوصة بما بعد فترة الوحي، لا أولية مطلقة، وعلى ذلك لا يكون هناك خلاف بين جابر وعائشة في أنَّ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ ليسَ أول ما نزل من القرآن، بل هو مَسبوقٌ بنزول ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾.

وهذان الجوابان أقوى ما قيل في الجمع بين قول جابر وحديث عائشة. ويرد على الجمع بينهما أمور لا مفرَّ منها:

أوَّلها: أنَّ القَبْلِيَّة المذكورة في سؤال أبي سلمة –وهو قوله: أي القرآن أنزِلَ قبل؟– قبلية مُطلَقة؛ إذ لا دليل في كلامه على تقييدها بشيء، فكيف يُعقَل أن يُجيب جابر بشيء له قبلية مقيدة مع أنَّ هذا يجعل الجواب غير مطابق للسؤال؟

ثانيهما: أنَّ جابرًا لو كان يريد تقييد الأولية بكونها أولية السور التي نزلت كاملة، أو بكونها أوّلية ما نزل بعد فترة الوحي، لكشف عن مراده عندما راجعه أبو سلمة في جوابه، وقال له: أو ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾؟ ولكنَّه أصرَّ على قوله، فتعيَّن أنه يريد بأوليَّة ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ الأوليَّة المطلقة.

وهذان الإيرادان يَرِدان على الجَمع بكل من الجوابين السابقين، ويختصّ أولهما –وهو أنَّ السؤال كان عن نزول سورة كاملة– بإيرادين آخرين:

أولهما: أنَّ مراجعة أبي سلمة لجابر بقوله: "أو ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾؟" دليل على أنه لم يكن يَسأل عن أول سورة نزلت كاملة؛ إذ من المتَّفق عليه أن سورة العلق لم تنزل بتمامها مرة واحدة.

ثانيهما: ما ثبت في الصحيحين من أنَّ سورة المدثر لم تنزل كاملة بل الذي نزل منها أولًا هو إلى قوله تعالى: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾،[1] فكيف يصحّ حمل كلام جابر على أنه أراد أنها أول سورة نزلت كاملة؟[2]

---

[1] انظر: "فتح الباري" (٨/٤٨٠)، و"شرح النووي لصحيح مسلم" (٢/٢٠٦ وما بعدها).

[2] وينبغي التنبّه إلى أنَّ جابرا لما سُئِلَ عن أول ما نزل لم يقل في الجواب: (سورة المدثر) حتى يكون ذلك نصًا في نزولها مرة واحدة، بل قال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾، فيتفق هذا التعبير مع ما ثبت في الصحيحين من أن الذي نزل منها أولًا هو قوله إلى قوله: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾، فمن نسب إليه كالزركشي أنه قال في الجواب: "سورة المدثر" فقد ادَّعي عليه ما لم يقل.

وبهذا يتضح فساد هذا الجمع بوجهَيهِ، وأنَّ كلا من جابر وأبي سلمة، لم يكن يريد من القَبليّة في كلامه إلا القَبلية المطلقة، ولابد أنَّ ما يُرد على هذا الجمع مما لا يمكن دفعه هو الذي جعل كثيرًا من العلماء لا يحاولون الجمع بينهما، ويختارون بقاءهما على التعارض، فقال الكرماني كما نقل السيوطي عنه: "إنَّ جابرًا استخرج ذلك باجتهاده، وليس هو من روايته، فيقدّم عليه ما ورته عائشة"[1].

ومعنى ذلك أنَّ الحديث الذي احتجَّ به جابر على قوله فيه ذكر جوار النبي ﷺ في الغار دون أن يذكر فيه أن شيئًا من القرآن نزل عليه وهو في الغار، ففهم من ذلك أنَّ أول ما نزل عليه لم يأتِه وهو في الغار.

وفيه أنه لما رأى جبريل فزع منه، وهذا يدل بحسب الظاهر على أنه لم يرَه قبل ذلك وإلا لما فزع منه.

وفيه أنَّه نزل عليه عقب ذلك ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ ... إلخ.

فاستنبط من ذلك كله، أنَّ هذا هو أول ما نزل من القرآن، فيكون جابر لا علم عنده بقصة مجيء جبريل بحراء بصدر سورة اقرأ قبل ذلك، وتكون عائشة عندها زيادة علم، فيقبل ويقدم على اجتهاد جابر؛ لأن النص مقدَّم على الاجتهاد.

---

[1] "الإتقان في علوم القرآن" (٧٦/١).

ولما ذكر الزركشي معارضة قول جابر لحديث عائشة، قال ما نصُّه: "وجمع بعضهم بينهما بأن جابرًا سمع النبيَّ ﷺ يذكر قصة بدء الوحي فسمع آخرها ولم يسمع أولها، فتوهَّم أنها[1] أول ما نزل، وليس كذلك"[2].

وقد جزم النووي ببطلان قول جابر دون أن يكلف نفسه بالبحث عن سبب خطئه، فقال في «شرح صحيح مسلم» عند الكلام على ما أجاب به أبا سلمة من أنَّ أول ما نزل من القرآن ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾: "هذا قول ضعيف، بل باطل، والصواب أنَّ أول ما نزل على الإطلاق ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[3].

والأمر الغريب الذي يثير الحيرة والدهشة، هو أنَّ جابرًا له في الصحيحين رواية جاءت من طريق الزهري[4] عن أبي سلمة عنه تفيد أن نزول ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾، إنما كان بعد فترة الوحي، وهذا لفظ البخاري:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ فَتْرَةِ الوَحْيِ، فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: "فَبَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا المَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ جَالِسٌ

---

[1] يريد سورة "المدثر" كما ذكر هو أن جابرًا لما سأله أبو سلمة عن أول ما نزل، قال له: سورة "المدثر".

[2] "البرهان في علوم القرآن" (٢٠٦/١).

[3] المصدر السابق (٢٠٧/٢)، وشرح صحيح مسلم للنووي (٤٣٦/٩).

[4] والرواية السابقة من طريق يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلمة أيضًا.

عَلَى كُرْسِيٍّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَجُئِثْتُ مِنْهُ رُعْبًا، فَرَجَعْتُ فَقُلْتُ: زَمِّلُونِي، فَدَثِّرُونِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ إِلَى ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾"[1].

فقوله: "وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ فَتْرَةِ الوَحْيِ" يدل على أن صدر سورة المدثر إنما نزل بعد فترة الوحي، وليس أول ما نزل من القرآن، وقول النبي ﷺ: «فَإِذَا المَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ» يدل على أن هذه القصة متأخرة عن قصة حراء التي نزل فيها ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، فهل كان جابر ذاهلًا عن هذا الحديث ناسيًا له عندما أجاب أبا سلمة لمَّا سأله عن أوَّل ما نزل من القرآن بأنَّ أول ما نزل هو ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾؟ أو كان ذاكرًا له، ولكنه لم يلتفت إلى ما يقتضيه من أن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ ليس أول ما نزل؟ أو كان ذاكرًا له وملتفتًا لمعناه، ولكنه كان يعتقد أن ما نزل من الوحي قبل الفترة كان وحيًا بسنَّةٍ لا بقرآنٍ، فيكون أول ما نزل من القرآن ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾؟ الله أعلم بحقيقة الحال، وسبحان من تنزه وحده عن الخطأ والنسيان.

وإلى هنا تم الكلام على القولين الأولين من الأقوال الأربعة التي ذكرها السيوطي في أول ما نزل من القرآن.

---

[1] انظر: "فتح الباري" (٨/٤٨٠)، والحديث رواه البخاري –باب بدء الوحي– رقم (٣)، ومسلم –باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ – رقم (٢٣٢)، وقوله: "فَجُئِثْتُ" أي: فَرُعِبتُ.

ثم ذكر بعدهما القولين الآخرين، وهما القول أنَّه سورة الفاتحة، والقول بأنه ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فذكر ما خلاصته: أنَّ حُجَّة من قال بإنه فاتحة الكتاب حديث رواه البيهقي والواحدي عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل مرفوعًا، وقد ذكر السيوطي هذا الحديث وعقَّب عليه بأنَّه حديث مرسل، وقد أشار الزركشي في البرهان إلى هذا الحديث ونقل عن القاضي أبي بكر أنه قال: هو حديث منقطع. فيتضح مما تقدم أنه قول دليله ضعيف[1].

---

[1] ولذلك قال النووي في "شرح مسلم" (٢/٢٠٨) بعد أن قضى على قول جابر بأنه قول باطل: "وأما قول من قال من المفسرين: أول ما نزل الفاتحة فبطلانه أظهر من أن يُذكر".

قلتُ (أ.د/ محمد سالم): وعلى الرغم من وضوح سقوط هذا القول لتهافت حجته، فإنّ الشيخ محمد عبده تشبث به وهو لا يقول به لشبهة قامت عنده دفعته إلى الاحتجاج بهذا الخبر، ولا لأنه وقع على ما هو أقوى منه في الدلالة على ما ذهب، ولكنه قال به لقياس قاسه، مع أنّه لا يصح.

ومحصّل ما يذهب إليه الشيخ محمد عبده: أنَّ السنة الإلهية في هذا الكون أن يظهر المولى سبحانه الشيء مجملا ثم يتبعه بتفصيل بعد ذلك تدريجيًا، وأنّ مثل الهدايات الإلهية كمثل البذرة والشجرة، فهي أي:

الذرة، تحتوي على جميع أصول الشجرة، ثم تنمو بالتدريج حتى تصير عظيمة باسقة الفروع عظيمة الظلال، وكذلك سورة الفاتحة، فهي كالبذرة بالنسبة للشجرة، مشتملة على مجمل ما في القرآن، وكل ما فيه للأصول التي وضعت فيها، ثم يخلص الشيخ من ذلك كله إلى أن سورة الفاتحة قد اشتملت إجمالا على الأصول التي يفصلها القرآن تفصيلا، فكان إنزالها أولا موافقًا لسنة الله تعالى في الإبداع [ينظر: الأعمال الكاملة له (١/٢٠) وما بعدها].

التعقيب على رأي الشيخ رحمه الله:

أولا: لو سلّمنا للأستاذ الإمام أن النبات والحيوان في أصلهما "البذرة والنطفة" تجتمع جميع خصائصها وتفاصيلها بناءً على رأيه في أنّ حكمة الله تعالى هي جريان سننه في جميع خلقه؛ بأن يكون لكل شيء أصل جملي يحتوي فروعه كافة.

لو سلمنا له ذلك، فمن أين له أن بقية كون الله لإيجاد جاء على هذا النسق حتى يصحّ أن يقيس عليه كونه تعالى في الهداية والتشريع.

هذا مع أننا لا نسلم له في الشجرة والحيوان، فإنّا ما رأينا في الحقيقة إلا مجرد بذرة تبذر، أو نطفة تمنى فيخرج الله تعالى على أثر الأولى شجرة، وعلى أثر الثانية حيوانًا، فمن أين له أنّ ما حدث من أجزاء الشجرة أو وضع من أعضاء الحيوان ليس مرتبًا زائدًا بالكلية عما

في البذرة والنطفة، وبحيث لا يكون لشيء من ذلك وجود بالمرة فيها فهذا فساد أصل القياس.

ثانيًا: لو سلمنا له جدلا أن سنة الله تعالى في جميع كون الإيجاد هي على ما وصف من إظهاره تعالى الشيء مجملا، ثم يتبعه التفصيل بعد ذلك تدريجيًا، فإنا نقول له: أين لك أن شأن الهداية والتشريع يجب أن يكون في ذلك كشأن الإيجاد، ولمَ لا يكون الأمر في الهداية والتشريع بأن يأتي الله عباده بالجزئية المعنية من تعاليمه وأحكامه، فإذا استقاموا عليها أتبعها بأخرى ثم ثالثة، وهكذا.

نقول: إن هذا هو الحاصل فعلا، فإنّ الله تعالى سلك في هدايته وتشريعه مسلك التدرج في الأحكام رحمة بعباده ورفقًا بهم وتيسيرًا عليهم، ورفعًا للحرج عنهم.

ألا يكفي في ذلك ما قالته السيدة عائشة رضي الله عنها، قالت: «إنما نزل أول ما نزل منه – أي: من القرآن – سورة من المفصَّل فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء: "لا تشربوا الخمر" لقالوا: لا ندع الخمر أبدًا، ولو نزل لا تزنوا، لقالوا: لا ندع الزنا أبدًا، لقد نزل بمكة على محمد ﷺ، وإني لجارية ألعب ﴿**بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ**﴾ [القمر: ٤٦]، وما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده» [رواه البخاري].

فهذا يظهر فساد الجامع، بل عدم قيامه أصلا بين المقيس والمقيس عليه.

إذن؛ فقياس الأستاذ الإمام قياسٌ فاسد لا ينهض حجة لرأيه بأنّ فاتحة الكتاب هي أول ما نزل فضلًا عن خلوة من الدليل الثابت أصلا.

وأيًا ما كان فيما سبق في استدلال الأستاذ الإمام، فإنَّ النبي ﷺ قد سماها أم الكتاب.

أقول: والعجب أنّ الشيخ صرّح في تفسيره لجزء عمّ "تفسير سورة العلق" تصريحًا لا لبس فيه، حيث قال: وفي هذا – أي: سياق حديث عائشة رضي الله عنها – في بدء الوحي دلالة على أنّ اقرأ باسم ربك الذي خلق ... إلخ، وهو أول خطاب إلهيّ وجّه إلى النبي ﷺ – وهذا لا ينافي أنّ أول سورة نزلت كاملة بعد ذلك هي أمّ الكتاب كما بيناه في تفسيرها.

والناظر في هذين النقلين عن الشيخ يجد أنهما مختلفان تمام المخالفة حيث رجّح على ما سبق ذكره أن أول ما نزل على الإطلاق سورة الفاتحة ولم يستثنِ قوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾.

ومما ينبغي التنبه له أن تفسيره لجزء عمّ متأخر عن تفسيره لبعض القرآن الكريم مبتدئًا من فاتحة المصحف: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾. ومن هنا يمكن القول بأنّ الشيخ إما أنه رجع عن قوله السابق في صدر الفاتحة، أو هي غفلة وقع فيها نظرًا لكون تفسيره كان على فترات متباعدة.

أما القول بأن أول ما نزل هو البسملة، فقد ذكر السيوطي أن الواحدي رواه عن الحسن وعِكرمة، وأنَّ ابن جرير رواه عن ابن عباس، ثم قال: "وعندي أن هذا لا يعدَّ قولا برأسه، فإنه من ضرورة نزول السورة نزول البسملة معها، فهي أول آية نزلت علِى الإطلاق"[1].

ويندفع كلام السيوطي بأن الأحاديث التي روي فيها نزول صدر سورة العلق لم يرد فيها ذكر ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فهو قول ضعيف، ولضعفه أعرضَ عنه الزركشي، فلم يذكره ولم يشر إليه، وكذلك لم يذكره النووي في "شرح مسلم"، ولم يشر إليه عندما ذكر الأقوال في أول ما نزل من القرآن.

---

[1] "الإتقان في علوم القرآن" (٧٧/١).

آخر ما نزل من القرآن

لم يرد في آخر ما نزل شيء مرفوعٌ إلى النبي ﷺ، وإنما ورد في ذلك أقوال مرويَّة عن بعض الصحابة والتابعين، وقد وردت هذه الآخريّة مضافة إلى الآيات تارة بأن يقول الصحابي أو التابعي: آخر آية نزلت كذا، ووردت مضافة إلى السور تارة أخرى، بأن يقول الصحابي أو التابعي: "آخر سورة نزلتِ كذا"، وسنفرد كلًّا منهما ببحثٍ على حدة، وسنعول في ذكر الروايات وما قيل في الجمع بينها على ما جاء في كتاب "الإتقان".

ما ورد من الروايات في آخر ما نزل من الآيات

روى الشيخان عن البراء بن عازب: "أن آخر آية نزلت هي قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] الآية"[1].

وأخرج البخاري عن ابن عباس قال: "آخر آية نزلت في الربا"، وروى البيهقي عن عمر مثله، والمراد بها قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٨].

وعند أحمد وابن ماجه وابن مردويه عن عمر: "مِن آخر ما نزل آية الربا".

---

[1] البخاري – باب ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ﴾ – رقم (٤٣٢٩)، ومسلم.

وأخرج النسائي وابن مردويه وابن جرير من طرق مختلفة عن ابن عباس: "آخر آية نزلت: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] الآية. وأخرجه ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير، وأخرج ابن جرير مثله عن ابن جريج.

وروى أبو عبيد عن ابن شهاب: "أن آخر ما نزل آية الربا، وآية الدين".

وأخرج ابن جرير عن سعيد بن المسيب أنه بلغه: "أنَّ آخر آية نزلت آية الدين".

وأخرج ابن مردويه عن أم سلمة قالت: "آخر آية نزلت: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥] الآية.

وأخرج البخاري وغيره عن ابن عباس قال: "نزلت هذه الآية ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣] في آخر ما نزل، وما نسخها شيء". وعند أحمد والنسائي عنه: "لقد نزلت في آخر ما نزل، ما نسخها شيء".

وفي «المستدرك» عن أبيّ بن كعب قال: "آخر آية نزلت ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] إلى آخر السورة".

هذه هي الروايات الواردة في آخر ما نزل من الآيات، وهي متعارضة، ومن المعلوم أنه إذا تعارضت الروايات في أمر من الأمور، فإما يرجَّح بعضها على بعض، وإما أن يجمع بينها إن أمكن الجمع بلا تكلّف.

والترجيح بين هذه الروايات ممكن، والجمع بينها ممكن أيضًا، كما ذهب إليه بعض العلماء، وسنقصه عليك، وسترى أنه لا يخلو من تكلف، هو في بعض المواضع أشد منه في البعض الآخر كما ستعرف ذلك بأدنى تأمل.

أما الترجيح بينها فلم أرَ من تعرّض له، لكن إذا أريد سلوك هذا الطريق فيها ترجّح ما رواه البخاري في "صحيحه" عن ابن عباس في آية الربا على ما روي في قوله: ﴿**وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ**﴾ [البقرة: ٢٨١] الآية؛ لأن ما روي في هذه الآية ليس في "صحيح البخاري" فيترجح عليه ما في البخاري.

ويترجح كذلك على ما رواه الشيخان عن البراء بن عازب: "أن آخر آية نزلت ﴿**يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ**﴾ [النساء: ١٧٦]؛ لتعدد الروايات الواردة في آية الربا، وقد تقدَّم ذكرها.

أما ما روي عنه في آية ﴿**وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا**﴾ [النساء: ٩٣] فلا يعارض ما روي عنه في آية الربا؛ لأن المراد أنها من آخر ما نزل، لا

آخر ما نزل على الإطلاق، كما ثبت عنه التصريح بذلك في رواية النسائي وأحمد.

ومن الواضح أنَّ ما رواه البخاري في "صحيحه" عن ابن عباس في آية الربا، يترجَّح على ما ورد في بقية الآيات التي سبق ذكرها؛ لأن ما ورد في تلك الآيات ليس في "صحيح البخاري"، ومن المقرر المعروف أنه عند التعارض يُقَدَّم ما في صحيح البخاري على غيره.

هذه هي طريقة الترجيح بين هذه الروايات.

وقد سلك السيوطيّ وابن حجر طريقة الجمع بينها، ولننقل ما قاله السيوطي، وما نقله عن ابن حجر في ذلك.

قال السيوطي: "ولا منافاة عندي بين هذه الروايات في آية الربا، ﴿**وَاتَّقُوا يَوْمًا**﴾ [البقرة: ٢٨١]، وآية الدين؛ لأن الظاهر أنها نزلت دفعة واحدة، كترتيبها في المصحف؛ ولأنها في قصة واحدة،[1] فأخبر كل عن بعض ما نزل بأنه آخر، وذلك صحيح.

---

[1] الظاهر أنَّ مراده بكون هذه الآيات في قصة واحدة مع أن بعضها في الربا وهو حرام، وبعضها في الاستدانة وهي حلال، أنها جميعًا في المعاملة المالية، وأنَّ ربا النسيئة –وهو المراد هنا– إنما يترتب على الدين، فهي في أمرين أحدهما متفرع على الآخر، وبهذا وذاك تكون في قصة واحدة.

وقول البراء: "آخر ما نزل ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، أي: في شأن الفرائض، وقال ابن حجر في «شرح البخاري»: طريق الجمع بين القولين في آية الربا، ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا﴾ [البقرة: ٢٨١] أنَّ هذه الآية هي ختام الآيات المنزلية في الربا؛ إذا هي معطوفة عليهنَّ، ويجمع بين ذلك وبين قول البراء بأن الآيتين نزلتا جميعًا، فيصدق أن كلا منهما آخر بالنسبة لما عداهما، ويحتمل أن تكون الآخِريّة في آية النساء مقيَّدة بما يتعلق بالمواريث بخلاف آية البقرة، ويحتمل عكسه، والأول أرجح؛ لما في آية البقرة من الإشارة إلى معنى الوفاة المستلزمة لخاتمة النزول"[1].

وأما ما روي عن أم سلمة مِنْ أنَّ آخر آية نزلت قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥] الآية، فجعل السيوطي آخريّتها مقيَّدة، لا مطلقة، فلا تنافي الآخريَّة المطلَقة التي لآية الربا.

قال السيوطي بعد ذكر هذه الرواية ما نصَّه: "قلت: وذلك أنها قالت: يا رسول الله؛ أرى الله يذكر الرجال، ولا يذكر النساء! فنزلت: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢]، ونزلت ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ونزلت هذه الآية، فهي آخر الثلاث نزولًا، أو آخر ما نزل بعدما كان ينزل في الرجال خاصة"[2].

---

[1] "الإتقان في علوم القرآن" (١/٨٣)، وانظر: "فتح الباري" (١٢/٣٩٧).

[2] "الإتقان في علوم القرآن" (١/٨٥).

ولم يتعرض السيوطي للجمع بين ما ورد عن أبيّ بن كعب في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] وما ورد عن ابن عباس في آية الربا بحمل الآخرية في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ على آخرية مقيدة كما فعل في آية الكلالة، وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، فلعل ذلك يدل على ضعف هذه الرواية عنده"[1].

---

[1] هذا هو ما قاله السيوطي وابن حجر في الجمع بين هذه الروايات، وطريقة السيوطي كما هو واضح أشمل؛ لتعرضه لآية الدين، وآية ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، وقد ذكرنا أن هذا الجمع لا يخلو من تكلف، ويظهر هذا بالنسبة لآية الكلالة؛ إذ لا دليل في كلام البراء على تقييدها بشأن الفرائض، فهذا التقييد لا يعدو أن يكون مجرد استظهار ربما قرّبه كثرة الروايات الواردة في آية الربا، فتكون أولى بالآخريّة المطلقة، ويظهر التكلف بصورة أوضح بالنسبة لقوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥]؛ إذ لا قرينة في كلام أم سلمة على أنها تريد بالآخرية في هذه الآية آخريّة مقيدة بما ذكره السيوطي.

قلتُ (أ.د/ محمد سالم): رجح الشيخ / محمد محمد أبو شهبة رحمه الله أن آخر ما نزل على الإطلاق هو آية: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾، واستدل بعدة روايات:

١-روى النسائي من طريق عكرمة عن ابن عباس: آخر ما نزل: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا﴾.

٢-روى ابن مردويه بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله.

٣-أخرج ابن جرير من طريق عطية عن أبي سعيد مثله.

٤-أخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير قال: آخر ما نزل من القرآن كله ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا﴾ وعاش النبي ﷺ بعدها تسع ليالٍ.

٥-ذكر البغوي في تفسيره عن ابن عباس قال: هذه آخر آية أنزلت على رسول الله ﷺ، فقال له جبريل: ضعها على رأس مائتين وثمانين من سورة البقرة، وعاش بعدها أحد وعشرين يومًا، وقال ابن جرير: تسع ليال، وقال سعيد: سبع.

٦-ذكر الألوسي في تفسيره أنه روي أن النبي ﷺ قال: اجعلوها بين آية الربا وآية الدَّين.

ثم ذكر رحمه الله أن هذا القول هو أرجح الأقوال لما يأتي:

١-لم يحفظ قولٌ من الأقوال الأخرى التي قيلت في آخر ما نزل لجملة من الآثار وأقوال المفسرين كما حظي هذا القول.

٢-أن الآية تشير إلى التذكير باليوم الآخر والرجوع إلى الله، وهذا أنسب بالختام.

٣-أن هذا القول ظفر بتحديد الوقت بين نزولها وبين وفاة النبي ﷺ ولم يظفر غيره بمثل هذا التحديد، وأنه لا يضر الاختلاف الوارد في هذا التحديد لأن بين الروايات قدرًا مشتركًا وهو بيان قرب نزول هذه الآية من وفاته ﷺ.

٤ - ثم ذكر الدكتور رحمه الله أنه لا يرتضي قول السيوطي بجمعه بين هذه الآية وآية الربا التي قبلها، وآية الدَّين التي بعدها في سياق واحد،

وأنها كلها آخر ما نزل وضعف ذلك بوجهين: الأول: أن استدلال السيوطي رحمه الله بأن الآيات الثلاث في قصة واحدة غيرُ مسلَّم، فإن آية الربا تتحدث عن ترك ما بقي من الربا عند المدنيين وقت نزول آية التحريم، والآية الثانية تذكر باليوم الآخر وما فيه، والآية الثالثة تتحدث عن أحكامٍ تتعلق بالدَّين، فكيف يقال إذن: إنها في سياق واحدٍ.

الثاني: أن آية الربا نزلت عندما أسلمت ثقيف وأرادوا أن يستمروا على رأيهم، وكان إسلام ثقيف في رمضان في السنة التاسعة من الهجرة، فأين هذا من زمن اختتام القرآن قبيل وفاته ﷺ؟!

ثم قال الدكتور: وبعد هذا التحقيق يتبين لنا أن الصحيح أن آخر ما نزل على الإطلاق قوله: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا﴾ لما حف بها من دلائل وقرائن [ينظر: "المدخل لدراسة القرآن الكريم" ص١١٧ وما بعدها].

الرد على الشيخ أبي شهبة:

١-لا يبالي الشيخ رحمه الله في نصرة قوله بما يستوجبه عليه الصنعة الحديثية -وهو من أهلها- من رعاية جانب الحديث الأقوى درجة والأثبت إسنادًا فهو يترك رواية البخاري عن ابن عباس الصريحة من آخرية آية الربا ويستدل عليها بما رواه غير البخاري بل بما لا سند له أصلًا أحيانًا كالذي حكاه عن البغوي من حكاية أمر جبريل للنبي ﷺ بأن يضعها .... إلخ وهذا ما لا نحبه إلا موضوعًا بالكلية.

٢-ومن هذا القبيل استدل به على ضعف ما ذهب إليه السيوطي من قصة إسلام ثقيف والتي هي من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ورواية الكلبي معروف عنها أنها بالغة الضعف.

٣-وهو لا يبالي أيضًا باضطراب الآثار والأقوال في تحديد المدة التي عاشها النبي ﷺ بعد نزول هذه الآية زاعمًا أن هذا لا يضر! وهذا غير مقبول من الشيخ فكيف يأخذ بالقدر المشترك ثم لا يبالي بما بين الأقوال من اضطراب ظاهر واختلاف يتعذر معه الجمع!

٤ - ثم هو لا يسلم بجميع السيوطي ويقول إن القصة ليست واحدة مع أنه يمكن أن يقال إن الآيات كلها تتحدث عن المعاملات المالية وأن ربا النسيئة -وهو المراد هنا- إنما يترتب على الدين فهي تتحدث عن أمرين أحدهما متفرع على الآخر توسطتهما آية ﴿**وَاتَّقُوا يَوْمًا**﴾ لتذكير الجميع بهذا اليوم وضرورة مراقبة الله تعالى في جميع المعاملات وبهذا يتضح أن الآيات كلها في قصة واحدة.

وعلى الجملة فإن جملة ما قاله الشيخ عليه الرحمة في هذا المجال مما لا وزن له لا من حيث الصنعة الحديثية ولا من حيث التحقيق العلمي.

والخلاصة أن الصواب في آخر ما نزل من القرآن على الإطلاق هو ما ذهب إليه السيوطي من الجمع بين الأقوال وبحيث تكون آية الربا مع آية ﴿**وَاتَّقُوا يَوْمًا**﴾ مع آية الدين هي آخر ما نزل من القرآن [ينظر: "منة المنان في علوم القرآن" (٣٦٩/٢) وما بعدها].

ما ورد من الروايات في آخر ما أنزل من السور

روى الشيخان عن البراء بن عازب: "أنَّ آخر سورة نزلت براءة"[1].

وأخرج مسلم عن ابن عباس قال: "آخر سورة نزلت ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]"[2].

وأخرج الترمزي والحاكم عن عائشة قالت: "آخر سورة نزلت المائدة".

وفي حديث عثمان المشهور: "براءة من آخر القرآن نزولا".

فالسور التي روي أنها آخر ما نزَل هي: براءة، والمائدة، والنصر.

وآخريّة المائدة وبراءة يجب أن يُراعَى فيها أنها ليست بالنظر إلى السورة بتمامها؛ فإنهما لم ينزلا دفعة واحدة، بل كلتاهما نزلت مفرَّقة، ونزلَ من كل منهما أجزاء قبل سنةَ الوفاء النبويَّة بمُدَدٍ مُتفاوتة.

قال الحافظ ابن حجر في معنى قول البراء بن عازب: "آخر سورة نزلت براءة" ما نصه: "فالمراد بعضها، أو معظمها، وإلا ففيها آيات كثيرة نزلت قبل سنة الوفاة النبوية، وأوضح من ذلك أنَّ أول براءة نزل عقب فتح مكة في سنة تسع عام حج أبي بكر، وقد نزل ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ

---

[1] رواه البخاري – باب حج أبي بكر بالناس في سنة تسع – رقم (٤١٠٥)، ومسلم – كتاب التفسير – رقم (٥٣٤٩).

[2] السابق.

دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] -وهي في المائدة- في حجة الوداع سنة عشر، فالظاهر أن المراد معظمها، ولا شك أن غالبها نزل في غزوة تبوك، وهي آخر غزوات النبي صلى الله عليه وسلم"[1].

وأمَّا سورة المائدة فمما لا شك فيه أنها لم تنزل دفعة واحدة، بل فيها آيات كثيرة نزلت في أوقات مختلفة متباعِدَة، وذلك:

- كالآيات التي نزلت في تحاكم اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وتخييره في الحكم بينهم والإعراض عنهم، وقد كان هذا قبل السنة السادسة للهجرة.

- وكالآيات التي نزلت في تحريم الخمر.

- وكالآيتين اللتين نزلتا في النهي عن حرمان النفس مما أحلَّ الله من الطيبات، وهما قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧] الآيتين.

- وكالآيتين اللتين نزلتا في أحكام قطع الطريق، وهما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة: ٣٣] الآيتين، وكان نزولهما في السنة السادسة للهجرة.

---

[1] "فتح الباري" (١٣/٨٤).

فإن هذه الآيات نزلت على أسبابٍ خاصة، وفي أوقات مختلفة، وبهذا يتعين أنَّ المراد من الآخرية فيهما البعض الذي تمَّ به نزول كلّ منهما، لا آخريّة جميع السورة.

ثم لا يخلو الأمر بعد هذا من أن يكون المراد من الآخرية فيهما الآخرية المطلقة، أو يكون المراد أنَّ كلًا منهما من آخر ما نزل كما قال عثمان في براءة: "أنها من آخر القرآن نزولًا"، في حين أن البراء قال: "أنها آخر ما نزل"، فمن الجائز أن يكون مراده أنها من آخر ما نزل كما عبَّر عثمان بذلك، وكذلك يجوز أن يكون هذا هو مراد ابن عباس من آخرية سورة النصر.

وبهذا لا يكون هناك تعارض بين ما روي من آخريّة هاتين السورتين وآخريّة سورة النصر، حيث حملت الآخرية في الجمع على معنى أن السورة من آخر ما نزل، مع الملاحظة أن المراد بالنسبة لكلٍ من المائدة وبراءة معظمها لا كلها كما تقدم.

أما إذا حمل الأمر على أنَّ كلًا أراد الآخرية المطلقة فإن آخرية براءة تترجح؛ لكونها من رواية الشيخين، بخلاف آخرية النصر والمائدة، فإنَّ الأولى من رواية مسلم فقط، والثانية من رواية الترمذي والحاكم، ويكون معنى آخريتها أنها آخر سورة تكاملت أجزاؤها بنزول أكثرها متأخرًا عن نزول أكثرية كلٍّ ما عداها من السور، وهذا لا ينافي أن ينزل بعدها

آيات قليلة من سوَر أخرى نزل أكثرها قبل نزول أكثر براءة كآية الربا مثلًا، فتكون الآخرية المطلقة بالنسبة للقرآن كله للآيات، لا للسور.

ويتضح من كل ما تقدم في هذا الفصل والذي قبله أنه:

إذا أريد الترجيح بين ما ورد في آخرية الآيات ترجحت رواية ابن عباس في آية الربا؛ لورودها في صحيح البخاري، ولما هو معروف من أن ابن عباس أعلم بشؤون القرآن من غيره، ولتعدد الروايات في أنها آخر آية نزلت كما تقدم.

وإذا أريد الجمع بينها كان على الوجه الذي ذهب إليه السيوطي وابن حجر.

وكذلك ما ورد في آخرية السور يمكن فيه الجمع كما يمكن فيه الترجيح على ما سبق ذكره.

هذا وقد سلك بعض العلماء طريقة أخرى في الجمع بين ما ورد من الروايات في آخر ما نزل، سواء في ذلك ما يتعلق بالآيات وما يتعلق بالسور، فحملوها جميعًا على الآخريّة المطلقة، وقالوا: إن كلًا أجاب بما عنده على حسب ظنه، فنكِل علم ذلك إلى الله تعالى؛ لأنه ليس من فرائض الدين ولم يكلفنا الله به، وليس في عدم العلم به ضرر.

نقل السيوطي عن البيهقي أنه قال: "يجمع بين هذه الاختلافات –إن صَحَّت– بأنَّ كل واحد أجاب بما عنده"[1].

وقال الزركشي في "البرهان": "قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ فِي "الِانْتِصَارِ": وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا مَا رُفِعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَالَهُ قَائِلُهُ بِضَرْبٍ مِنَ الِاجْتِهَادِ وَتَغْلِيبِ الظَّنِّ، وَلَيْسَ الْعِلْمُ بِذَلِكَ مِنْ فَرَائِضِ الدِّينِ حَتَّى يَلْزَمَ مَا طَعَنَ بِهِ الطَّاعِنُونَ مِنْ عَدَمِ الضَّبْطِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ أَخْبَرَ عَنْ آخِرِ مَا سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ أَوْ قَبْلَ مَرَضِهِ بِقَلِيلٍ وَغَيْرُهُ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ هُوَ لِمُفَارَقَتِهِ لَهُ وَنُزُولِ الْوَحْيِ عَلَيْهِ بِقُرْآنٍ بَعْدَهُ"[2].

وعلى ذلك تكون الآخرية الواردة في هذه الآثار قد أريد بها الآخريّة المطلقة، وجديرٌ بالذكر أن هذه الآثار الموقوفة لا تُعطي حكم الرفع؛ لأن مضمونها لا يتوقف على التلقي والتوقيف، بل يمكن معرفته عن طريق ملازمة الرسول في أيامه الأخيرة[3]، فكل يرى أنه سمع من الرسول

---

[1] "الإتقان في علوم القرآن" (٢٧/١)، وانظر: تحفة الأحوذي – باب ومن سورة المائدة (٣٨٤/٧)

[2] "البرهان في علوم القرآن" (٢١٠/١).

[3] بخلاف أول ما نزل من القرآن، فإنه لا يعلم إلا بطريق التوقيف؛ إذا إنَّ أول الوحي –وهو الذي نزل عليه في غار حراء– لم يشهده أحد حتى يصحَّ الإخبار به بناءً على المشاهدة لا على التوقيف.

ﷺ شيئًا من القرآن قبل وفاته لم ينزل عليه بعده شيء، فيكون آخر ما نزل من القرآن بحسب ظنّه أو اعتقاده.

كلمة لابد منها تتعلق بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

قال السيوطي عقب ذكر الأقوال في آخر ما نزل ما نصه:

"مِنَ الْمُشْكِلِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾؛ فَإِنَّهَا نَزَلَتْ بِعَرَفَةَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَظَاهِرُهَا إكمال جميع الْفَرَائِضِ وَالْأَحْكَامِ قَبْلَهَا، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمُ السُّدِّيُّ، فَقَالَ: لَمْ يَنْزِلْ بَعْدَهَا حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ مَعَ أَنَّهُ وَارِدٌ فِي آيَةِ الرِّبَا وَالدَّيْنِ وَالْكَلَالَةِ أَنَّهَا نَزَلَتْ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَقَدِ اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ[1] ابْنُ جَرِيرٍ وَقَالَ: الْأَوْلَى أَنْ يَتَأَوَّلَ عَلَى أَنَّهُ أَكْمَلَ لَهُمْ دِينَهُمْ بِإِقْرَارِهِم بِالْبَلَدِ الْحَرَامِ، وَإِجْلَاءِ الْمُشْرِكِينَ عَنْهُ، حَتَّى حَجَّ الْمُسْلِمُونَ لَا يُخَالِطُهُمُ الْمُشْرِكُونَ. ثُمَّ أَيَّدَهُ بِمَا أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ الْمُشْرِكُونَ وَالْمُسْلِمُونَ يَحُجُّونَ جَمِيعًا، فَلَمَّا نَزَلَتْ

---

[1] أي: ما فهمه السدّي ومن وافقه من أنّ المقصود من إكمال الدين في هذه الآية أنّ جميع الفرائض والأحكام تمت قبل نزولها مع أنّه ورد في بعض آيات الأحكام أنها نزلت بعدها كما قال السيوطي.

بَرَاءَةٌ نُفِيَ الْمُشْرِكُونَ عَنِ الْبَيْتِ، وَحَجَّ الْمُسْلِمُونَ لَا يُشَارِكُهُمْ فِي الْبَيْتِ الْحَرَامِ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ"[1].

فمعنى الآية على قول ابن جرير: أنَّ المراد بإكمال الدين إكمال سلطانه وسَطوته، وإعلاء كلمته، وتقوية شوكته، حيثُ ذلَّ المشركين أمام المسلمين، وخضعوا لقول الله تعالى في سورة براءة: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا**﴾ [التوبة: ٢٨]، فلمْ يجترئ أحد منهم على مخالفة هذا الحكم، وذلك لا ينافي أن ينزل بعدها آيات في الحلال والحرام.

والتأويل الذي ذهب إليه السدّي ومن وافقه لا ينفي أن ينزل بعدها آيات في الوعظ والتذكير والوعد والوعيد ونحو ذلك.

وعلى كلّ من القولين لا تكون آخر ما نزل، فما يتبادر إلى الذهن من أنَّ المراد إكمال الدين فيها أنها آخر ما نزل من القرآن، لم يقل به أحد من علماء السلف فيما أعلم، وإنما الخلاف بينهم في أنه هل نزل بعدها آيات في الحلال والحرام، فيكون المراد بإكمال الدين فيها إكمال سلطانه؟ أو لم ينزل بعدها آيات في الحلال والحرام وإنما الذي نزل بعدها كان في أغراض أخرى، فيكون المراد بإكمال الدين فيها إكمال أحكامه؟

---

[1] "الإتقان في علوم القرآن" (١/٨٦).

وعلى كل من القولين لا يكون المراد بإكمال الدين فيها أن القرآن تمّ بنزولها نزوله خلافًا لما ذهب إليه بعض أجلّة العلماء المتأخِّرين"[1].

[1] قال بذلك العلَّامة الجليل الشيخ الخضري -عليه رحمة الله- في كتابه "تاريخ التشريع الإسلامي" (ص: ٦)، والعلامة الشيخ محمد عبد العزيز الخولي -رحمه الله- في كتابة "القرآن وصفه هدايته أثره إعجازه" (ص: ٥٠٤).

مبحث

المكيّ والمدنيّ من القرآن

المشهور بين العلماء تقسيم القرآن إلى هذين القسمين فقط، وإن كان بعض السور المكية توجد فيها آيات مدنية، وبعض السور المدنية توجد فيها آيات مكية، إلا أن العبرة بالغالب؛ بدليل أنهم قسموا القرآن إلى هذين القسمين فقط، ولم يقولوا: إن منه ما هو مكي ومدني ويجعلوه قسمًا ثالثًا.

ثم من العلماء من لاحظ في التقسيم زمن النزول، وهو ما قبل الهجرة وما بعدها، فكان تقسيمه شاملًا لجميع القرآن، ومنهم من لاحظ فيه المكان وقصره على مكة والمدينة، فكان تقسيمه غير شامل للقرآن، ومنهم من لاحظ فيه المخاطبين فكان تقسيمه غير شامل للقرآن أيضًا، وهذا إجمال سيأتيك تفصيله.

وإتمامًا للفائدة يحسن أن نذكر لك قبل الشروع في هذا التفصيل أن من العلماء من خالف الجمهور في تقسيم القرآن إلى قسمين فقط، وقسمه إلى أربعة أقسام ملاحظًا في التقسيم المكان مطلقًا.

قال السيوطي: "قال ابن النقيب في مقدمة تفسيره: المنزّل من القرآن على أربعة أقسام: مكي، ومدني، وما بعضه مكي وبعضه مدني، وما ليس بمكي ولا مدني"[1].

وتعريف كل قسم من هذه الأقسام على هذا الرأي واضحٌ، فالمكي من السور: ما نزل بالمدينة، وما بعضه مكي وبعضه مدني: ما نزل بعضه بمكة وبعضه بالمدينة، وما ليس بمكيّ ولا مدني: ما نزل في القرآن بغير مكة والمدينة.

وأما الذين قسموا القرآن إلى قسمين فقط مكيّ ومدنيّ ملاحظين في هذا التقسيم الزمان، أو المكان، أو المخاطبين فتعريف كل من المكي والمدني عندهم ذكره السيوطي حيث قال: "اعلم أن للناس في المكي والمدني اصطلاحات ثلاثة:

أشهرها: أن المكيّ ما نزل قبل الهجرة، والمدنيّ ما نزل بعدها، سواء نزل بمكة أم بالمدينة، عام الفتح أو عام حجة الوداع، أم بسفر من الأسفار. أخرج عثمان بن سعيد الرازي بسنده إلى يحيى بن سلام قال: ما نزل بمكة وما نزل في طرق المدينة قبل أن يبلغ النبي ﷺ المدينة فهو من المكي، وهذا أثر لطيف يؤخذ منه أن ما نزل في سفر الهجرة مكي اصطلاحًا.

---

[1] "الإتقان في علوم القرآن" (١/٣٥).

والثاني: أن المكي ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة، والمدني ما نزل بالمدينة، وعلى هذا تثبت الواسطة، فما نزل بالأسفار لايطلق عليه مكي ولا مدني[1]، ثم استظهر السيوطي أن أصحاب هذا القول يلحقون بمكة ضواحيها وبالمدينة ضواحيها، فقال: قلت: ويدخل في مكة ضواحيها كالمنزل بمنى وعرفات والحديبية، وفي المدينة ضواحيها كالمنزل ببدر وأحد وسلع[2].

الثالث: أن المكي ما وقع خطابًا لأهل مكة، والمدني ما وقع خطابًا لأهل المدينة، وحمل على هذا قول ابن مسعود الآتي"[3].

وقال الزركشي عقب ذكر هذا القول: "وعليه يحمل قول ابن مسعود الآتي، لأن الغالب على أهل مكة الكفر، فخوطبوا بـ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ**﴾ وإن كان غيرهم داخلًا فيهم، وكان الغالب على أهل المدينة الإيمان، فخوطبوا بـ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ وإن كان غيرهم داخلًا فيهم"[4].

---

[1] السابق نفسه.

[2] قال في "القاموس: "سلع" جبل في المدينة، وهو مضبوط فيه كتابة بفتح أوله وسكون ثانيه".

[3] يريد به ما سيأتي عنه من أنه قال: كل شيء نزل فيه ﴿**يآ أيها الناس**﴾ فهو بمكة، وكل شيء نزل فيه ﴿**يآ أيها الذين ءامنوا**﴾ فهو بالمدينة.

[4] "البرهان في علوم القرآن" (١/١٨٧).

أقول: حمل كلام ابن مسعود على هذا القول لا يصح؛ لأن كلامه في صيغتين خاصتين من صيغ الخطاب كما سيأتي، وهما: ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ**﴾، و﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**﴾، لا في مطلق خطاب كما هو صريح هذا القول، فكيف يكون الأخص عين الأعم؟

فلو فُرِض أن سورة ورد الخطاب فيها لأهل مكة وليس فيها ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ**﴾، أو لأهل المدينة وليس فيها ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**﴾، لم ينطبق عليها هذا الضابط المنسوب إلى ابن مسعود؛ لاختصاصه بهاتين الصيغتين في حين أنه ينطبق عليها هذا القول؛ لأنه يجعل الضابط مطلق خطاب فلا يكون ما نسب إلى ابن مسعود مع اختصاصه بهاتين الصيغتين هو نفس هذا القول؛ لأنه أعمُّ منه، بل يكون ضابطًا جزئيًا مقصورًا على هاتين الصيغتين إن وجد دليل على كون السورة مكية أو مدنية، وإلا فلا، بخلاف هذا القول فإنه عام في صيغ الخطاب كلها.

ثم إن هذا القول في ذاته غير صحيح؛ لما يأتي:-

١-سورة ﴿**وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا**﴾ [الشمس: ١] مثلًا ليس فيها خطاب أصلًا، فتخرج عن هذا الضابط، وهناك سور كثيرة ورد الخطاب فيها للرسول وحده؛ كسورة الكوثر والإخلاص والمعوذتين وغيرها، وبعيد أن يعتبر أصحاب هذا القول خطاب الرسول وحده خطابًا لأهل مكة أو لأهل المدينة، فتكون هذه السور خارجة عن هذا الضابط أيضًا.

٢- بعد الفتح ودخول أهل مكة في الإسلام صار الخطاب عامًا للفريقين، فبماذا يتميز المكيّ من المدنيّ في السور التي نزلت بعد الفتح على هذا القول، وحيث لا يمكن على هذا الضابط اندراجها في المكيّ أو المدنيّ كانت هذه السور خارجة عنه أيضًا.

وبما سبق من نقد السيوطي الوارد على القول الثاني في تعريف المكيّ والمدنيّ، وهذا النقد الوارد على القول الثالث في تعريفهما يتبين أن تقسيم المكيّ والمدنيّ على القول الثاني والثالث غير حاصر لجميع أجزاء القرآن، ولا ريب أن عدم الحصر في التقسيم يترك واسطة لا تدخل فيما يذكر من الأقسام، وهذا يخلُّ بالمقصود الأول من التقسيم، وهو الضبط والحصر، فيكون الصحيح في تعريف المكي والمدني هو القول الأول؛ لأنه عليه يكون التقسيم شاملًا لجميع أجزاء القرآن، وهذا شرط لابدّ منه لصحة التقسيم، ثم إن هذا القول في تعريف المكي والمدني هو الذي يوافق ما كان يقصده الصحابة بهذين اللفظين كما سنبينه لك.

ذكر السيوطي جماعة ممن رووا بأسانيدهم عن الصحابة والتابعين بيان المكي والمدني من القرآن، وهم البيهقي، وابن الضّريس، وابن الأنباري، وأبو عبيد، وهؤلاء الذين نقلوا عنهم أنهم عدُّوا المكي والمدني من الصحابة والتابعين يعبّرون عن المكي بقولهم: نزل كذا من السور بمكة، وعن المدني بقولهم: نزل كذا من السور بالمدينة، ومما يذكرون

أنه نزل بالمدينة "براءة"، و"الفتح"، و"المنافقون"، مع أن كثيرًا من آيات "براءة" نزل في غزوة تبوك والنبي ﷺ بعيد عن المدينة، ونزلت سورة "الفتح" بتمامها وهو راجع من صلح الحديبية، ونزلت "المنافقون" في غزوة بني المصطلق وهو بعيد عن المدينة.

فيستفاد من هذا أنهم كانوا يقصدون بالمكي ما نزل بمكة، وبالمدني ما نزل بالمدينة، إلا أنهم لا يريدون من كون السورة نزلت بمكة أو بالمدينة أنها نزلت بمكة وما يلتحق بها من ضواحيها فقط، أو بالمدينة وما يلتحق بها من ضواحيها فقط حتى يلزم أن هذا التقسيم غير حاصر؛ لعدم شموله لما نزل بعيدًا عن مكة والمدينة وضواحيها كما لزم ذلك في القول الثاني من الأقوال الثلاثة المتقدمة التي ذكرها السيوطي في تعريف المكي والمدني.

بل يريدون في قولهم: نزل كذا بمكة أنه نزل والنبي ﷺ مقيم بمكة قبل الرحيل عنها إلى المدينة، ويريدون من قولهم: نزل كذا بالمدينة، أنه نزل والنبي مقيم بالمدينة بعد أن ترك الإقامة بمكة، فهم يضيفون السورة إلى الدار التي هو مقيم بها وإن نزلت عليه في مكان بعيد عنها؛ لكون البعد عنها أمرًا عارضًا سرعان ما يزول ثم يعود إليها؛ بدليل أنهم قالوا: نزلت "الفتح" و"المنافقون" بالمدينة مع أنهما لم تنزلا بها، بل نزلتا في أمكنة بعيدة عنها كما تقدم.

فهم يريدون من النزول بمكة والمدينة هذا المعنى، وبذلك يكون تقسيمهم القرآن إلى ما نزل بمكة وما نزل بالمدينة تقسيمًا شاملًا للقرآن كله، لا يخرج منه شيء عن هذين القسمين، ويكون تعريفهم للمكي والمدني من القرآن هو كما ذكر في القول الأول من الأقوال الثلاثة التي ذكرها السيوطي، وهو أن المكي: ما نزل قبل الهجرة ولو بغير مكة، والمدني: ما نزل بعد الهجرة ولو بمكة نفسها، ويكون أصحاب هذا القول هم الذين وفقوا في فهم ما يقصده الصحابي بالمكي والمدني من القرآن[1].

---

[1] قلتُ (أ.د/ محمد سالم): خلاصة ما ذكره الشيخ غزلان في معنى هذا المصطلح " المكي والمدني" أنَّه متسعٌ لمعانٍ مختلفةٍ، ولكن كل ما قيل فيه لا يخرج عن أحد اتجاهات ثلاثة:

الاتجاه الأول : هو تفسيره على أساس الترتيب الزمنى للآيات واعتبار الهجرة حدًا زمنيًا فاصلًا بين مرحلتين، ومن ثَمَّ فكل آيةٍ نزلت قبل الهجرة تعتبر مكية، وكل آيةٍ نزلت بعد الهجرة فهى مدنية، وإن كان مكان نزولها مكة، وذلك كالآيات التي نزلت على النبي – صلى الله عليه وسلم – حين كان في مكة وقت الفتح ، فالمقياس هو الناحية الزمنية لا المكانية.

الاتجاه الثاني : هو الأخذ بالناحية المكانية مقياسًا للتمييز بين المكي والمدني فكل آيةٍ يلاحظ مكان نزولها، فإن كان النبي – صلى الله عليه وسلم – في مكة سُمِّيت مكية، وإن كان حينذاك في المدينة سُمِّيت مدنية.

والاتجاه الثالث: يقوم على أساس مراعاة أشخاص المخاطبين، فهو يعتبر أنَّ المكي ما وقع خطابًا لأهل مكة، والمدني ما وقع خطابًا لأهل المدنية.

ولعلَّ أساس هذا التعدد في المصطلح ، هو أنَّ لفظ المكي والمدني ليس لفظًا شرعيًا حدَّد النبي – صلى الله عليه وسلم– مفهومه لكي نحاول بعد ذلك اكتشاف ذلك المفهوم، وإنَّما هو مجرد اصطلاح تواضع عليه علماء القرآن ولا مشاحة في الاصطلاح، ومن ثَمَّ لا أريد أن أُخطِّئ أي اتجاهٍ من الاتجاهات الثلاثة مادام لا يعبر كلٌّ منها إلا عن اصطلاح، لكننا نريد الموازنة والترجيح بين هذه الاتجاهات.

وعلينا منذ البدءِ أن نطرح الاتجاه الثالث خلفًا ظهريًا؛ لأنَّه يقوم على تخصيص خطابات القرآن، وهذا ليس بصحيح؛ لأنَّ الأصل في الخطابات القرآنية أن تكون عامةً زمانًا ومكانًا وأشخاصًا ، وانطباقها حين نزولها على أهل مكة، أو على أهل المدينة لا يعنى كونها خطابًا خاصًا، بل هي عامةٌ مادام اللفظ فيها عامًا .

ولعلَّ مستند أصحاب هذا الاتجاه الثالث قول الصحابي الجليل عبدالله بن مسعود : كل شيء نزل فيه " يا أيها الناس"" فهو بمكة، وكل شيء نزل فيه " يأيها الذين ءامنوا" فهو بالمدنية.

ولقد كان على المستدلين بهذا الأثر أن يحرروا المعنى المراد منه؛ ذلك لأنَّ ابن مسعود لم يقصد وضع مصطلحٍ للمكي والمدني، وإنَّما أراد بيان علامةٍ من علامات القرآن المكي والمدني، أو تفسيرًا لهما، وهو أمر

أغلبي، فواضح إذًا أنَّ ابن مسعود لم يُرد بهذا الكلام ما يسوغ مثل هذا المصطلح.

وفي الاتجاه المكاني ثلمةٌ وأي ثلمة، وهي وجود قسم ثالث واسطة بين القسمين، وهو ما نزل من القرآن في الأسفار؛ فإنَّه لا يعدُّ مكيًّا ولا مدنيًّا. وبنقض هذين الاتجاهين المكانيِّ والشخصيِّ يسلم لنا الاتجاه الزمانيِّ؛ إذ لا يرد عليه من النقض ما ورد على الاتجاهين الآخرين، فالتقسيم الزمنى للآيات إلى مكية ومدنية يجعلنا نتعرف على مرحل الدعوة التي مر بها الإسلام على يد رسول الله – صلى الله عليه وسلم– ، فالهجرة ليست مجرّد حادث عابر في حياة دعوة الإسلام، وإنَّما هي حدٌّ فاصلٌ بين مرحلتين من عمر الدعوة .

الأولى: مرحلة تأسيس العقيدة في ضمن المجتمع الذي تحكمه يد الشرك.

والثانية: مرحلة العمل على إقامة دولة الإسلام التي تأسست بالفعل بالمدنية المنورة. ثم إنَّ هذا الاتجاه الزمنى فيه العموم والشمول الذى يندرج في ضمنه أنواع كثيرة من علوم القرآن المتصلة بالظروف المحيطة بنزوله كالسفري والحضري، والليلي والنهاري، وغير ذلك.

وهذا الاتجاه يفيد في فهم القرآن الكريم وتفسيره؛ لأنَّ المدني منه يفهم مرتبًا على المكي السابق في النزول عليه، وكذلك تفهم آيات المكي المتأخر منها مرتبةً على المتقدم منها، وكذلك شأن المدني بعضه مع بعض، وفى بيان ذلك يقول الشاطبي في كتابه الموافقات : " المدني من السور ينبغي أن يكون منزلًا في الفهم على المكي، وكذلك المكي بعضه

مع بعض، والمدني بعضه مع بعض على حسب ترتيبه في التنزيل، وإلا لم يصح، والدليل على ذلك : أنَّ معنى الخطاب المدني في الغالب مبنيٌ على المكي ، كما أنَّ المتأخر من كل واحدٍ منهما مبنيٌ على متقدمه، دل على ذلك الاستقراء ، وأول شاهد على هذا أصل الشريعة، فإنَّها جاءت متممة لمكارم الأخلاق، ومصلحة لِمَا أُفسد قبل من ملة إبراهيم – عليه السلام– ويليه تنزيل سورة الأنعام، فإنَّها نزلت مبينة لقواعد العقائد وأصول الدين، وقد خرج العلماء منها قواعد التوحيد التي صنف فيها المتكلمون من أول إثبات واجب الوجود إلى إثبات الإمامة، هذا ما قالوا، وإذا نظرت – أي إلى سورة الأنعام – بالنظر المسوق في هذا الكتاب تبين به من قرب بيان القواعد الشرعية الكلية، التي إذا انخرم منها كليٌّ واحد، انخرم نظام الشريعة، أو نقص منها أصل كلي، ثمَّ لمَّا هاجر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلى المدنية، كان من أول مانزل عليه سورة البقرة ، وهى التى قررت قواعد التقوى المبنية على قواعد سورة الأنعام، فإنَّها بينت من أقسام أفعال المكلفين جملتها، وإن تبين في غيرها تفاصيل لها، كالعبادات التي هي قواعد الإسلام، والعادات من أصل المأكول والمشروب وغيرهما ، والمعاملات من البيوع والأنكحة ، والجنايات من أحكام الدماء وما يليها، وأيضًا فإنَّ حفظ الدين فيها وحفظ النفس والعقل والنسل والمال مُضمَّنٌ فيها، وما خرج على المقرر فيها فبحكم التكميل فغيرها من السور المدنية المتأخرة عنها مبني عليها كما كان غير الأنعام من المكي المتأخر عنها مبنيًا عليها، وإذا تنزلت إلى

فائدة معرفة المكي والمدني

من فوائد العلم بالمكيّ والمدني:

- تمييز الناسخ من المنسوخ فيما لو وردت آيتان مختلفتان في حكم واحد، وعلمنا أن إحداهما مكية والأخرى مدنية، فإننا حينئذٍ نحكم بأن المدنية هي الناسخة؛ لتأخرها عن المكية.
- ومن فوائده أيضًا معرفة التدريج في التشريع، وهذا يترتب عليه الإيمان بسمو السياسة الإسلامية في تربية الأفراد والجماعات.
- ومن الفوائد التي تترتب على معرفة عناية المسلمين بالبحث عن المكي والمدني من القرآن سورة سورة مع ما في ذلك من جهد كبير قيام الدليل على سلامة القرآن من التحريف والتبديل؛ فإن الأمة التي تعني بكتابها إلى حد البحث عما نزل منه قبل الهجرة وما نزل بعدها، وتحصي ذلك إحصاءً دقيقًا، وتبحث عما نزل منه شتاءً أو ما نزل صيفًا، وما نزل نهارًا وما نزل ليلًا ... إلى غير ذلك من كل ما يحتف به، لا يمكن أن تمس قدسيته بأدنى شيء، أو تغفل عنه حتى يعبث به عابث.

سائر السور بعضها مع بعض وجدتها كذلك حذو القذة بالقذة؛ فلا يغيبنَّ عن الناظر فى الكتاب هذا المعنى، فإنَّه من أسرار علوم التفسير، وعلى حسب المعرفة به تحصيل له المعرفة بكلام ربه سبحانه" [يُنظر: الموافقات : ٣/٤٠٦ ، ٤٠٧].

الطريق إلى معرفة المكي والمدني:-

لا طريق لمعرفة المكي والمدني سوى النقل عن الصحابة والتابعين الآخذين عن الصحابة فإن الصحابة هم الذين شهدوا عصر الوحي والتنزيل وأحاطوا علما بالأزمنة والأمكنة التي نزل فيها القرآن فهم المرجع في ذلك دون غيرهم ولم يرو عن النبي ﷺ شيء في بيان المكي والمدني؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يعرفون ذلك بأنفسهم فلم يكونوا في حاجة إلى هذا البيان.

لكل من المكي والمدني ضوابط وخواص:-

قد عرفت أنه لا سبيل إلى معرفة المكي والمدني من القرآن سوى النقل عن الصحابة الذين كان القرآن ينزل بين أظهرهم وكانوا يعرفون أوقات نزوله وأمكنة نزوله ولكن علم بطريق التتبع والاستقراء أن كلا من المكي والمدني ينفرد بأشياء لا توجد في الآخر وهذه الأشياء جديرة -لما بينها من فرق ستعرفه قريبا- أنْ تقسم إلى قسمين: ضوابط وخواص كما ذكرنا في ترجمة هذا البحث.

فضوابط القسم المكي من القرآن هي علامات إذا وجد شيء منها في سورة علم أن تلك السورة مكية وكذلك يقال في ضوابط القسم المدني وكل منهما علامات واضحة يدركها كل أحد؛ لأنها إما أمور لفظية كأن يقال كل سورة فيها لفظ ﴿كلا﴾ فهي مكية وإما أمور معنوية ولكنها

واضحة لا يتوقف إدراكها على قوة استقراء أو إطالة نظر كالقصص والحدود والمواريث فإن من سمع أخبار الأمم الماضية أدرك أنها قصص الأولين ومن سمع العقوبات المحددة لبعض الجنايات كالسرقة وغيرها أدرك أنها حدود مرتبة على تلك الجنايات ومن سمع تقسيم التركة إلى النصف والربع ونحو ذلك أدرك أنها أحكام في الميراث.

وأما الخواص فإنها ترجع إلى ما عني به كل منهما من المقاصد والأغراض وانفرد به عن الآخر وإلى المزايا التي يمتاز بها أسلوب كل منهما عن الآخر فهي أمور دقيقة لا يدركها كل أحد بل يتوقف إدراكها على شيء من النضوج العقلي وعلى قدر من المعرفة بعلوم اللغة العربية.

وسنشرع الآن في ذكر الضوابط وأما الكلام على الخواص فسيكون في آخر هذا المبحث.

- **ويلاحظ في الضوابط أمران:-**

الأول: أنها أمور لم يعلم بها المكي والمدني ابتداء؛ لأنه لا سبيل إلى معرفة ذلك سوى النقل عن الصحابة والتابعين وإنما هي أمور عرف بطريق التتبع والاستقراء أنها توجد فيما ثبت بالنقل أنه مكي إن كانت تلك الأمور مما انفرد به القسم المكي أو فيما ثبت بالنقل أنه مدني إن كانت مما انفرد به القسم المدني.

والأمر الثاني: أن هذه الضوابط توجد في بعض السور دون بعض فليس المراد أنه لا تخلو سورة من السور عن شيء منها يعرف به أنها مكية أو مدنية بل المراد أنه إذا وجد في سورة من السور شيء من هذه الضوابط علم أنها مكية أو مدنية.

ضوابط القسم المكي

١- كل فيها لفظ ﴿كلا﴾ فهي مكية[1].

٢- كل سورة فيه سجدة تلاوة فهي مكية.

٣- كل سورة في أولها حروف التهجي مثل ﴿ص﴾ و﴿ق﴾ و﴿ن﴾ فهي مكية إلا البقرة وآل عمران وفي الرعد خلاف.

٤- كل سورة فيها قصص الأنبياء والأمم السابقة فهي مكية وقد علمت أن البقرة وآل عمران مدنيتان فلا ينطبق عليهما هذا الضابط

٥- كل سورة فيها قصة آدم وإبليس فهي مكية سوى البقرة.

---

[1] قال السيوطي في "الإتقان في علوم القرآن" (١/٥٦): "قال الديريني رحمه الله: وما نزلت ﴿كلا﴾ بيثرب فاعلمن ... ولم تأت في القرآن في نصفه الأعلي.
وحكمه ذلك: أن نصفه الأول نزل أكثره بمكة وأكثرها جبابرة فتكررت فيه على وجه التهديد والتعنيف لهم والإنكار عليهم بخلاف النصف الأخير وما نزلت منه في اليهود لم يحتج إلى إيرادها فيه لذلتهم وضعفهم، ذكره العماني.

ضوابط المدني

في "البرهان" أن أبا عمرو عثمان بن سعيد الدارمي أخرج عن عروة بن الزبير أنه قال: "ما كان من حج أو فريضة[1] فإنه أنزل بالمدينة"[2].

وفي "الإتقان" و"البرهان" نقلا عن الجعبري: أن كل سورة فيها حد أو فريضة فهي مدنية فهاتان علامتان.

ثالثا: كل سورة فيها ذكر المنافقين فهي مدنية سوى "العنكبوت".

ضابط للمكي والمدني كثر فيه الخلاف:-

في "البرهان" للزركشي أن الحاكم والبيهقي والبزار وغيرهم رووا عن عبد الله بن مسعود أنه قال: "كل شيء نزل فيه ﴿**يأيها الناس**﴾ فهو بمكة وكل شيء نزل فيه ﴿**يأيها الذين آمنوا**﴾ فهو بالمدينة"[3].

---

١ المراد بالفريضة هنا فريضة الميراث لا مطلق فريضة، وإلا ففي القسم المكي فرائض كثيرة كالصلاة وبر الوالدين والعدل والوفاء بالعهد والتواصي بالحق والتواصي بالصبر وغير ذلك، وقد اشتهرت أحكام الميراث باسم الفرائض حتى قال النبي ﷺ" «أفرضكم زيد» رواه أحمد بإسناد صحيح كما في "الإصابة" لابن حجر في ترجمة زيد.

[2] "البرهان في علوم القرآن" (١/١٨٩)

[3] تذكر ما قدمناه لك من أن هذه هي عبارة الصحابة والتابعين في التعريف بالمكي والمدني ويقولون: نزل كذا بمكة ونزل كذا بالمدينة نسبة إلى دار إقامته ﷺ وإن

ثم قال: "وقد نص على هذا القول جماعة من الأئمة منهم أحمد بن حنبل وغيره وبه قال كثير من المفسرين ونقله عن ابن عباس".

ولم يرتضِ الزركشي هذا الضابط على إطلاقه بأن يكون ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ﴾ من علامات السور المكية مطلقا و ﴿يَاأَيُّهَا الذين آمنوا﴾ من علامات السور بالمدنية مطلقا، مع تصريحه بأن ذلك مروي عن ابن مسعود، وبأن كثير من المفسرين قالوا به، فإنه بعد أن ذكر ذلك عن ابن مسعود وعن كثير من المفسرين قال ما نصه: "وهذا القول إن أخذ على إطلاقه ففيه نظر فإن سورة البقرة مدنية وفيها: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾، وفيها ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا، وسورة النساء مدنية وفيها ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾، وفيها ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ﴾، وسورة الحج مكية وفيها ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾.

فإن أراد المفسرون أن الغالب ذلك فهو صحيح؛ ولذا قال مكي: هذا إنما هو في الأكثر، وليس بعام، وفي كثير من السور المكية ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾"[1].

نزل بغيرها فيكون تعريفهما بذلك مساويًا في المعنى لتعريفهما بأن المكي ما نزل قبل الهجرة وإن نزل بغير مكة والمدني ما نزل بعد الهجرة وإن نزل بمكة نفسها.

[1] "البرهان في علوم القرآن" (١٠/١٨٩ وما بعدها).

وقال ابن عطية وابن الغرس وغيرهما -كما في "الإتقان"- هو في ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ صحيح وأما ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ﴾ فقد يأتي في المدنيK وفي كلام مكي مخالفة لهؤلاء فإنه ذكر أن في كثير من السور المكية ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾.

وفي "البرهان" ما محصله أن كل سورة فيها ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ﴾، وليس فيها ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، فهي مكية، وكل سورة فيها ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فقط، فهي مدنية، فإن وجد كل منهما في سورة فهي مدنية أيضا، وفي "الحج" اختلاف[1].

فيتضح من هذه النقول أن هذا الضابط على إطلاقه في الصيغتين غير صحيح.

ثم إن ابن الحصار صرَّح بضعف الأثر الوارد في ذلك عن ابن مسعود قال السيوطي ما نصه:

"قال ابن الحصار: قد اعتني المتشاغلون بالنسخ بهذا الحديث، واعتمدوا على ضعفه، وقد اتفق الناس على أن "النساء" مدنية وأولها ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ﴾ وعلى أنا "الحج" مكية وفيها ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾.

---

[1] السابق نفسه.

فتحصَّل:

- أن كثير من المفسرين ذكروا هذا الضابط مطلقا دون أن يقيدوه بأنه أغلبي.
- وأن الزركشي نقضه بشقيه لأن بعض السور المدنية فيها ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ**﴾، وبعض السور المكية فيها ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**﴾، وقال: "إن أرادوا أن ذلك هو الغالب فصحيح ونقل ذلك عن مكي".
- وأن بعضهم أخذه على إطلاقه في ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**﴾، وجعله أغلبيا في ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ**﴾.
- وأن بعضهم جعل ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ**﴾ من علامات السور المكية إذا لم يكن معها ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**﴾، و﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ من علامات السور المدنية إذا لم يكن معها ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ**﴾، فإن وجدت الصيغتان في سورة فهي مدنية إلا "الحج" فإن فيها خلافًا.
- وأن ابن الحصار صرح بضعف الأثر الوارد في ذلك عن ابن مسعود وحيث كان ضعيفا فلا يحتج به والدليل على عدم صحته أن "البقرة" مدنية إجماعا وفيها ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ**﴾".

هذا تلخيص لكل ما تقدم ذكره من الأقوال في ﴿**يَاأَيُّهَا النَّاسُ**﴾، و﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**﴾. وهذه المسألة كان يتيسر لكل أحد أن يبتَّ فيها بشيء عن طريق تتبعه بنفسه للسور المكية والسور المدنية، لو لم يكن هناك سور اختلفت الروايات في أنها مكية أو مدنية.

ثم هذه السور المختلف فيها مختلف في مقدارها أيضا، فنقل السيوطي عن ابن الحصار أنها ثنتا عشرة، ثم ذكرها هو مستندًا إلى ما وقف عليه من الروايات والأقوال، فبلغ بها ثلاثين سورة، وإن كان الخلاف في بعضها في غاية الضعف فوجود هذا الخلاف يحول دون القطع بشيء في هذه المسألة.

فإنه لو قال قائل مثلا في سورة يونس: إنها مكية؛ لأن فيها ﴿**قُلْ يَاأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ**﴾ لعُورِض بأن في بعض الروايات أنها مدنية.

ولو قال قائل في سورة الحديد مثلا: إنها مدنية؛ لأن فيها ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ**﴾ لعُورِض بأن قوما ذهبوا كما قال السيوطيّ إلى أنها مكية.

نعم، يمكن الاعتماد على التتبع مع الأخذ بأرجح الروايات الواردة في كل سورة اختُلِف في أنها مكية أو مدنية، ثم الخروج بعد ذلك بالنتيجة التي يؤدي إليها هذا التتبع فقد تكون موافقة لرأي من الآراء السابقة، وقد تكون مخالفة لها جميعا ولكنها على كل حال تكون نتيجة ظنية لا قطعية لاستنادها إلى أرجح الروايات المختلفة في بعض السور، لا إلى رواية واحدة متفق عليها في جميع السور.

خواص القسم المكي من القرآن.

١- **العناية بالأصول الاعتقادية** فإن التكاليف الفرعية التي ترجع إلى العبادات والمعاملات، لا عبرة بها، ولا تقبل عند الله تعالى، إلا إذا اقترنت بالعقائد الصحيحة حتى يمكن أن تكون هذه الأعمال صادرة عن العبد، بقصد التقرب بها إلى الإله المستحق للعبادة، الذي قامت البراهين على أنّه هو الإله الحق، وبدون العقائد السليمة التي يتوقف عليها صحة التقرب بالعمل إلى من يستحق العبادة لا يكون للعمل وزن عند الله تعالى.

يقول الله تعالى في شأن من لم توجد عندهم العقائد الصحيحة ﴿**وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا**﴾ [النور: ٣٩].

ويقول: ﴿**وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا**﴾[الفرقان: ٢٣].

إلى غير ذلك من الآيات الواردة في هذا المعنى.

لذلك عني القسم المكي بهدم العقائد الباطلة أولا وتطهير النفوس منها ثم بإقامة العقائد الصحيحة التي يؤيدها العقل والشرع معا فماذا كان لدى العرب من عقائد عند نزول القرآن؟.

أ- كان عندهم عقيدة الشرك في الألوهية فلم يكن المستحق للعبادة عندهم إلها واحدا بل كانوا يعبدون آلهة كثيرة؛ ولذلك لما جاءهم القرآن بالتوحيد عجبوا وقالوا في النبي ﷺ ما حكاه القرآن وهو قولهم: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]. وقد أبطل القرآن هذه العقيدة ببيان أن معبوداتهم لا تملك لهم نفعا ولا ضرا ولا تستطيع أن تخلق شيئا مهما ضعف شأنه وانحطَّ قدره ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٣].

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣].

وما كان هذا شأنه لا يستحق أن يعبد فإن العبادة هي أكمل مراتب الخضوع والطاعة، فلا يستحقها إلا من له أكمل النعم كالخلق والإحياء والرزق ونحو ذلك مما لا يقدر عليه إلا الله تعالى.

ثم قام الدليل على وحدة الإله، بما في الكون من دقة النظام واستمراره على سنن ثابتة لا تتغير ولا تتبدل، فإن ذلك يشهد بأن الذي يسوس الكون ويدبِّره إله واحد ليس له شريك ينازعه فيه، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ

لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

ب-وكان من عقائدهم عقيدة البنوة لله تعالى، فزعموا أن الملائكة بناتِ الله وقد أبطل الله هذه العقيدة بأمر معترف به عندهم، وهو أنه تعالى ليس له زوجة، ومن لا زوجة له كيف يكون له ولد؟ فقال تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]. ثم إنه تعالى سفههم في هذه العقيدة من جهتين:

الأولى: أنه على تقدير المحال من أنه يصح أن يكون له ولد، فكيف زعموا أنه اختار لنفسه نوع الإناث لا نوع الذكور، مع أنهم يستنكفون من هذا النوع، ويحزنون إذا رزقوا به أشد الحزن قال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [النحل: ٥٨، ٥٩].

الجهة الثانية: زعمهم أن الملائكة إناث، وهذا أمر لا سبيل إلى إثباته بالعقل فبقي النقل أو المشاهدة، وكلاهما غير حاصل عندهم، فقال الله منكرا عليهم وموبخًا لهم حيث زعموا ما لا دليل عندهم عليه: ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الصافات: ١٥٦، ١٥٧]،

وقال: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: ١٩].

جـ- وكان من عقائدهم إنكار أن يكون لله رسل من البشر، قالوا: فلو كان له لكانوا من الملائكة، وقد ذكر الله ذلك بقوله: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤].

فردَّ عليهم بقوله: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٥]. أي: إنَّ الذين في الأرض بشر لا ملائكة فتقضي الحكمة بأن يكون الرسول إليهم من جنسهم؛ ليستطيعوا جميعًا أن يفقهوا عنه، ويفهموا منه لتمكنه من مخاطبته في سهولة ويسر، ولو كان ملكا ما استطاعوا مواجهته ولا الأخذ عنه.

د- وكان من عقائدهم أنه لا بعث بعد الموت بحجة أن الجسم إذا تحلل وصار ذرات صغيرة، واختلط بأجزاء الأرض، وتفرق في ثناياها، فغير ممكن أن تعود إليه الحياة مرة أخرى، ﴿وَقَالُوا أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [السجدة: ١٠].

فرد عليهم بأن القادر على خلقهم ابتداءً قادر على إعادتهم ثانيًا، فقال: ﴿**أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ**﴾ [ق: ١٥]. وقال: ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾ [الروم: ٢٧]. وقال: ﴿**كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ**﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

هذه أمثلة توضِّح عناية القسم المكي بالعقائد، وهناك أمور أخرى عظم الاهتمام بها في هذا القسم أيضا:

١- فمما عني به القسم المكي القضاء علي ما كان عندهم من العادات الفاسدة: كوأد البنات، وسفك الدماء بغير حق، كما كانوا يفعلون في حروبهم الكثيرة الظالمة، وارتكاب الزنا، وإكراه الفتيات على البغاء، وقتل الأولاد خشية الإملاق، وتحريم أشياء على أنفسهم دون أن يكون عندهم دليل شرعي على تحريمها، كالأشياء التي قال الله تعالى فيها: ﴿**مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ**﴾ [المائدة: ١٠٣].

٢- ومما عني به إقامة الأخلاق الكريمة في نفوسهم، كالسخاء، والعطف على الضعفاء، والعفو عن المسيء، وترك الكبر والخيلاء، ومجانبة البغي والظلم، إلى غير ذلك، والآيات في هذا كثيرة مستفيضة.

٣- ومما عني به **إيراد قصص الأنبياء** والأمم السابقة التي تعرفهم سنن الله تعالى في إهلاك المكذبين المعاندين وتأييد المؤمنين

الصادقين القائمين بتأييد الحق الذي شرعه الله ودعا عباده إليه، كقصة موسى وإبراهيم ونوح وهود وصالح وغيرهم، وقد كان ذكر قصص الأنبياء السابقين وأممهم في القسم المكي من أقوى الأدلة على نبوته ﷺ، إذ لو تأخر ذلك إلى ما بعد الهجرة إلى المدينة لقالوا: تعلمه من أهل الكتاب.

٤ - ومما اختص به القسم المكي كثرة الوعيد والتهديد لكثرة ما كان من قريش من إلحاق الأذى بالنبي ومن آمن به وتمردهم على الأدلة التي أقامها لهم على صدقه، فلم يذعنوا لشيء مما جاءهم به بل أسرفوا في التعنت والعناد وهذه أمثلة تبين ما وصلوا إليه من الإسراف في ذلك:

﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾ [الإسراء: ٩٠] الآيات.

﴿أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ﴾ [هود: ١٢].

﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١].

﴿أَأُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا﴾ [ص: ٨].

﴿لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

إلى غير ذلك من ألوان عنادهم وتعنتهم وما زالوا يسرفون في عنادهم للحق، وإيذائهم للنبي ومن آمن به، حتى اضطر المسلمون إلى أن يهاجروا ويتركوا وطنهم وأموالهم وأهليهم.

وكان مما فعلوا مع الرسول وعشيرته، أن تعاهدوا فيما بينهم على ألا يخالطوهم، وألا يدخلوا معهم في معاملة ما، فلا بيع ولا شراء ولا مصاهرة ولا معاونة في شأن ما من شؤون الحياة، وكتبوا بذلك صحيفة وعلقوها في جوف الكعبة، تأكيدا على أنفسهم في تنفيذها، وكان من أثر ذلك أن انزوى النبي وبنو هاشم والمطلب في شعب أبي طالب ثلاث سنين حتى قيَّض الله لهم نفرًا من أولي الشهامة والمروءة أخذوا على أنفسهم أن ينقضوا هذه الصحيفة الظالمة، وبذلك خرجوا من الشعب وعادوا إلى منازلهم.

ولم يكونوا يتركون له الحرية في تبليغ دعوته لغيرهم من قبائل العرب، بل كانوا في مواسم الحج يبذلون غاية ما يستطيعون من جهد في تنفير العرب منه، وصدهم عنه، ويرمونه بكل نقيصة من سحر وجنون وافتراء، وأخيرا اتفقوا على قتله، وأحكموا الخطة لارتكاب الجريمة، ولولا أن نجاه الله منهم بعنايته وبالغ تدبيره، ويسر له سبيل الهجرة من بينهم، لبلغوا ما أرادوا؛ فلذلك كله كانوا جديرين بأشد الوعيد وأبلغ التهديد.

هذا، ومن خواص القسم المكي: قصر معظم آياته وسوره وهذا هو الملائم لحال أهل مكة، فقد عرفوا بالبراعة ف الفصاحة والبلاغة[1].

ومن كان بهذه الصفة كان الإيجاز في خطابه أوفق بحاله.

ثم كان أكثرهم من المعاندين المكذبين وكانوا لا يجدون وسيلة لإيذاء النبي ﷺ ومن آمن به إلا اتخذوها وأمعنوا في إلحاق الأذى بهم عن طريقها، فكان معظم القسم المكي في الزجر والوعظ والإنذار والتخويف وذلك لا يستدعي طولا، وإنما يستدعي أن تساق لهم النذر القارعة والمواعظ النافعة والعبر الجامعة في قصر وإيجاز، وأن يكرر عليهم ذلك كلما دعت الحاجة، فهذا هو الملائم لحالهم ومعروف أن البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

- **خواص القسم المدني.**

١-الكشف عن أحوال المنافقين ومكايدهم للإسلام والمسلمين.

فإنه لما كان المنافقون أعداء للإسلام والمسلمين غير ظاهرين لادعائهم الإسلام كانوا أخطر على المسلمين من أعدائهم المجاهرين فإن هؤلاء يمكن التحرز منهم بخلاف المنافقين فإنهم بإسلامهم ظاهرا يخالطون المسلمين، ويطلعون على أسرارهم، وينقلونها لأعدائهم؛ لذلك عني القرآن

---

[1] انظر ما نقله الشيخ طاهر الجزائري في كتابه "التبيان في علوم القرآن" (ص: ٥١ وما بعدها) عن ابن فارس والفراء وغيرهما مما يثبت ذلك.

بأمر المنافقين عناية كبيرة فأعلم المسلمين بوجود هذا الصنف بينهم فقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

وبيَّن الله لرسوله والمؤمنين حقيقة موقف المنافقين من الإسلام وهو أنهم يثبطون الهمم عن الجهاد في سبيله ويعدون تخلفهم عن نصرة المسلمين في أوقات الشدة من النعم التي يظفرون بها في حياتهم فيفرحون بها ويسرون وأنهم إذا حضروا معهم قتال أعدائهم فليس لهم غرض إلا أن ينالوا من الغنيمة شيئا فإذا فاتهم أن يشاركوا المسلمين في شيء غنموه؛ لتخلفهم عن الجهاد معهم أخذهم الحزن لما فاتهم من متاع الدنيا فقال: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٢، ٧٣].

وبيَّن أنهم كانوا يترقبون ما يحدث للمؤمنين فإن نصروا على أعدائهم توددوا إليهم ملقا ونفاقا، وإن هزموا انقلبوا إلى أعدائهم يتوددون إليهم ويقولون لهم: كنا نساعدكم في الباطن ونُخذل المسلمين عن قتالكم ما استطعنا، ونسعى بكل وسيلة إلى هزيمتهم حتى انتصرتم عليهم فقال: ﴿الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤١].

وبيَّن أنهم يطعنون على النبي فيما بينهم ويرمونه بالجور في قسمة الأموال فقال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ٥٨].

وبين أنهم –عليهم اللعنة– كانوا يرمون النبي بعدم الفطنة وأنه يتلقى كل ما يقال له بالتصديق فقال: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ﴾ [التوبة: ٦١].

وبين أنهم لا يألون جهدا في إفساد أمر المسلمين والكيد لهم فقال: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧].

وقال: ﴿لَقَدِ ابْتَغَوُا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ﴾ [التوبة: ٤٨].

وكشف عن ممالأتهم لأعداء الإسلام من اليهود سرًا، فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ﴾ [الحشر: ١١].

وكان ما يقولونه فيما بينهم يفشيه القرآن وينشره؛ ليعرف المسلمين ما يدور بينهم، من الطعن في الرسول، ومن الكيد لهم في الخفاء، فقال: ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الأحزاب: ١٢].

وقال: ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا﴾ [المنافقون: ٧].

وقال: ﴿يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨].

وبيَّن أنهم لا يخالطون المسلمين إلا كارهين، ويودون لو هيئت لهم الأسباب لعدم رؤيتهم والتلاقي معهم، فقال: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ وَمَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ [التوبة: ٥٦، ٥٧].

وذكر من علاماتهم التي يعرفون بها أنهم ينصرفون عن مجلس تبليغ القرآن كراهة لسماعه إذا أمنوا أن يراهم أحد، فقال: ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ انْصَرَفُوا﴾ [التوبة: ١٢٧].

وبيَّن أن من علاماتهم أيضا استئذانهم في التخلف عن الجهاد، فقال: ﴿إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾ [التوبة: ٤٥].

وجاء أيضا في بيان علاماتهم قول الله تعالى: ﴿أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [الأحزاب: ١٩].

وقوله: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠].

ومبالغة في التحذير من المنافقين، وعدم الاغترار بإظهار الإيمان من كل أحد، بل لابد من التحرز والتنبه لمن تظهر عليه علامات النفاق، ذكر أن منهم من برع في كتمان النفاق وإخفائه حتى إن الرسول نفسه مع عظيم فطنته لا يعرفهم، فقال: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١]. @@

٢- **دعوة أهل الكتاب من يهود ونصارى إلى الإسلام**، ومناقشتهم في عقائدهم وبيان جنايتهم على كتب الله بالتحريف والتبديل وأنهم يجحدون ما فيها من الحق الذي يعرفونه كوصف النبي ﷺ ووصف أمته وغير ذلك فقال لنبيه ﷺ: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا﴾ [آل عمران: ٢٠].

وقال: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩].

وقال في شأن اليهود: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠].

وقال في إبطال دعواهم أنهم الناجون عند الله وحدهم[1]: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٩٤].

وقال في شأنهم: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٩].

وقال: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦].

وقال في مناقشة النصارى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٧].

وقال: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥].

وقال في شأن النصارى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ [المائدة: ١٤].

---

[1] في "روح المعاني" أن هذا التحدي خاص باليهود المعاصرين به ﷺ الذين عرفوا نبوته وجحدوها عنادا، لا عام لكل يهودي في كل وقت وفي "البحر المحيط" نحوه على خلاف ذكراه في ذلك، فانظرهما.

ومما حكاه من عقائد الفريقين، وبين أنه لا دليل لهم عليه دعوى كل منهم أنهم هم الذين على الحق دون غيرهم فقال: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

وذم علماء الفريقين بأنهم جحدوا من كتبهم كل ما لهم في جحده مصلحة دنيوية كصفة النبي ﷺ، فقال: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦].

وقال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

وذم الاتِّباع في كل من الفريقين بقوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

٣- **بيان الأحكام التكليفية الفرعية** على كثرتها وتنوعها بيانا مطولا، يتناول دقائقها وتفاصيلها، ويشمل ضروب العبادات والمعاملات والحقوق والواجبات، فإن الأصول الاعتقادية التي لا تصح التكاليف الفرعية بدونها كانت في ذلك الوقت قد ثبتت ورسخت في النفوس، وكان المسلمون قد أصبحوا طائفة

كبيرة تحتاج إلى القوانين المختلفة التي تنظم حياتها وتصلح شؤونها وتقيم العلاقات بينها وبين غيرها على أسس من الحكمة والعدالة والمصلحة وكان الإسلام قد أصبح وله من القوة ما هو كفيل بتنفيذ ما يشرع من الأحكام وتطبيقه على كل من يشرع لهم فلذلك كله كان الوقت صالحا لهذه التكاليف، ففاضت السور المدنية بالتشريعات الكثيرة المتنوعة، واقرأ في ذلك إن شئت سورة البقرة والنساء والمائدة والأنفال وبراءة والنور والأحزاب وغيرها.

٤- **طول معظم آياته وسوره** فإنه اشتمل على الأغراض السابقة من بيان أحوال المنافقين وأهل الكتاب ووضع التشريعات المختلفة لشؤون الحياة الكثيرة وكل ذلك يستدعي الشرح والبسط والتطويل[١].

---

[١] قلتُ (أ.د/ محمد سالم): خلاصة ما ذكره الشيخ هنا: أنَّ العلماء قد وضعوا بعض المعايير المضمونية، والأسلوبية، من النص ذاته للتفرقة بين المكي والمدني.

فمن حيث المضمون: القرآن المكي يدور أساسًا حول أمرين اثنين على سبيل الإجمال: العقيدة والأخلاق. والمدني: إقامة المجتمع المؤمن والتشريع له.

ومن حيث الأسلوب: المكي يغلب عليه الشدة والحرارة والنبرة السريعة، وتكرار بعض اللوزام، كما في سورة الشعراء والقمر والرحمن والمرسلات .

والمدني : أسلوبه تعليمي تشريعي، هادئ النفس .

ولعل أوضح مرآةٍ تنعكس فيها هذه الحقيقة الرجوع إلى السور المكية والمدنية والنظر فيها بتؤدةٍ ورويَّةٍ.

والسِّرُّ في تغيير الخطاب هنا وهناك حال المخاطب، فالمكيُّ يخاطب قومًا مشركين مناوئين معاندين لعقيدة التوحيد وما يتبعها من إثبات نبوة سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم– ، ومن ثَمَّ سادت لغة الشدة ، والمدني يخاطب جماعة مؤمنة فسادتْ لغة الهدوء، فكلُّ مرحلةٍ من مراحل التنزيل كانت تقتضي صنفًا معينًا ذا موضوع معين من بلاغ القرآن.

ومن هنا فإنَّ مقياس الأسلوب ولمضمون قد يؤدي إلى ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر، في السورة التي لم يرد نصٌ فيها، أهي مكية أم مدنية.

فإذا كانت إحدى هذه الخصائص تفق مثلًا مع السورة المكية أو المدنية بمعنى أنَّ إحدى هذه السور تتفق مثلًا مع السورة المكية في أسلوبها وإيجازها وتجانسها الصوتي وتنديدها بالمشركين، فالأرجح أن تكون سورة مكية.

وقد يذهب البعض ممن يحلو لهم التوسع في الاعتماد على مطلق هذه المقاييس إلى أنَّ هذه السورة مكية أو مدنية بمجرد التخمين، وهذا لا

يجوز في ميزان العلم؛ وذلك لأنَّ الاعتماد على هذه المقاييس إنَّما يجوز إذا وصلت إلى العلم أو غلبة الظن بأنَّ السورة مكية أو مدنية؛ إذ من الممكن أن تنزل سورة مدنية وهى تحمل بعض خصائص الأسلوب الشائع في القرآن المكي، كما هو الحال في سورة النصر.

وبعد، فإنَّما أردت بهذا التحليل والمقارنة أن أُحدِّد دائرة المكي والمدني التي يتوخَّاها العلماء الباحثون بأبرز خطٍ يفصل بينهما وبين ما قد تمتزج بهما من شتى النظريات والآراء التي يُنادي بها فلاسفة الاستشراق وعبيد الغزو الفكري أو تسوقها رياح الأحقاد والأهواء، وهذا التحديد بهذه الخطوط ضرورة تدعو إليها القاعدة العلمية المعروفة " الحكم على الشيء فرع تصوّره" فلكي يتسنى لنا في النقطة التالية أعني البحث في الفِرَى التي تختلق في هذا الباب، منها : أنَّ الفروق والميزات التي تلاحظ في القسم المكي من القرآن، والقسم المدني منه، تدعو في نظر بعض المستشرقين وأذنابهم إلى الاعتقاد بأنَّ القرآن قد خضع لظروفٍ بشريةٍ مختلفةٍ اجتماعيةٍ وشخصيةٍ تركت آثارها على أسلوب القرآن وطريقة عرضه على مادته، والموضوعات التي عنى بها .

وقبل أن أعرض للحديث عن هذه الفِرَى ومناقشتها ينبغي أن نلاحظ أمرين اثنين، أشار إليهما الأستاذ العلامة باقر الصدر في كتابه " المدرسة القرآنية [هذا وإن اتفقنا معه في جيد ما كتب في كتبه: " فلسفتنا" ، " اقتصادنا"، " أسس الاستقراء"، " المدرسة القرآنية" إلا أنَّنا نختلف معه في توجهه الشيعي العرفاني الذى يصبغ بعض ما كتب انتصارًا لمذهبه].

الأول : لابد لنا أن نفرق منذ البدء في فكرة تأثر القرآن الكريم وانفعاله بالظروف الموضوعية، من البيئة وغيرها، بمعنى انطباعه بها، وبين فكرة مراعاة القرآن لهذه الظروف بقصد تأثيره فيها، وتطويرها لصالح الدعوة.

فإنَّ الفكرة الأولى تعني في الحقيقة: بشرية القرآن حيث تفرضه جزءًا من البيئة الاجتماعية، يتأثر بها كما يؤثر فيها، بخلاف الفكرة الثانية، فإنَّها لا تعني شيئًا من ذلك؛ لأنَّ طبيعة الموقف القرآني، الذى يستهدف التغيير وطبيعة الأهداف والغايات التي يرمي القرآن إلى تحقيقها قد تفرض هذا المدَّعى حيث تحدِّدُ الغاية والهدف طبيعة الأسلوب الذى يجب سلوكه للوصول إليها.

الثاني: الظاهرة القرآنية ليست نتاجًا شخصيًّا لمحمد – صلى الله عليه وسلم– وبالتالي ليست نتاجًا بشريًّا مطلقًا إنَّما هي نتاج إلهيٌّ، وعلى هذا الأساس يمكننا أن نجزم بشكل مسبق ببطلان جميع الشبهات التي تثار حول المكي والمدني؛ لأنَّها في الحقيقة تفسيراتٌ لظاهرة الفرق بينهما على أساس أنَّ القرآن نتاج بشري.

وبالأحرى يجب أن يقال: إنَّ شبهات المكي والمدني ترتبط في الحقيقة بالشبهات التي أُثيرت حول الوحي ارتباطًا موضوعيًّا؛ لأنَّها ترتبط بفكرة إنكار الوحي، ولكن مع ذلك من أجل توضيح الحقيقة قد نحتاج إلى مناقشة تفصيلية للشبهات التي أُثيرت حول المكي والمدني لإبراز نقاط

الإثارة والتلاعب التي ذكرها المستشرقون، وبيان انسجام الظواهر القرآنية المختلفة مع ظاهرة الوحي الإلهي.

وللشبهة حول المكي والمدني جانبان، جانب يرتبط بالأسلوب القرآني، وجانب آخر يرتبط بالمادة والموضوعات التي عرض القرآن لها في هذين القسمين [ينظر: المدرسة القرآنية لباقر الصدر ص: ٢٥٥ وما بعدها].

وها نحن نسوق أوهامًا أربعة في هذا المجال، ثم نَكِرُّ عليها جميعًا بالإبطال.

الأول: قصر الآيات في القرآن المكي نظرًا لمخاطبته قومًا أُمِّيين، وطولها في المدينة لمخاطبتها قومًا مستنيرين.

الثاني: خلو القسم المكي من الأحكام التشريعية على حين أنَّ المدني مشحون بها.

الثالث: القسم المكي يأتي خاليًا من البراهين العقلية خلاف المدني الذى يناقش الخصوم بالحجة الهادئة والقرآن القاطع.

الرابع : في القرآن المكي شدة، وفي المدني لين وعفو.

وهذا الأوهام الأربعة ينظمها عقدٌ واحدٌ، وهو أنَّ القرآن الكريم متأثِّر بالبيئة، فهو نتاج بشري.

والردُّ على هذه الأوهام يتجلى أولًا في هذه القاعدة العلمية المأخوذة من استقراء آيات القرآن الكريم وهي: أنَّ القرآن في نظمه ومعناه وفي أسلوبه ومرماه لا يختلف مكيه عن مدنيه في شيء من البلاغة العالية،

فآخره يصدق أوله، وأوله يمهد لآخره غاية الأمر أنَّ البلاغة القرآنية والتي قننت بلاغة العرب لخدمتها هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

ومن ثَمَّ فسمات القرآن المكي والمدني من حيث الأسلوب والمضمون إنَّما هي خاضعة لقضية بلاغة القرآن؛ ولذلك نجد في المكي سورًا طوالًا، ونجد في المدني سورًا قصارًا كما في سورة الفتح والكوثر.

وكذلك نجد في المدني شدة أحيانًا كما في مطلع سورة الصف المدنية بالاتفاق: {يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما تفعلون} [الصف: ٢ ، ٣] .

ونجد كذلك في المدني ما بلغ الغاية من الشدة والتخويف كما في قوله – تعالى– في سورة آل عمران: { يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفحلون ، واتقوا النار التي أعدت للكافرين} [آل عمران: ١٣٠ ، ١٣١] .

وكان الإمام الأعظم أبو حنيفة يقول في قوله: { واتقوا النار التي أعدت للكافرين} هي أخوف آية في القرآن. كذا ذكره صاحب الكشاف.

ونجد كذلك في المكي اللين والعفو، كما في قوله في سورة فصلت: {ومن أحسن قولا ممن دعا الى الله وعمل صالحاً وقال إننى من المسلمين، ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم ، وما يلقاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم} [فصلت: ٣٣ – ٣٥].

وفي القرآن المكي الدلائل العلمية الكونية على عظمة الله ووحدانيته، والدلائل العقلية القاطعة على توحيد الله وبعث الرسل، ودليل ذلك ما ذكره البيان الإلهي في سورة المؤمنون المكية: { ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والشهادة فتعالى عما يشركون} [الأنبياء: ٢٢].

ومن المضحك أنَّ أحد سماسرة الفكر الاستشراقي زعم أنَّ الأسلوب المكي عاطفي، وأنَّ المدني عقلاني؛ لأنَّه تأثر بالجو العلمي عند أهل الكتاب، فلمَّا أراد الاستدلال على المنطق العلمي للقرآن المدني جاء بآيةٍ ممَّا نزل بمكة: {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا} [المؤمنون: ٩١ ، ٩٢]. فانظر إلى هذا الطمس.

ألا فليعلم هؤلاء الدجالون أنَّ أباطيلهم لن تجد سبيلها إلى أسماع الناس إلا كما يسري اليها كل نعيق، أمَّا كتاب الله فلن يكون شأنهم معه إلا كشأن مَنْ يريد أن يثير التراب على السماء، وتبقى السماء كما هي ضاحكة السن بسَّامة المُحيِّي. [ينظر تفاصيل هذه الشبه والرد عليها: مناهل العرفان : ١٩٨/١ ، وما بعدها ، والمدخل إلى دراسة القرآن الكريم لفضيلة الشيخ محمد أبو شهبة ص: ٢٣٢ وما بعدها، وعلوم القرآن لشيخنا المحدث نور الدين عتر ص: ٧٠ وما بعدها].

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مدخل لقراءة كتاب (البيان في مباحث من علوم القرآن) للشيخ غزلان.....	٣
مقدّمة الشيخ غزلان.....	٧
القرآن والعقيدة	٩
التعريف بعلوم القرآن.....	١٤
أسماء القرآن	١٩
تعريف القرآن بالمعنى الشرعي، وذكر محترزات القيود.....	٢٤
القرآن يطلق علَم شخص، ويطلق اسم جنس.....	٣٠
إطلاقات (القرآن) عند المتكلمين	٣٤
تعريف علوم القرآن، وموضوعه، وفوائده.....	٤١
متى عُرفت الأبحاث التي تسمى (علوم القرآن)؟.....	٤٤

الموضوع	الصفحة
طائفة من المؤلفات في الأبحاث القرآنية التي أُلِّف في كل منها على حدة	٤٩
منهج التأليف في كل بحث على حدة	٥٢
متى جمعت هذه الأبحاث في مؤلفات خاصة بها وسُمِّيت باسم (علوم القرآن)؟	٥٣
مبحث نزول القرآن	٧١
إثبات القرآن في اللوح المحفوظ، ودليله، وحكمه	١٠٦
نزول القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا في ليلة واحدة، ودليله، وماذا يقول المنكرون لهذا النزول؟	١٠٧
ما حكمة إنزال القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا قبل إنزاله مفرّقًا على النبي ﷺ؟.....	١١٢
نزول القرآن على النبي ﷺ، ودليله، وحكمته	١٣٠
مفسدتان كبيرتان تترتبان على دعوى نزول معنى القرآن دون لفظه.....	١٤٠

الموضوع	الصفحة
كيفية نزول القرآن ومدته	١٤٣
تنجيم القرآن، ودليله، وحكمته.....	١٤٧
هل الكتب السابقة نزلت جملة واحدة، أو نزلت مفرقة كالقرآن؟	١٥٤
أول ما نزل من القرآن وآخر ما نزل	١٥٩
آخر ما نزل من القرآن	١٨٠
مبحث المكيّ والمدنيّ من القرآن.....	١٩٧
فائدة معرفة المكي والمدني	٢٠٧
الفهرس.....	٢٣٧